جامعة الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التداعيات الإقليمية و الدولية لمشكلة اللاجئين في ضل تطور النزاع السوري

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص :تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة: منال شربول

الموسم الجامعي :2016-2017

جامعة الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التداعيات الإقليمية و الدولية لمشكلة اللاجئين في ضل تطور النزاع السوري

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص :تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة: منال شربول **إشراف الدكتور : حوسين بلخيرات**

الموسم الجامعي :2016-2017

جامعة الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التداعيات الإقليمية و الدولية لمشكلة اللاجئين في ضل تطور النزاع السوري

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص :تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة: منال شربول **إشراف الدكتور : حوسين بلخيرات**

لجنة المناقشة :

1- الأستاذ .....رئيسا

2- الأستاذ .....مشرفا

3- الأستاذ..... مناقشا

الموسم الجامعي :2016-2017

الإهداء

أهدي عملي البسيط إلى كل كاتب من اجل القضية الفلسطينية

إلى كل من تمسك حبا للأمة العربية

إلى كل من ناضل من اجل الجزائر الحبيبة

إلى أمي الغالية و أبي الحنون

إلى العائلة الصغيرة والكبيرة

إلى كل معلمي و أساتذة الأطوار التعليمية خاصة معلمي الفاضل ميلود ربيع

إلى رمز الصداقة و المحبة etoo - taki

إلى كل أصدقاء الطور الابتدائي , المتوسط , الثانوي و الجامعي

و الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله تعالى بعد أن تم بفضله و عونه إنهاء هذه المذكرة على هذا الوجه

الشكر لأستاذي المشرف الدكتور حوسين بلخيرات الذي وجهني حتى بلغت

المذكرة شكلها النهائي

الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية الأفاضل الذين ساهموا في رفع راية العلم

الشكر إلى كل من ساعدني في هذا العمل في كل صغيرة و كبيرة

و الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

مقدمة

تقديم الموضوع :

عرفت البشرية الهجرة واللجوء من أقدم العصور فما من أمة ألا و اضطر أهلها للهجرة و الانتقال من مكان لآخر طلبا للنجاة و ابتعادا عن الأخطار التي تهددهم و لا تخلو كذلك أمة من استقبال المهاجرين و اللاجئين على أراضيها بحثا , عن ملجأ و طلبا للأمان , وقد عرفت الاتفاقيات الدولية 1951 اللاجئ بأنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.

و مع تفاقم مشكلة اللاجئين في مختلف أنحاء العام جاء بروتوكول 1967 بهدف إزالة الحدود الزمنية و الجغرافية التي حددتها اتفاقية 1951 في تحديدها لمن يستحق طلب اللجوء و من يقع على كاهل مفوضية اللاجئين الاهتمام بهم كما أضافت هذه الاتفاقية العديد من الشروط إزاء الدول المعنية و اللاجئ معا .

و بين رحلة الهجرة و اللجوء إلى بلد آخر هناك ,قصة ألم و معاناة بدأت في سورية بلد 22 مليون سوري , حيث عرف هذا البلد بداية 2011 موجة من الاحتجاجات والحركات الشعبية الرافضة للوضع القائم،والطامحة للتغيير لنحو أفضل،والقضاء على الأنظمة المستبدة الطامسة للحقوق الفردية والجماعية لتفتح الطريق أمام أنظمة ديمقراطية تنادي بمبادئ حقوق الإنسان.

تعد أزمة اللاجئين السوريين من أخطر الأزمات الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية التي تواجه المجتمع الدولي خلال المرحلة الراهنة، وتمثل كارثة إنسانية متعددة الأبعاد؛ حيث أجبرت الحرب السورية الدائرة منذ أكثر من خمسة سنوات السوريين على مغادرة بلادهم بعدما باتوا يواجهون خيارين لا ثالث لهما، إما البقاء ومواجهة خطر الموت، وإما الهروب إلى الدول المجاورة ومواجهة مستقبل غامض يحتاجون فيه إلى تأمين أبسط احتياجاتهم الإنسانية اليومية من مأكل ومأوى.

ولا تتوقف الآثار السلبية للأزمة على أبعادها الإنسانية فقط؛ بل تمتد تداعياتها شديدة الخطورة إلى النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية إلى داخل الدول التي تستقبل آلاف اللاجئين السوريين، لا

سيما دول الجوار الإقليمي، وبالتحديد الأردن ولبنان وتركيا والعراق و دول القوى الكبرى كالاتحاد الأوروبي و أمريكا وكندا تحديدا .

على هذا الأساس نتطرق إلى موضوعنا الذي يعالج سياقان الأول يعالج الجانب التاريخي و القانوني للاجئ و أما الثاني يرصد طبيعة الانعكاسات و التحديات التي تواجه الاتجاه الإقليمي و الدولي في أبعاده المختلفة , في هذه الدراسة أتطرق كباحثة إلى التركيز على الجانب الأمني الذي يعد من أولويات العلاقات الدولية , الاقتصادي و الاستراتيجي الذي أعطى طابع تتغير فيه نسقية النظام الدولي و ذلك لإعطاء طابع وصفي كمي و كيفي حيال اللجوء السوري و تداعياته على العالم .

-أهمية الموضوع و أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بصورة عامة إلى ملامسة مجموعة من الرهانات ، والتي تتمثل فيما يلي :

أولا- الإحاطة بمشكلة اللجوء سواءا على المستوى المفاهيمي ، أو باعتباره ظاهرة أمنية ، بالإضافة إلى الأطر القانونية المنظمة له.

ثانيا – الفحص الوصفي لطبيعة وأثار مشكلة اللجوء المترتبة عن تطورات النزاع السوري سواءا على المستويين الإقليمي والدولي.

ثالثا- توصيف مشكلة اللاجئين باعتبارها إحدى المظاهر الأساسية التي تتبلور من خلالها عمق المأساة الإنسانية للنزاع السوري.

-المشكلة البحثية :

إن إحدى الديناميكيات المصاحبة لأي نزاع هي ديناميكية الانتشار ، والتي تعني أن النزاع قد ينتشر في تأثيراته انتشارات تصاعديا نحو البيئة الخارجية للدولة التي حدث فيها النزاع ، ا وان ينتشر انتشارا تنازليا بان يجلب إليه تدخل قوى خارجية ضمن الحدود الجغرافية للدولة ، وتفيد التفاصيل الواقعية إلى أن النزاع السوري قد انتشر في كلا المسارين ، وان إحدى المظاهر الرئيسية لانتشا ر النزاع السوري انتشارا تصاعديا نحو البيئة الإقليمية والدولية هي مشكلة اللاجئين ، ولذا فان المشكلة

البحثية المطروحة في هذه الدراسة هي مشكلة ذات طابع وصفي يلخص مضمونها التساؤل المركزي التالي : ما هي طبيعة التأثيرات التي خلفتها مشكلة اللاجئين المترتبطة على تطورات النزاع السوري على الصعيدين الإقليمي والدولي ؟ وهذا التساؤل المركزي يتضمن مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1- ما هو موقع أزمة اللاجئين من بين كل الأزمات الفرعية التي خلفها تطور النزاع السوري ؟

2- ما هي المجالات والأبعاد التي شملتها تأثيرات أزمة اللاجئين على الصعيدين الإقليمي والدولي؟

3- ما هي حدة أزمة اللاجئين بالنسبة للدول الإقليمية أو الدولية أو على صعيد النسق الدولي في حد ذاته ؟

فرضيات الدراسة :

تعتمد الباحثة على منهجية دراسة الحالات كمنهجية رئيسية في هذه الدراسة وعلى هذا الأساس فان المتغيرات المتضمنة في بناء الفرضيات ، هي متغيرات مستمدة من واقع الحالات المدروسة وليس من اطر نظرية جاهزة ، وارتباطا بمضمون المشكلة البحثية ذات الطابع الوصفي فان الباحثة تطرح الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى : إن الآثار الإقليمية والدولية لمشكلة اللاجئين المرتبطة بتطورات النزاع السوري كانت ذات طبيعة سلبية عكست فشل المجتمع الدولي في إيجاد تسوية مقبولة لهذا النزاع.

الفرضية الثانية : إن الآثار الاقليمة والدولية لمشكلة ألاجئين المرتبطة بتطورات النزاع السوري كانت ذات طبيعة ايجابية حفزت على تكثيف جهود التسوية للنزاع السوري .

الإطار المنهجي للدراسة :

على اعتبار أن الباحثة تعتمد على منهجية دراسة الحالات كمنهجية رئيسية في هذه الدراسة فان هذه المنهجية تعطي قيمة اكبر للمنهج على حساب النظرية وعلى هذا الأساس فمن الطبيعي أن تستخدم الباحثة مجموعة متنوعة من المناهج يمكن ضبطها فيما يلي :

المنهج الوصفي و الذي يقصد به رصد الحال الشيء ببيان خصائصه المادية و المعنوية حيث يكون هذا الرصد كميا و الكشف عن ملامح الشيء و جوانبه , وقد استعملت هذا المنهج في وصف حركة اللاجئ السوري من تدفقات و رصد أعدادهم و سبل العيش في مناطق التمركز و كيفية تأثيره في دول الجوار الإقليمي و بعض القوى الدولية .

منهج دراسة الحالة : من المعروف إن أهم خاصية لمنهج دراسة الحالة هي وقف الباحث بصفة شخصية على الحالة المدروسة ولان ذلك لم يتسنى للباحثة فان استخدام منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة ارتبط أكثر بمعناه النظري أكثر منه بمعناه العملي ، وقد وظف هذا المنهج في دراسات حالات تمركز اللاجئين السوريين إقليميا ودوليا وطبيعة الآثار التي ترتبت عنها

المنهج المقارن : إن تبلور أزمة اللاجئين بإحدى اللازمات الحادة التي خلفها تطور النزاع السوري وبما تركته من أثار اقتصادية وأمنية على المستويين الإقليمي والدولي ، يستدعي بالضرورة تفعيل المنهج المقارن بهدف تلمس حدة تأثيرات هذه الأزمة من خلال مقارنة الأوضاع الاقتصادية والأمنية للدول المعنية بمخلفات تلك الأزمة قبل وبعد تبلورها .

منهج تحليل الضمون : استخدمت هذا المنهج لأتمكن من تحليل الإستراتيجيات التي اعتمدتها روسيا لإعادة بعث دورها، و كذا لتحليل سياسات القوى الكبرى و ما تشكل من تحديات إزاء بعث الدور الروسي في السياسة الدولية.

المنهج الإحصائي : استعملت هذا المنهج في هذه الدراسة لدراسة الكم و تحلبيل معطيات رقمية توضح انتشار اللاجئ السوري في دول الجوار الأقليمي و كذا داخل القوى الكبرى العالمية

الإطار المفاهيمي للدراسة :

يتضمن الإطار المفاهيمي لهذه الدراسة المفردات المركزية التي يضمنها عنوان الدراسة وهي : مفهوم اللاجئ، واللاجئون السوريون ، والنظام الإقليمي ، والنظام الدولي ، بالإضافة إلى المفاهيم التي ارتبطت عمليا بتأثيرات مشكلة اللاجئين كالإرهاب والاسلاموفوبيا.

1/ الأزمة السورية : الحرب الأهلية السورية أو الثورة السورية أو الأزمة السورية هي نزاع مسلح مستمر في سوريا بين حكومة الرئيس بشار الأسد وحلفائه من جهة ومختلف القوى المعارضة له , منذ أن اندلعت الانتفاضة السورية في 15 آذار/مارس عام 2011م، ضد حكم الرئيس بشار الأسد تدعو إلى التغيير داخل النخبة السياسية السورية خصوصا على قمة النظام السياسي فقد ارتبطت بأعمال عنف و أنشطة و سلوكيات غير سلمية حتى بات الاستقرار يطغى سورية

2/ اللاجئ : تعرف المادة الأولى من الاتفاقية (1951)بوضوح اللاجئ. بإنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد

3/اللاجئين السوريين : أو ما يطلق عليهم بلاجئي الحرب الأهلية السورية ,مواطنون سوريون فروا من سورية مع تصاعد الأزمة السورية, تم تسجيل أكثر من ستة مليون لاجئ سوري بدول الجوار بحلول عام 2015 , خصوصا الأردن تركيا , لبنان والعراق إضافة إلى دول أخرى من العالم

4/ مفهوم الدولة المضيفة :الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها بصفة أساسية مسؤولية حماية اللاجئين. وتعتبر البلدان ال 140 الإطراف باتفاقية عام 1951 والبروتوكول الموقع عام 1967 ملزمه بتنفيذ أحكامها فالمواد من 3 إلى 11 من الاتفاقية تتضمن أحكاما تلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بعدم التمييز بين اللاجئين بسبب العرق أو الدين أو الموطن وان تمنحهم على أراضيها رعاية لا تقل عن رعاية ما تمنحه لمواطنيها من حيث ممارسة الشعائر الدينية والتربية لأولادهم وان تعاملهم معاملة تماثل معاملة الأجانب ما لم تتضمن الاتفاقية أحكاما أفضل والإعفاء من المعاملة بالمثل من الناحية التشريعية بعد مرور ثلاثة سنوات على الإقامة، والإعفاء من التدابير الاستثنائية التي يمكن إن تتخذ ضد أشخاص أو ممتلكات أو مصالح رعاية دولة أجنبية لمجرد أنهم يحملون جنسية هذه الدولة والاعتراف باستمرارية الإقامة.

5– مفهوم النظام الإقليمي : ويقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد على أساس جغرافي و قد أخذت بهذا النمط الدراسات التي ترعرعت في منطقة الشرق الأوسط أو جنوب شرق

آسيا و إفريقيا , و في هذه الدراسة نخص بالنظام الإقليمي العربي الذي يجسد دراسة دول الجوار الإقليمي للأزمة السورية ومن هذا المفهوم فإن النظام الإقليمي العربي تنطبق عليه دراستنا في تعريف النظام الإقليمي "هو مجموعة العلاقات المنسجمة و المتكاملة بين عدد من الدول، المتجاورة في إقليم جغرافي محدد".

6- مفهوم النظام الدولي :يعرف بأنه مجموعة من المتغيرات في تفاعل بعضها مع الآخر,وقد يكون هذا التفاعل، متكرر الحدوث ومعتمداً بعضه على بعض, **و يعرفه** موريس ايست Maurice Alden East وزملاؤه النظام الدولي بأنه: مجموع أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفاعلين السياسيين ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد.

7 الإسلاموفوبيا : من المصطلحات الحديثة التداول نسبياً في الفضاء المعرفي المعني بصورة خاصة بعلاقة الإسلام بالغرب. وقد تم نحت المصطلح الذي استعير في جزء منه من علم الاضطرابات النفسية للتعبير عن ظاهرة الإرهاب أو الخوف المرضي من الإسلام. وهي في الواقع ظاهرة قديمة جديدة، قديمة قدم الدين الإسلامي نفسه، وإن كانت قد تصاعدت حدتها في عالم اليوم، وبخاصة في دول الغرب بعد التفجيرات الشهيرة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول عام 2001، التي أسندت إلى تنظيم القاعدة .

8- مفهوم الإرهاب : الإرهاب هو أي عمل يهدف إلى ترويع فرد أو جماعة أو دولة بغية تحقيق أهداف لا تجيزها القوانين المحلية أو الدولية , وهو على أربعة أنواع كالتالي :الإرهاب الفردي الإرهاب الجماعي الغير المنظم, الإرهاب الجماعي المنظم و الإرهاب الدولي

حدود الدراسة :

كما هو معلوم أنه لابد من وضع حدود لهذه الدراسة سواء أكانت حدودا مكانية (جغرافية) أو زمنية التي تبرر الأهمية العلمية لموضوعنا , و هذا بغرض الوصول إلى نتائج علمية في إطار الدقة و الوضوح ,ففيما يتعلق بالحدود المكانية اخترت كلا من دول الجوار الإقليمي (تركيا ,لبنان , الأردن , العراق ,و دول الخليج)و أما فيما يخص القوى الدولية اخترت (الاتحاد الأوروبي ,الولايات

المتحدة الأمريكية و كندا) أما الحدود الزمنية للدراسة ستكون منذ بداية توافد اللاجئين السوريين مع بداية الأزمة السورية عام 2011 وصولا إلى وقتنا الراهن

صعوبات الدراسة :

نظرا لأهمية الموضوع إلا أني واجهت العديد من الصعوبات من الناحية العلمية و العملية , فموضوع اللاجئين السوريين موضوع جد حساس حيث يصعب على الباحث مايلي :

- لحساسية الموضوع لأنه يمس فئة هشة نتيجة الصراع الدائم في سوريا مما يتعرض إليه اللاجئ من اضطهاد و تهميش داخل العديد من مناطق العالم وهذا يلامس اشكالية التحيز والموضوعية في دراسة الموضوع.

- الصعوبة في ضبط إحصائيات اللاجئين السوريين على آخر مدة التي تتطلبها الدراسة المطلوبة

- قلة المصادر و المراجع الأكاديمية في دراسة اللاجئين نظرا للمستجدات و ديمومة الأحداث في سورية

أدبيات الدراسة :

بما أن موضوع اللاجئين السوريين لم يتطرق إليه العديد من الباحثين نظرا لحداثة القضية وقلة المراجع الأكاديمية العلمية و تغيراتها فلم يحسم أمرها إلى حد الساعة ألا أن هناك تقارير و دراسات باحثين استفدت منها كباحثة تتمثل في التالي :

1 – زهيرة بوراس و مروى جغبلو ' تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي 'مذكرة الماستر في الدراسات الإستراتيجية بجامعة العربي التبسي 'تبسة , 2016/2015 أفادت هذه الدراسة في البحث عن قضية اللاجئين على المستوى القانوني على حدا و دراسة تداعيات اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي من جهة أخرى

2– مطبوعات منظمة العفو الدولية , وحدهم في البرد والعراء اللاجئون السوريون وقد تخلى عنهم المجتمع الدولي (وثيقة رسمية تصدر عن هذه المنظمة ديسمبر 2014) تعالج هذه الوثيقة

الاستجابة الدولية لأزمة اللاجئين السوريين , و مساهمات حل هذه الأزمة , و ظروف اللاجئين في بلدان الاستضافة الرئيسية لبنان , الأردن , تركيا و العراق كما أن هذه الدراسة أعطت توضيحات لانتشار اللاجئين في هذه الدول

3– ناصر الغزالي , تقرير النازحون في سورية و اللاجئون السوريون في (لبنان ,الأردن , تركيا ,العراق , مصر) دراسة نشرت لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان , تقدم هذه الدراسة العديد من الإحصائيات و النتائج للاجئين السوريين في هذه الدول ' كما توضح هذه الدراسة كل المشاكل و الصعوبات التي يواجهها اللاجئ السوري

4 – د/ وضاح محمود الحمود, ورقة مقدمة من بحث بعنوان أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية (ملتقى علمي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ,كلية العلوم الإستراتيجية 2015) تعالج هذه الورقة البحثية أوضاع اللاجئين السوريين بالأردن و أوضاعهم داخل المملكة و مجالات دعم اللاجئين و مدى تأثير هذا المشكل على أوضاع المملكة أمنيا ' سياسيا , اقتصاديا و اجتماعيا

تعد هذه الدراسات و غيرها منطلقات و نتائج في نفس الوقت لدراسة قضية أو مشكلة اللاجئين السوريين من إحصائيات , أوضاع معيشية , و تداعياتها كمشكلة تعاني منها الدول المضيقة امنيا و اقتصاديا و استراتيجيا

تفصيل الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي و القانوني لمشكلة اللاجئين

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لمشكلة اللاجئين

المبحث الثاني :مشكلة اللاجئين في إطار الدراسات الأمنية

المبحث الثالث : مشكلة اللاجئين في إطار القانون الدولي

الفصل الثاني :التداعيات الاقتصادية و الأمنية لازمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الإقليمي

المبحث الأول : انتشار اللاجئين على دول الإقليم تركيا , لبنان , الأردن , العراق و دول الخليج

المبحث الثاني : أبرز التداعيات الاقتصادية على دول الإقليم (تركيا,لبنان , الأردن العراق و دول الخليج)

المبحث الثالث : أبرز التداعيات الأمنية على دول الإقليم

الفصل الثالث : تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على القوى الدولية

المبحث الأول : التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على القوى الدولية (الاتحاد الأوربي , الولايات المتحدة الأمريكية و كندا)

المبحث الثاني :التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين السوريين على القوى الدولية (الاتحاد الأوربي , الولايات المتحدة الأمريكية و كندا)

المبحث الثالث : التداعيات الإستراتيجية لازمة اللاجئين على النظام الدولي

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

من الثابت أن ظاهرة اللجوء تعتبر قديمة قدم المجتمع البشري, فقد حفل التاريخ الإنساني عبر عصوره بصور مختلفة للجوء, و قد فرضت قضية اللاجئين نفسها كواحدة من أبرز قضايا القانون الدولي المعاصر, وفي هذا الصدد نجد أن هناك إجماعاً دولياً بأن من ارتكب جريمة مخلة بالأمن أو جريمة غير سياسية مهما بلغت جسامتها فإنه لا يعتبر لاجئاً كذلك فإن صفة اللجوء لا تنطبق على من ارتكب جريمة حرب أو أية جريمة تتنافى ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

والواقع أن مشكلة اللجوء قد ظلت لفترات طويلة مجرد قضية إقليمية لا تشغل المجتمع الدولي حتى تم تأسيس عصبة الأمم التي بذلت جهد كبير من أجل وضع أسس وقواعد قانونية للتعامل مع المشكلة، ووضع الترتيبات الضرورية لمواجهة حالات اللجوء التي خلقتها الحرب العالمية الأولى وكذلك تأسيس مكتب المندوب السامي لشؤون اللاجئين حيث تم التوصل من خلاله إلى وضع اتفاقيات دولية تتناول مجموعات محددة من اللاجئين.

بإمكاننا القول بأن للظرف التاريخي لعب دورا كاشفا عن تلك القضية فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى وجود سيل من اللاجئين والنازحين و بالتالي طغت الحاجة إلى ضرورة وجود حل دولي لمعالجة قضية اللاجئين, حيث أن الموقف الذي ساد أوروبا على وجه الخصوص خلال الحربين العالميتين وما نشأ عنهما من تحركات واسعة للسكان من أوطانهم أدي إلى قبول عام بأن أوضاع ومعاملة اللاجئين باتت مسئولية دولية، وقد توجت الجهود الدولية في تلك المرحلة بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع اللاجئين عام 1951 ثم ألحق بها فيما بعد بروتوكول عام 1967 الاتفاقيات الإقليمية والغير حكومية تبنت هذه الأخيرة جميع قضايا اللاجئ من حقوق و واجبات وغيرها ما تعلق باللاجئ , المصطلح الذي طور حتى أن صار مشكلا أمنيا يواجه العالم بأسر .

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي لمشكلة اللاجئين.

لقد شهدت ظاهرة اللجوء تطورا كبيرا , تطور قضايا و مشاكل الإنسانية فهي ظاهرة قديمة منذ العصر الروماني حتى إلى غاية هذا العصر الذي نشهده. فاللاجئ هو ذلك الشخص الذي هرب جراء حروب , اضطهاد , تمييز ... إلى ملجأ آمن يؤويه .

هذا و غيره كل ما سنتطرق أليه في هذا المبحث من نشأة وتطور ' مفاهيم

و مصطلحات متداخلة مع اللاجئ .

المطلب الأول :نشأة و تطور اللجوء .

عودا إلى التاريخ، تؤكد مصادره على أقديمة حق اللجوء, إذ تعود أصوله البعيدة إلى العهد الإغريقي عندما كانت الدولة تمنحه لمرتكبي جرائم معينة وفي العصر الروماني اعترفت به السلطات بشكل محدود.

تجدد انتشار المفهوم في القرون الأولى للحقبة المسيحية، جراء تواتر لجوء الأشخاص إلى الكنائس هربا من بطش الإمبراطورية الرومانية. ما حفز رجال الكنيسة على استصدار قانون للجوء عُرف بـ "قانون اللجوء المسيحي.

وفي التراث الإسلامي نجد مفهوم "الأمان" كمرادف لصفة اللاجئ، إذ بموجبه يسمح لغير المسلمين بدخول البلاد وضمان أمنهم فيها. ونسجل في هذا الصدد حادثة الهجرة من مكة إلى الحبشة كأول عملية لجوء جماعية دفع إليها المسلمون بسبب الاضطهاد الديني. وقد أمكن التكلم عن "أول مليون" من اللاجئين في تاريخ البشرية على إثر حروب الدين التي شهدتها أوروبا في القرن السادس عشر.[2] التي بدأت عمليا مع طرد الملوك الكاثوليك يهود إسبانيا في 1492[1]

وبلغت أوجها مع اضطهاد البروتستانتيين على جراء إلغاء مرسوم نانت الذي

[1] **محد طيفوري , اللجوء في العالم ... << تاريخ >> يعيد تشكيل الجغرافيا**
2017/1/7 id=29482. http//Mgiirec.com/show-article-main.cfms

كان يسمح بحرية المعتقد الديني عام 1658 .

تباعا توالت موجات اللجوء فاندلا ع الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر كان سببا لهجرة ما يفوق 150 ألف فرنسي "نحو 6 في المائة من السكان" إلى بلدان الجوار. ثم تلتها موجة جديدة خصوصا في أوروبا الوسطى والبلقانية مع ثورات منتصف القرن التاسع عشر "ثورات 1848" التي آلت معظمها إلى الفشل وما أردفها. ما حرك مئات الألوف من المسلمين كلاجئين إلى القسطنطينية، ودفع في الطرف الآخر بالمسيحيين من رعايا السلطان إلى الدول المجاورة و بحلول القرن العشرين تحولت ظاهرة اللجوء إلى فاجعة كونية كبرى يعد ضحاياها بعشرات الملايين. فالأرقام تؤكد أن الحقبة ما بين 1917 و1947 عرفت تغيير ما يفوق على 27 مليون إنسان لبلد إقامته.

انتشرت الظاهرة في الأركان الأربعة للعا لم، فحصاد الحرب العالمية الثانية قدر بنحو 18 مليون لاجئ، والصراع الهندي الباكستاني بلغ رقم 14 مليون لاجئ على حدود الدولتين، والثورة الإيرانية شردت مليوني لاجئ إيراني عبر العا لم، والحرب الأهلية الإسبانية خلفت 300 ألف لاجئ، وقبل كل ذلك ارتبط اللجوء والنزوح معا بالفلسطينيين منذ عام 1948 وهلم جرا، قبل أن ينتشر في بلاد الشام كلها وبالأخص لبنان. أما القارة السمراء فكان لها حظ احتلال الصدارة من حيث عدد اللاجئين هربا من الحروب الإثنية والعرقية طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي .

المطلب الثاني :ضبط مفهوم اللاجئ .

1/ *مفهوم اللاجئ لغة :*

لجأ إلى الشيء و للمكان يلجأ لجأ , و اللجوء و الملجأ و اللجيء ،لجأ

و التجأ و ألجأت أمري إلى الله , أسندت تلجأ أليه استندت أليه و إعتضدت له ألجأه إلى الشيء اضطره أليه ألجأت فلانا إلى الشيء , حصنته في .[1]

1- صالح العلي صالح . أمينة الشيخ سليمان الأحمد ,المعجم الصافي في اللغة العربية , الرياض , 1981، ص 587

2/ اصطلاحا : أي شخص يسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو حوادث تخل بشدة بالنظام العام أما في جزء أو كل من الدولة التي ينتمي أليها بأصله أو جنسيته , أجبر على ترك مكان أقامته المعتادة و البحث عن مكان آخر خارج دولة أصله أو جنسيته.[1]

* مفهوم اللاجئ إجرائيا : اللاجئ هو إنسان سيطرت عليه الظروف بأن يترك موطنه الأصلي بحثا عن ملجأ يأويه بسبب عرقه أو دينه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية خاصة , أو رأيه السياسي أو هروبا من الحرب و الدمار .

* مفهوم اللجوء : تعني كلمة اللجوء : **asylum** و هي كلمة لاتينية من أصل يوناني **asylon**، الشئ غير قابل للأسر ((somcining not subject scuizune)) ، أو المكان الذي يمكن للفرد اللجوء أليه بهدف طلب الحماية ,قد يكون هذا المكان مقدسا كالمعبد أو الكنيسة أو بيت الله حيث درج الأفراد في الماضي .

على اللجوء إلى هذه الأماكن هربا من الملاحقة , أو قد يقصد به المكان الذي تتم فيه عناية المرضى عقليا حيث يتواجد فيه الأشخاص المسنون أو الأيتام [2]* كما عرف أيضا : هو مغادرة اللاجئين مقر أقامتهم بسبب الاضطهاد أو

الخوف من الاضطهاد إلى البحث عن ملجأ لها خارج وطنها [3] * عرف اللاجئ حسب معجم . larouse هو الاحتماء في مكان

من خطر أو لحاجة و الملجأ هو مكان كان مخصصا لفئات من المهشمين العجزة و المعاقين[4].

مفهوم اللجوء في الشريعة الإسلامية : قال الله تعالى ((و من يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كبيرا وسعة)) [5]((و إن أحد من المشركين إستجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه)).

---

[1] **- سامي عباس , اللاجئ ...انسان قبل كل شيئ تاريخ الاطلاع www.dhikar.net2017/1/20 -**

[2] **-نجوى مصطفى حسناوي , حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية و المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بيروت ط 1 2008 ص**

[3] **عبد الوهاب الكيالي , موسوعة سياسية ج 5, بيروت المؤسسة العربة للدراسات و النشر ص372**

[4] **هون محمد ,تطور ظاهرة اللجوء على المستوى الدولي,محور حقوق الانسان العدد 5412**

[5] **القرآن الكريم سورة النساء آية 100**

جاءت الشريعة الإسلامية أتعطي طابعا فلسفيا و قانونيا للجوء و لربطه ارتباطا متينا بحقوق الإنسان , كون اللجوء و الهجرة عنصرين مهمين في تطور الدين الإسلامي ذاته. [1]

كما أكدت الشريعة الإسلامية الحصانة الممنوحة للاجئ و الطابع الحرام لبيت الله , في قوله تعالى ((و من دخله كان آمنا)) .[2]

المطلب الثالث : المفاهيم المتداخلة و مفهوم اللاجئ

تتداخل و تتشابك العديد من المفاهيم مع هذا المصطلح و لعل أهمها كالتالي :

1/ الاستجارة : و هي من استجار : أي : طلب الأمن قال تعالى ((و أن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون)).[3]

و الجار و المجير : هو الذي يمنعك و يجيرك ' و يقال : استجاره من فلان أي : أجاره منه , و يقال أيضا / أجاره الله من العذاب : أي أنقذه .[4]

2/ المستأمن : هو طالب الأمن وهو من دخل البيت الحرام محتميا به , و قد عرفت الشريعة الأسلامية هذه الحصانة , قد دل على ذلك القرآن الكريم و السنة

النبوية المشرفة قال الله تعالى ((و إذ جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا و اتخذوا من مقامي إبراهيم مصلى و عهدنا إلى إبراهيم و إسماعيل و أن طهر بيتي للطائفين و العاكفين و الركع السجود)) .[5]

وجه الدلالة : أن من دخل البيت الحرام لاجئا أليه فهو آمن , و دليل ذلك قوله تعالى ((من دخل المسجد الحرام فهو آمن و من ألقى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن)) .

---

[1] يحيا علي حسن الصرابي , حق الهجرة و اللجوء في الشريعة الأسلامية و القانون الدولي,العدد 1496www.rg-ye.ccom/vb/show thread.php؟t(المغتربون)

[2] -القرآن الكريم سورة آل عمران آية 97

[3]- القرآن الكريم سورة التوبة آية 6

[4]فارس علي مصطفى ,أنواع اللجوء في القانون الدولي العام و الشريعة الاسلامية مجلة اصول الشريعة للابحاث التخصصية العدد 2, مجلد 1 كردستان 2015 ص 33

[5]- القرآن الكريم سورة البقرة آية 125 .

3/ابن السبيل : هو المسافر الذي انقطع به الطريق فأراد الرجوع إلى بلده, فلم و يجد ما يتبلغ به , فله من الصدقات نصيب , و قد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه الذي جاوز بلد إلى آخر .[1]

4/ الهجرة :

الهجرة لغة : من هجر, يهجر , هجرا , و هجرانا بمعنى أعرض عن الشيئ

أو الشخص , أي ابتعد , و منه كذلك الفعل هاجر , يهاجر , مهاجرة , رحل عن بلده أو أهله.

فالهجرة لغة ,, تفيد : الرحيل و السفر و الخروج من الأرض ,,[2]

الهجرة اصطلاحا : تعرف بأنها الانتقال من بلد الأم للاستقرار في بلد آخر،وهي حركة الأفراد التي يتم فيها الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موطنهم الأصلي إلى موطن جديد و عادة لا توجد ظروف عديدة تؤدي ألى الهجرة مثل : انتشار الحروب الأهلية أو الخارجية في الدول أو سوء الأحوال الاقتصادية.[3]

5/ النزوح : هو الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار و ترك منزله و مكان أقامته المعتادة أو الأصلية , أو اضطر إلى ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم , أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان , و لكنه لم يعبر حدود دولية معترف بها , أي انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن و السلامة و الحماية , ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري أو الألغام أو أعاقة أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة أو المغادرة أو غيرها من المعوقات فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل موطنه أو وفوده من منطقة

1- صلاح الدين طلب فرج ,حقوق اللاجئين في الشريعة الأسلامية و القانون الدولي, مجلة الجامهة الأسلامية (سلسلة الدراسات الأسلامية) مجلد 17 العدد 1 فلسطين ، يناير 2009 ص 164 .

2-فريجة لدمية , استيراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجعة التهديدات الأمنية (الهجرة غير شرعية أنموذجا)مذكرة لنيل شهادة الماجيستير جامعة محمد خيضر بسكرة , كلية الحقوق و العلوم السياسية ,2010ص 54

3 ششيراز حرز الله , تعريف الهجرة MAAWDOO3 . COM/JHVDO-تاريخ الاطلاع 2017/1/25

إلى أخرى على الرغم من تشابهها في عدم العبور لحدود دولة أخرى , يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسرا بلا رغبة و اختيار من الفرد أو الجماعة. [1]

6/ الاضطهاد : وهو ما كان ناتجا عن التعرض و التهديد للحياة و الحرية

و انتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات و المواثيق الدولية و لم تحدد أي من الاتفاقيات المتعلقة باللجوء تعريفا للاضطهاد .

و تعزى أسباب الاضطهاد إلى واحدة من خمسة أمور وردت في المادة 1(/أ فقرة 2) , فرعية من الاتفاقية وهي : العرق , الدين , الجنسية , الانتساب إلى مجموعة معينة أو ذات رأي سياسي ' و أي اضطهاد لأسباب أخرى لايتم اعتمادها .

و العرق يستخدم بالمعنى الواسع و يشمل المجموعات ذات الأصل الواحد أو التي تنحدر بشكل مشترك من جهة واحدة .

و الدين يشمل الانتماء إلى مجموعة تشترك في التقاليد أو المعتقدات و ممارسة الشعائر الدينية .[2]

1-خديجة بتقة، السياسية الأمنية الأوروبية فيي مواجهة الهجرة الغيير شرعية , مذكرة لنيل شهادة الماجيستير جامعة خيضر بسكرة كلية الحوق و العلوم السياسية 2013ص
2رنا سلام , مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين في القانون الدولي , جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه , جامعة النهرين , كلية الحقوق و العلوم السياسية , العراق 2015, ص 21

المبحث الثاني : مشكلة اللاجئين في أطار الدراسات الأمنية.

سنحاول في هذا المبحث التطرق للنظريات التي عالجت و حاولت تفسير ظاهرة اللاجئين بمختلف أبعادها، حيث سنتطرق أولا إلى الأسباب، و الأنواع اللاجئ كمهدد أمني جديد بالإضافة إلى آثار مشكلة اللاجئين التي يعاني منها العالم ' و هذا ما سنعرضه في ثلاث مطالب.

المطلب الأول : المقاربات النظرية الجديدة لمفهوم الأمن .

تعتبر الدراسات الأمنية مجالا أساسيا للبحث في حقل العلاقات الدولية و خلال الحرب الباردة

سيطرت النظرة الواقعية أين اعتبر المنظرون الواقعيون أن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسو الأفراد بحد ذاتهم , و لكن الدول التي تحمل هما أساسيا وهو حماية سيادتها ,و لذا يكون الأمن هو همها الأول ' بيدا أن تحقيقه .[1]

ليس بالأمر الهين خاصة في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى أين يصعب الاعتماد على الآخر لحفظ الأمن الخاص , بل أكثر من ذلك فالخطر يبقى قائما بصفة دائمة وهو ما يعكس مفهوم المعضلة الأمنية

مع نهاية الحرب الباردة , وقع نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصناع القرار يبتعدون عن المقاربة التقليدية وم ـحورها الدولة إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن , أين تم تبني وجهة نظر أكثر جذؤية إلى أن الأمن يجب أن ينظر إليه بطريقة تضم مختلف مستويات العلاقات الدولية انطلاقا من الفرد وصولا إلى النظام الدولي ويجب التركيز على جميع مصادر الخطر وعدم لاقتصار على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول هذه النقلة في الدراسات الأمنية يمكن إرجاعها لسببين رئيسيين هما :

1/ الحرب بين الدول مازالت ممكنة , إلا أن الـحروب في داخل الدول هي الأكثر منها اليوم , وليس المصلحة القومية هي الهم في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة وثقافتها .

1 حصاص لبنى , المتغير الامني و آثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة , مركز الدراسات و الأبحاث العلمانية في العالم الغربي www.sarcaw//:/http.

2/ إن قدرة الدول ما على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابتها عوامل التعرية من جانب من التهديدات غير العسكرية كالمشكلات البيئية والنمو السكاني و الأمراض ومشكلات اللاجئين وشح الموارد الطبيعية خاصة الموارد المائية و الطاقوية

هناك ارتباطا بين التصاعد المتزايد لعدد ودور المنظمات الدولية ومفهوم الأمني , فقد صاغ باري بوزان مفهوم المركب الأمني : وهو مصطلح استخدمه سنة 1991 لتسهيل التحليل الأمني ويشير مفهوم المركب الأمن إلى مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بشكل وثيق لدرجة أن أمنها الوطن لا يمكن بحثه بشكل واقعي في معزل عن بعضها البعض هذا الارتباط الوثيق بين أمن الدول راجع إلى طبيعة التهديدات بعد الحرب الباردة فهذه الأخيرة لم تعد تقتصر على المجال العسكري من دول الجوار وإنما اتسعت دائرتها لتشتمل التهديدات الغير العسكرية والعابرة للقارات مما صعب من مهمة الدولة في الحفاظ على أمنها بمنأى عن دول الجوار , بل و أكثر من ذلك بمنأى عن دول العالم ككل , فظواهر مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة والتلوث البيئي ..الخ ,كلها قضايا يصعب على الدولة ومواجهتها بمفردها ' حتى ولم صنفت ضمن سلم القوى العظمى مثل هذه القضايا والظواهر لأدت بمنظري العلاقات الدولية إلى بلورة مفاهيم ومقاربات جديدة في الأمن من بينها مفهوم الأمن الإنساني والأمن الشامل و ألأمن المجتمعي , هذا إلى جانب استمرار مفهوم الأمن القومي والأمن الجماعي المجسد في منظمة الأمم المتحدة .[1]

ومنه نستكشف عن المقاربتين التي من خلالها نفسر تهديدات ومشاكل اللجوء وعلاقتهما بالأمن وهما كالتالي :

[1] **نفس المرجع ،د. ص**

الفرع الأول : الأمن الإنساني :

أولا تعريف الأمن :

1/ المعنى اللغوي للأمن : الأمن مضاد للخوف والفزع , فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه , وربط الإسلام الأمن بالإيمان ولذلك دعا الله عز وجل عباده إلى الإيمان به ليحقق لهم الأمن و الأمان .[1]

ولعل مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى ((فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)) .[2]

2/ المعنى الاصطلاحي للأمن : هو الأمن البشري على التهديدات واسعة الانتشار وشاملة لعدة مجالات والتي تستهدف بقاء الناس وبخاصة أضعف

الفئات وسبل عيشهم وكرامتهم .

* تعريف باري بوزان : وهو يعرف الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة المجتمعات و الدول على الحفاظ على كيانها المستقل , وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية والأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا .

* تعريف داريو بانستيلا الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية , هو غياب الخوف من أن يكون تلك القيم محور هجوم وهي تتمثل ببقاء الدولة , الاستقلال الوطني , الوحدة الترابية , الرفاه الاقتصادي , الهوية الثقافية , الحريات الأساسية .[3]

ثانيا : مقاربة الأمن الإنساني :

---

[1]- أمينة ديب اثر التهديدات البيئيةعلى واقع الأمن الأنساني في أفريقيا دراسة حالة - دول القرن الأفريقي , مقدمةلنيل شهادة الماجيستير , جامعة محمد خيضر , كلية الحقوق و العلوم السياسية بسكرة 2014, ص 14

[2] القرآن الكريم سورة قريش , الآية 3-4

[3] انعام عبد الكريم أبو مور ((مفهم الاامن الانساني فيي حقل نظريات العلاقات الدولية)) مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، غزة كلية الاقتصاد و العلوم الأدارية 2013ص 26/25

ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق يدعم من الاقتصادي .أما ريتاصون يركز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على الفرد كوحدة للتحليل وليس الدولة كما كان سائدا في المفهوم التقليدي للأمن أين اقتصر على أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي وحماية المصالح القومية في السياسية الخارجية , أما الآن فالتهديد صار داخل حدود الدولة القومية في حد ذاتها ولم يقتصر على مصادر التهديد العسكري الخارجي فقط.

بداية الطرح الأكاديمي لمفهوم الأمن الإنساني لم تكن في التسعينيات 1990 ففي سنة 1966 طرح w.e.blatz رؤيته حول الأمن الفردي individuel security ففي كتاب له بعنوان الأمن الإنساني بعض التأملات .

humanse cunityi some reflections أكد أن الدولة اللآمنة لا تعني بالضرورة أن الأفراد آمنين , كما برز المفهوم في السبعينيات 1970 في تقارير من لجان مثل جماعة نادي روما واللجنة المستقلة للتنمية الدولة واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية , أين أكدت على حقوق الفرد في الأمن كما نجد جذور المفهومي اتفاقيات حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 , وكذا اتفاقيات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية لسنتي 1967 1969-

برز المعنى الحقيقي للمفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في 1994 وجوهري هو الفرد إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات تأمينية جديدة على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية , مع البحث عن سبل تنفيذها , فالأمن الإنساني قائم من تعهدات دولية تهدف لتحقيق أمن الأفراد وبالتالي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة , ويأخذ مفهوم الأمن الإنساني بعدين أساسيين : التحرر من الخوف – التحرر من الحاجة .[1]

[1] **حصاص لبنى نفس المرجع ص4**

مفهوم الخوف يختلف من دولة لأخرى , كما أن مستوياته تتباين من إقليم لآخر ويركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية , فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة , إإذ أقد تكون الدولة آمنة وقد يتناقض فيه مواطنيها , بل أنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أحد مواطنيها ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما .[1]

صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1999 تقرير بعنوان عولمة ذات وجهة إنسانية حدد فيه 7 تحديا ت تهدد الأمن الإنساني:

1 عدم الاستقرار المالي .

2 غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل .

3 غياب الأمان الصحي خاصة مع انتشار الأمراض

4 غياب الأمان الثقافي .

5 غياب الأمان الشخصي .

6 غياب الأمن البيئي .

7 غياب الأمان السياسي والمجتمعي.[2]

***خصائص الأمن الإنساني** : لا شك في أن توفير الأمن الداخلي للأفراد يعتبر من مظاهر نزع الخوف على الحياة و الملكية و الحرية الإنسانية ة الذي يمكن أن ينشأ من أي تهديد خارجي أو داخلي وقد حدد التقريرUNPD4 خصائص وهي كالتالي :

1 الأمن الإنساني شامل عالمي فهوحق الإنسان في كل مكان .[3]

---

[1] انعام عبد الكريم أبو مور , مرجع سابق , ص -51/50

[2] حصاص لبنى مرجع سابق ص 6

[3] سميرة ناصري ** الأمن الأنساني ** samira nasri.blog spot.com/2008/9/blog-post 27html تاريخالاطلاع 2017/02/21

2 مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر .

3 الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة .

4 الأمن الإنساني محوره الإنسان كوحدة , تحليل وقد حدد التقرير مكوناته فالأولى هي الحرية من الحاجة و الثانية هي الحرية من الخوف و أخيرها في القرآن الكريم [1].

الفرع الثاني : مقاربة الأمن الشامل.

أعيد مع مطلع الثمانينات الثمانينيات من القرن الماضي التفكير بمفهوم الأمن بشكل أخذ فيه الباحثون وصانعوا السياسة بالابتعاد عن المقاربة التقليدية للأمن المتمركزة حول الدولة إلى حيث وحسب مولر b. j .moller أصبحت هناك لمفهوم شامل للأمن كخط موجب لمسعى مستعجل يتمحور حول بناء إستراتيجية أمن متعددة الأبعاد والمتشعبة خشية أن الجهود المنصبة على الاهتمام ببعد واحد للأمن قائم على عسكرة التهديد وكذا عسكرة المواجهة سيكون على حساب الأبعاد الأخرى للأمن.[2]

مصطلح الأمن الشامل يتعلق بمنظومة أمنية شاملة وبنظم متشابكة لها ترابطها الكلي و استقلالها الجزئي ونقاط الالتقاء والالتحام, ويمكننا أن نجد مصفوفات كثيرة تبين من خلالها الرؤية الأمنية الشاملة ضمن مصفوفة مختزلة لبعض أجزاء الأمن الشامل .

*الأمن الشامل : الأمن الداخلي , الأمن النظامي الأمن الاقتصادي , الأمن الاجتماعي , الأمن الفكري , الأمن الثقافي , الأمن العقائدي , الأمن السياسي الأمن المنظومي , الأمن العام, الأمن الخارجي , الأمن العميق , الأمن الإعلامي , الأمن المعلوماتي , الأمن الإستراتيجي .[3]

الأمن الشامل مراجعة تتطلب حسب Helga eaflendon إعادة النظر في أبعاد الأمن , مستوياته ووسائل تحقيقه واستراتيجيات بنائه لذا أكدت Helga eaflendon على أن مفاهيم

[1] **نفس المرجع ب ص**
[2] **فريجة لدمية مرجع سابق الذكر ص 24**
[3] **أقلام القراء لورنس الأردني الأمن الشامل /www.israelinarbabiq.com**

الأمن ذات الطبيعة الهوبيزية الكانطية أو القروسيوسية لا نقدم براديغما أمنيا مناسبا ولا تفسر من بصورة مقنعة التغيرات في العلاقات الأمنية التي نلاحظها في كثير من أجزاء عالم اليوم .

انطلاقا من هذه الفكرة ترى الباحثة helgaأنه أصبح من الضروري تطوير وتوسيع مجال الدراسات الأمنية في إطار دراسة العلاقات الدولية باعتماد مقاربات ومنظورات متعددة الاختصاصات مما يسمح بصياغة مفهوم شامل للأمن .

إن مثل هذا الاقتراب الموسع إذا ما حاولنا تتبعه يعود بجذوره إلى سنة 1983 عندما عرف richard vlmanالتهديد بأنه كل عمل أو سلسلة من الأحداث تهدف بشدة وعلى مدى قصير نسبيا لتخفيض المستوى المعيشي لسكان دولة ما أو تهديد بشكل ملحوظ نضيف نطاق الخيارات المطروحة أمام حكومات الدول أو الهيئات غير الحكومية من الأفراد والمجموعات و المؤسسات داخل الدولة ذاتها فبهذا يكون أولما ن عند ما لم يحدد الصفة اللصيقة بالتهديد ,قد وسع من دائرة الصفات التي تندرج ضمن مهددات الأمن بمفهومه الشامل و هو بذلك يخرج الأمن تحليلا من دائرة الاهتمام العسكري – السياسي – إلى دوائر تحليل مختلفة , و لكنها متقاطعة .

إن التقاطع بين دوائر التحليل المختلفة لمهددات الأمن بمفهومه الشامل إذ حاولنا ربطها بما قدمه R vlman نجد لها بعدا مؤسساتي في تقرير لجنة brandt حول التنمية الدولية الصادر كذلك سنة 1983 , حيث أثارت اللجنة العلاقة ين الأمن و التنمية , من منظور أن الاختلاف بين الدول الفقيرة و الدول الغنية بما يمكن أن يؤدي إلى خلق تهديدات أهمها اللاعدالة أو اللامساواة

و المجاعات التي تشكل خطرا كبيرا .على مجتمعات الدول الفقيرة و كذا الغنية نتيجة اختلال التوازن العالمي بين المجموعتين [1]

[1] **نفس المرجع**

المطلب الثاني : اللاجئ مهدد أمني جديد (تفسير و آثار).

الفرع الأول : اللاجئ مهدد أمني جديد.

* **تعريف التهديد الأمني** : إن مفهوم التهديد من الناحية اللغوية هو الناتج عن نية إلحاق الأذى و الضرر فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن و يشكل هاجسا أما مفهومه من الناحية الاستراتيجة فهو بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و العسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية , الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ,معرضة الإطراف الأخرى للتهديد. فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد .[1] (الفردي الجماعي القومي الإقليمي العالمي) مرورا بتحديد مصادر التهديد (الداخلية والخارجية) ووصولا بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون

تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها , وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات .فقد يتطلب ذلك اللجوء الإجراءات العسكرية و الدخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد /على توازن القوى أو الردع , مثل الدفاع الجماعي , الأمن الجماعي , الأمن المشترك .....الخ . كما يمكن أن المزج بين مجموعة من الصيغ لمواجهة التهديدات المتغيرة تبعا للفترة التي ظهرت فيها ونبعا للبيئة الأمنية التي تتأثر بها . [2]

لم يَعُد مفهومُ الأمن مقصورًا على الأبعاد التقليدية؛ كالتهديدات المباشرة للحدود البرية والبحرية، أو التهديدات التي تفرضها الجماعات الإرهابية المسلحة التي تستهدف تفكيك بنية الدولة للسيطرة على الحكم , وإنما أصبح يشمل أبعادًا أخرى لها تأثيرات أمنية غير مباشرة، خاصةً التهديدات المتعلقة بتغيير البنية الديمغرافية والسكانية، وتزايد الضغوط على الموارد الاقتصادية

---

[2] ليندة عكروم , تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط , بسكرة ب ط دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع 2011 ص 29

[2] نفس المرجع ص 30

والطبيعية، والضغط على البنية التحتية والخدمات العامة وهي الأبعاد التي يُمكن أن تكرس حالةً مستمرة من عدم الاستقرار الأمني في الدولة .[1]

هذا وقد استرعى موضوع التهديدات الأمنية الجديدة اهتماما متزايدا من قبل المراكز والمعاهد العالمية ذات الصلة، وفي هذا السياق فقد حدّدت دراسة بحثية قام بها "المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوربية" خمسة أنواع من .[2]

لتهديدات الأمنية الجديدة المتعلقة "بالأمن الناعم" وهو مفهوم يمكن معه إدراج كل التحديات غير العسكرية ضمن +نطاق مهددات أمن الأفراد ,الدولة والمجتمع كتهديدات عابرة للحدود مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

. كما أشار "شارل فيليب دافيد" و"عفاف بن السايح إلى نفس الوضوع و أشاروا الى شدة تعقيده و آثاره .[3]

إن وضع اللاجئين فى العالم يمثل فى الواقع مشكلة كبيرة , وأحوالاَ مأساوية حقيقية , فأعدادهم فى تزايد مستمر , والدول عادة – متقدمة أو نامية – لا ترحب بهم , لما يجلبون لها من مشاكل أمنية واجتماعية واقتصادية وثقافية ولما يمثلونه من عبء مالي على اقتصادياتها ومواردها . والمحزن والمؤسف أن أغلب اللاجئين من العرب والمسلمين , وأن البلاد الإسلامية تتحمّل العبء الأكبر لنتائج هذا اللجوء بعكس الدول الصناعية والمتقدمة والتي لا تتحمّل إلا أقل القليل من هذه النتائج رغم أنها تشكل السبب الرئيسي لهذا المشكل [4].

واقع صعب ينذر بخطر كبير عندما تكشف إحصاءات المفوضية السامية لشئون اللاجئين حول العالم إن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين في العالم يقرب من 60 مليون شخص من

---

[1]- سعاد طنطاوي(لاجئون فى الشرق الأوسط) .www.ahram.org.eg/noyprint/43255.aspx تاريخ الاطلاع 2017/03/30

3- أحمد فريجة / لدمية فريجة , الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة- http//revmes.univouargla.dz/indcx.phphnumelo-14/-2015-dafativ/2824-2016-1-0-26-091149

[3] نفس المرجع ،د. ص

2علي محمد حسين (اللاجئون و الأمن الانساني فى الشريعة و المواثيق الدولية) http//repository.nauss.edu.sa/handlr/123456789/55943تاريخ الاطلاع 2017/02/1

مختلف دول ومناطق العالم بنهاية عام 2015 والخطر هنا في أن هذا الرقم المفزع يزيد من الخلافات السياسية ويؤثر سلبيا على الناحيتين الأمنية والاقتصادية في الشرق الأوسط , على صعيد دول المنطقة- كما قرأت في تقرير المركز الاقليمى للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة - تأتي سوريا في المقدمة بـ 4,08 ملايين لاجئ خارجي، فضلا عن 7,6 ملايين نازح داخلي، ثم الصومال بـ967,248 لاجي خارجي و1,1 مليون نازح داخلي، تليها السودان بـ 659,395 ألف لاجئ خارجي و 3,1 ملايين نازح داخلي، ثم جنوب السودان بـ 622,728 ألف لاجئ خارجي و1,49 مليون نازح داخلي، ثم العراق بـ 369,904 ألف لاجئ خارجي و 3,2 ملايين نازح داخلي في مختلف المحافظات العراقية، وتأتي بعدها مالي بـ 137,983 ألف لاجئ خارجي و61,600 ألف نازح داخليّ خاصة تجاه الجنوب، ثم ليبيا التي بلغ عدد لاجئيها في الخارج 4,194 لاجئ خارجي وما يقرب من 400 ألف نازح داخلي، وأخيرًا اليمن بما يقرب من 2628 لاجئ خارجي و334 ألف نازح داخلي .

من الناحية الأمنية يحدث تغيير البنية الديموجرافية والتركيبة السكانية مثلما حدث في لبنان، بعد ارتفاع معدلات تدفق اللاجئين السورين إليها، والذين بلغ عددهم -وفقًا لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في بيروت- ما يزيد عن مليون و 56 ألفًا أغلبهم من المسلمين، مما أثار مخاوف المسيحيين اللبنانيين من تأثيرات ذلك على التركيبة السكانية في لبنان.

إما من الناحية الاقتصادية تحدث ضغوط على الموارد الاقتصادية للدول المستَقْبِلَة؛ التي تُعاني اقتصاداتها في الأصل من تعثرات في سوق العمل فعلى سبيل المثال بلغ إجمالي عدد اللاجئين السوريين في الأردن منتصف عام 2015 حوالي 620 ألفًا، بما يُوازي 10% تقريبًا من إجمالي عدد السكان في الأردن من بينهم ما يقرب من 160 ألف عامل سوري. فأدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الأردنيين والتي بلغت في الربع الأول من العام الجاري 11,8% بزيادة عن الفترة ذاتها في العام الماضي والتي كانت النسبة فيها 11%. كما احدث طفرة في الأسعار بشكل عام، وأسعار السكن والمواد الغذائية بشكل خاص ، علاوة على التأثير على البنية التحتية والطرق والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية وهو ما يُمثل خطرًا مُحدِقًا مع استمرار ارتفاع معدلات اللجوء.

الفرع الثاني : آثار اللجوء .

إن للجوء آثارا متعددة ومتباينة في بعض الأحيان سواء على البلد مصدر اللجوء أو البلد مستقبل اللجوء أو على اللاجئين أنفسهم وحتماً على مستوى الإقليم أو العالم أجمع، وأن مشكلة اللاجئين تفرض أعباء على القدرات التنموية في البلد مستقبل الهجرة و البنى التحتية فيه.

أولاً: آثار اللجوء على البلد مصدر الهجرة:

1 تؤدي الهجرات القسرية إلى اختلال توزيع السكان في البلد مصدر الهجرة حيث يلجأ الأفراد من الأماكن الخطرة التي تشهد حروباً ونزاعات إلى أماكن أكثر أمناً .[1]

. **2** قد تؤدي الهجرات القسرية نتيجة الاضطهاد والإبعاد إلى إشاعة نوع من الاستقرار، حيث عادة ما يحاول البلدان أن يتخلص البلد من الأفراد غير

المرغوب فيهم في المجتمع بسبب مناوئتهم للنظام السائد فيه.

3 تؤدي الهجرات القسرية إلى هجرة العقول والأدمغة المتميزة من البلد مصدر الهجرة، وهذا ما لا يمكن تعويضه بسهولة.

4 ينخفض عدد السكان في البلد مصدر الهجرة، ولا يبقى في العادة في المناطق المصدرة للجوء إلا الأطفال القصّر والنساء والشيوخ, مما يفرض على هذه المناطق أعباء إنسانية متزايدة ، ويسبب ارتفاع نفقات المعيشة بسبب هجرة الأفراد المنتجين ويعمل كذلك على زيادة أعباء الإعالة.

ثانياً: آثار اللجوء على البلد مستقبل الهجرة:

1 قد يستفيد البلد مستقبل الهجرة من بعض العمالة المهاجرة التي تكون في العادة رخيصة الأجر مقارنة بالعمالة المحلية واستغلال توظيفهم في وظائف صعبة وغير مرغوب بها من قبل السكان الأصليين.

---

[1]- ريحي العطوي اثار اللجوء http//rebhilawyer.ahla montada.com/t3-topic
تاريخ الاطلاع 2017/02/24

2 يزيد اللجوء من أعباء الحكومات المضيفة للاجئين الذين يحتاجون إلى خدمات إضافية صحية وتعليمية واجتماعية وغيرها.

3 قد يجلب بعض اللاجئين معهم الأوبئة أو الأمراض إلى الدولة المستقبلة وكذلك الأخلاق غير الحسنة التي قد تنشر الرذيلة والمشاكل الاجتماعية الأخرى.

4 يكوّن اللاجئون عادة أحياء فقيرة مزدحمة في البلد المضيف لهم، وهي أحياء قد لا تتوافر فيها الظروف الصحية المناسبة للسكن.

5 قد يسبب اللاجئون عادة تهديداً أيديولوجيا أو عرقياً أو عقائدياً للبلد المضيف أو خاصة إذا كانت أصولهم من نفس أصول بعض سكان المكان الذي لجئوا إليه، وقد يفرض اللاجئون أعباء جديدة كعبء تجنيسهم مثل حالة الفلسطينيين في الأردن أو أعباء سياسية دينية كما هو حال الفلسطينيين في لبنان[1].

ثالثاً: آثار اللجوء على الأفراد:

عادة ما يشعر اللاجئ وهو بعيد عن وطنه بالغربة وبالوحدة وبالبعد عن الأهل، وبعدم القدرة على الاندماج في المجتمع المضيف أو ممارسة الحياة الطبيعية فيه، وعادة ما يشعر اللاجئون بإحساس فقدان الأمل بالعودة إلى ديارهم، أو حتى في رؤية أهلهم الذين بقوا في ديارهم [2], انتشار بعض الظواهر الاجتماعية ذات الانعكاسات السياسية والأمنية على المستوى الإقليمي، مثل: انتشار الجريمة الدولية وعمليات الاتجار بالبشر ويشهد الأمن الإقليمي تهديدا من هذه الظواهر يتجاوز حدود الدول، مثل: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الفقر في الدول المعنية. [3]

[1] نفس المرجع
[2] - نفس المرجع ب- ص
[3]مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط
facebook dalal mahmouudstudies/post/1/46436827085019

المطلب الثالث : أسباب و أنواع اللجوء.

الفرع الأول : أسباب اللجوء.

وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951, وبروتوكول الأمم المتحدة بشان الأسباب الداعية لقبول اللاجئ وهي على النحو الأتي :

1/ الخوف :و يقصد بالخوف ما كان ناتجا عن التعرض للتعذيب و الاضطهاد ,و هو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان

2/ الاضطهاد : وهو ما كان ناتجا عن التعرض و التهديد للحياة و الحرية

و انتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات و المواثيق الدولية .

3/ التمييز : وهو يطلق على الاختلاف في المعاملة والحقوق والفرص , مما

يولد شعورا بعدم الأمان.

4/ العرق ويطلق على الانتقاء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضعف مجموعة من السكان .[1]

5/ الدين : أن الإعلان العلمي لحقوق الإنسان , ينادي بالحق في حرية الفكر

و العقيدة و الدين , و ذلك الحق يشتمل علي مبدأ الحرية الدينية , غير أنه تبعا لتعاليم ديننا الإسلامي لايجوز أن تكون الحرية مطلقة وألا لأدى ذلك لانفلات ديني وخلقي كما هو الحاصل حاليا في الغرب ,فلا يجوز للمسلم أن يغير دينه لأن هذا الدين هو خاتم الأديان وأكملها وما سوى هذا الدين هو كفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((من بدل دينه فاقتلوه)) .

6/ الجنسية : لا ينبغي فهم الجنسية في هذا السياق بمعني (المواطنة) فقط فهي تشير أيضا إلى الانتماء فئة عرقية ولغوية , فهي قد تتداخل أحيانا مع العرق ,فقد يؤدي تعايش اثنتين.

[1]- صلاح الدين فرج ,مرجع سابق ص 169

أو أكثر من الفئات داخل حدود أحدى الدول إلى نشوء حالات نزاع واضطهاد فكثير من الأقليات المنتمية إلى فئة معينة حدثت لهما بسبب الجنسية انتهاكات خطيرة في قارات مختلفة بسبب جنسيتهم .[1]

7/ الوضع الاقتصادي : أن الوضع الاقتصادي لأي بلد دليل على عافيتة أو شقائه ,فأن كان الوضع يؤمن للمواطن حياة برفاهية معقولة فأن ذلك لا يؤدي

بمواطني ذلك البلد إلى البحث عن منفذ آخر في بلد آخر يؤمن له الحد الأدنى من سد رمقه ,والعكس هو الصحيح ,وخاصة حينما زاد البون الشاسع بين الدول الفنية وبين الدول الفقيرة في العالم ,فظهرت موجات بشرية وليس أفراد فحسب يهربون من بلدانهم الفقيرة إلى دول يعتقدون أنها تؤمن لهم الحياة [2] بأدنى حالاتها على الأقل.

8/ الكوارث الطبيعية : حدوث الكوارث الطبيعية كالزلزال ,الفيضانات و البراكين و غيرهما من الأسباب التي تدفع مواطنو البلد الذي تحصل فيه هذه الكوارث إلى ترك البلد والبحث عن بلد آخر يقيمون فيه .[3]

الفرع الثاني : أنواع اللجوء.

1/ الملجأ الديني : مصطلح الملجأ الديني (من المصطلحات المعاصرة) ولم أقف على تعريف واضح له ولكن من خلال استقراء بعض آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة يمكنني أن أستنتج تعريفا لهذا المصطلح .[4]

أما في القرآن الكريم ' في قوله عز و جل ((و إذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا و ارزق أهله من الثمرات من أمن منهم بالله و اليوم الآخر قال و من كفر فأمتعه قليل ثم أضطره إلى عذاب النار و بئس المصير)) .[1]

2-عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي ,حقوق اللاجئين بين الشريعة و القانون , رسالة لنيل شهادة الماجيستير ' جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , كلية الدراسات العليا ,الرياض2007 ص 380-39/38 [1]
[3]- سامي عباس , مرجع سابق ص 15

1مجد خضر الفرق بين لبهجرة و اللجوء , mawdoo3.com تاريخ الاطلاع 2017/1/20
[4]-فارس علي مصطفى , مرجع سابق ص 34

* و قوله تعالى ((و إذ جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا و اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى و عهدنا إلى إبراهيم و إسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين

و العاكفين و الركع السجود)) .[2]

فقد دلت الآيات السابقة في مجموعها على مشروعية الأمان لمن لجأ إلى البيت الحرام.

أما من السنة : فقوله صلى الله عليه و سلم " أن إبراهيم حرم مكة إبراهيم مكة "

مما سبق يمكن القول : بأن المقصود بالملجأ الديني : ذلك المكان الذي يعتصم و يحتمي به اللاجئ , فرارا من القتل أو التعذيب و طلبا للأمن من لما لذلك المكان من حرمة دينية و قدسية عند أفراد المجتمع .

2/ الملجأ الإقليمي : و يقصد بالملجأ الإقليمي , إقليم الدولة المانحة للملجأ , أو هو الذي يتمتع به الشخص , استنادا إلى المقررة للإقليم الذي يلتجأ أليه و هذا المصطلح هو ما يعرف عند الفقهاء بالهجرة من دار الحرب إلى دار السلام

و قد وضح القرآن الكريم ذلك من خلال سورة النساء في قوله تعالى ((أن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم و ساءت مصيرا)) .[3]

و قد وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعتبارها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة(14) فقد قرر ما يلي :

*لكل فرد حق التماس الملجأ في بلدان أخرى و التمتع به خلاصا من الاضطهاد .

+* لا يمكن التذرع بهذا الحق , أذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية , أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها .[1]

---

[4]- القرآن الكريم سورة البقرة آية 126

[5]-القرآن الكريم سورة البقرة آية 125

[3]- , , , 97.

أن ضحايا الحروب و الجماعات الطالبة للمأوى و الأمان هم من ينطبق عليهم وصف لاجئون إقليميين , وهم يمثلون العدد الأكبر من اللاجئين , غير أنه يشترط في اللاجئ أن لا يكون مقترفا جرما عاديا , أو كان بين الدولتين المعنيتين اتفاقية بتسليم المجرمين , كما ينبغي أن نشير إلى أن الملجأ الإقليمي هو أجراء وحيد تستمده الدولة المضيفة من الامتيازات التي تتمتع بها بمقتضى سيادتها .

3/ الملجأ الدبلوماسي السياسي : يقصد باللجوء السياسي مكان إلى دولة أجنبية أو إلى إحدى سفراتها و تنشأ عن منح اللجوء السياسي مسألتان هامتان :

– احترام اللاجئين من قبل الدولة المضيفة لهم , مع تقديم المساعدات اللازمة .

– استعمال سلطتها على اللاجئين الذين تعتبرهم يشكلون خطرا على الأمن و النظام العام ثم طردهم من البلاد بعد إنذارهم و لفت نظرهم إلى مخالفتهم لواجبات اللجوء السياسي فأنه يترتب عليها حماية اللاجئين ضد أي محاولة تقوم بها الدولة التابعين لها .

كما أن هذا النوع من اللجوء لا يمنح ألا لشخصيات المشهورة و القادة المنشقين عن حكوماتهم أو جيوشهم أو الناشطين السياسيين .[2]

4/ اللجوء الخاص :و هو الذي يمنحه شخص واحد و المسلمين لشخص أو عدد قليل من طالبي اللجوء في دار الإسلام ... لقوله صلى الله عليه و سلم ((المسلمون تتكافأ دمائهم و يسعى بذمتهم أدناهم)).

و هناك خلاف بين الفقهاء في صفة الشخص المانح للجوء , فغير الحنفية يقولان لا يجوز ألا للمسلم أن يقوم لمانح اللجوء حتى الذي لايحق له ذلك , أما الحنفية فأنهم يجيزون للذي أن يمنح للجوء لطالبه بإذن شخص مسلم, و المالكية ونحن نؤيدهم يشترطون في منح اللجوء أن لا يؤدي أي ضرر بالمسلمين .

---

[1] **المجلس اللقومي لحقوق الانسان, wwww.ncchr..org**

[2] **- أنواع اللجوء و الهجرة تاريخ الاطلاع 2/24 201 7/ :http .www..immig- us.com**

5/ اللجوء العام : وهو الذي يعطيه أمام المسلمين , أي رئيس الدولة الإسلامية للأجانب أو إلى جمع منهم غير محصور , ومنح هذا اللجوء من اختصاص رئيس الدولة حيث لا يجوز لغيره القيام بمنح هذا اللجوء

6/ اللجوء بالموادعة : و هي المعادة على ترك القتال لذلك يسمى هذا اللجوء بالمعاهدة و المسالمة و المهادنة وهذه المعاهدة تنعقد بين المسلمين و فريق محارب و هذا اللجوء من اختصاص أمام المسلمين , و بموجب هذا اللجوء يجوز للمواعدين الدخول إلى دار الإسلام و التامين على نفسهم و أموالهم كما أنهم لا يحتاجون إلى لجوء جديد في ذلك

7/ اللجوء بالعرف و العادة : هذا اللجوء يمنح بموجب الأعراف و العادات المتبعة في المجتمع الإسلامي بخصوص الأشخاص الدبلوماسيين و التجار فعلى سبيل المثال فأن العرف يقضي بعدم قتل أو إيذاء الرسل , كما حدث ذلك مع الرسول صلى لله عليه و سلم حيث جاء رجلان محاربان من بلاد فارس يحملان رسالة من ملك الفرس للرسول الأكرم صلى الله عليه و سلم فقال لهما ((لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما)).

كذلك الحال بالنسبة للتجار , حيث لو كان التجار في السابق لا يحتاجون إلى أذن مسبق للدخول إلى بلد آخر , ألا أن العرف الدولي الآن قد تغير حيث لا يمكن للتجار أن يقوموا بنقل بضائعهم إلى بلد آخر دون إذن مسبق [1].

[1]-فارس علي مصطفى مرجع سابق ص 36//38

المبحث الثالث : مشكلة اللاجئين في إطار القانون الدولي:

يبحث هذا المبحث في تمديد مفهوم " اللجوء " الذي نصت عليه مجموعة من المواثيق و المنظمات لتقديم وضع محدد و أطلاق صفة " اللاجئ " على الأشخاص لظروفهم القاسية التي تمر بها المجتمعات من حالات الحروب

و الاضطهادات لأسباب عديدة يصعب تحديدها ووصف الفرد ب "اللاجئ " من أجل إعطائه أطار قانوني و تدابير لتقديم المساعدة و الحماية .

المطلب الأول: مفهوم اللاجئ قانونيا و شروط حق اللجوء:

1 . تعريف اللاجئ حسب اتفاقية جنيف:

يعتبر الشخص لاجئا حسب اتفاقية جنيف 1951 اذا تواجد خارج البلد الذي كان موطنا فيه نتيجة تعرضه للمطاردة و الاضطهاد بسبب العرق . القومية . الأصل . الاتحاد الطبقي . أو بسبب الاعتقاد الديني أو السياسي و أنه لن يحصل أو يتمتع بحماية بلده نتيجة للخوف أو عدم الثقة ببلده. تنطبق صفر اللاجئ بموجب الفترة الأولى المادة[1].

(أ) من اتفاقية 1951: أولا على أي شخص سبق اعتباره لاجئا بموجب ترتيبات دولية سابقة و تقدم الفقرة 2 من المادة 1 (أ) عند قراءتها في سيـاق برتوكول عام 1967 و بدون العد الزمني، تعريفا عاما للاجئ بحيث يشمل أي إنسان يكون خارج بلد منشئه و ليست لديه القدرة على أو الرغبة في العودة إلى ذلك البلد، او التمتع بحمايته و ذلك بسبب خوب مبرر من الاضطهاد على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الانتماء أو إلى مجموعة معينة أو إلى الرأي السياسي[2].

. 2التعريف حسب اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين:

[1] **ماهو اللجوء العادي و اللجوء السياسي https://immigrationus.&.blogspot.com/2015/1تاريخ الاطلاع 2017/02/12**

[2] **جاي سي . جود ويت ـ جيل، اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين و البروتوكول التابع لها، كلية أول سولز ـ أوكسفورد**

هم الأشخاص الموجودين خارج أوطانهم الأصلية أو خارج الدول التي يقيمون فيها عادة، و الذين لا يستطيعون العودة إليها لسبب أو أكثر من الأسباب المذكورة في الاتفاقية.

* ***حسب الاتفاقية الإفريقية:*** هو الشخص الذي تنطبق عليه المعايير المذكورة في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين أو هو الشخص الذي يضطر لمغادرة الماكن الذي يقيم فيه عادة تطرأ لعدوان خارجي أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحدث تؤدي إلى احتلال النظام العام بصورة خطيرة إما في جزء ما أو في كافة أرجاء وطنه الأصلي أو الدولة التي يحمل جنسيتها، يسعى إلى ملاذ له في مكان آخر خارج وطنه الأصلي أو الدولة التي يحمل جنسيتها[1].

* ***حسب دول أميركا اللاتينية :*** فلديها بهذا الخصوص إعلان غير ملزم يعرف لإعلان قرطاجنة , و يعرف اللاجــئ على نحو يشبه الاتفاقية الإفريقية للاجئين، فوفق الإعلان قرطاجنة لا يقتصر مصطلح لاجئ على أولئك الأشخاص الذين تحددهم اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين فقط و لكنه يتضمن أيضا ا: الأشخاص الذين فروا من بلادهم لأن حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم تعرضت للخطة من جراء استشراء العنف أو العدوان الأجنبي أو الصراعات الداخلية أو الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان , أو غير ذلك من الظروف التي تخل إخلالا خطيرا بالنظام العام[2].

3- شروط منح صفة اللاجئ:

يرى بعض الباحثين ضرورة توافر أربعة شروط في الشخص حتى يمكن اعتباره لاجئا من وجهة نظر القانون الدولية هي:

أن يوجد الشخص خارج إقليم دولته الأصلية، أو خراج إقليم دولته المعتادة، إذا كان من الأشخاص عديمي الجنسية ، وهو شرط النزوح.

[1] ناتاليا بيندو بيركوفيتر ، الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للاجئين ، دائرة الحقيق ، العدد7 ، ص 144
[2] نفس المرجع ص 145.

2. أو يكون الشخص غير قادرة على التمتع بحماية دولته الأصلية، سواء لاستحالة ذلك بسبب حرب أهلية أو دولية ، أو لرفض الدولة تقديم الحماية لهذا الشخص ، أو لأنه غير راغب في التمتع بهذا الحماية ، لخوفه من الاضطهاد . أو تعرضه لمثل ذلك الاضطهاد.

3/ أن يكون الخوف من الاضطهاد قائما على أسباب معقولة تبرره.

4/ يتعين ألا يقوم في مواجهة اللاجئ أحد الأسباب التي تدعو إلى إخراجه من عداد اللاجئين , و هي التي ذكرتها المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة الشؤون اللاجئين ، وصفتها بأنها أسباب خطيرة ، تدعو لا عتبار الشخص قد ارتكب جريمة غيرة سياسية خطيرة خارج دولة الملجأ و قبل قبوله فيها بوضعه لاجئا أو كان قد سبق إدانته بسبب أعمال منفية لأهدف الأمم المتحدة و مبادئها[1]

المطلب الثاني:الاتفاقيات الدولية و الإقليمية و الغير حكومية للاجئين

الفرع الأول : الوثائق الدولية والخاصة باللاجئين

أ/ وثائق عصبة الأمم:

اتجهت هذه الوثائق في تعريف اللاجئين اتجاها طائفيا حيث علجت تحديد مفهوم اللاجئين بربطة بعرق قومي أو إقليمي معين مثل اتفاقية (1992) بشأن وثائق سفر اللاجئين الروس و اتفاقية (1996) الخاص بمعاملة اللاجئين الأتراك[2]

ب/ الوثائق الدولية في إطار الأمم المتحدة:

ـ اتفاقية الأمم المتحدة (1991) الخاصة بوضع اللاجئين: قد قرءت هذه الاتفاقية أطلاق مصطلح لاجئ على كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير (1991) و بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينة أو جنسيته أو انتمائه لفئة

[1] وليد خالد الربيع ، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي و القانون الدولي، جامعة الكويت ، كلية التشريعان و الدراسات الإسلامية ص 10.
[2] حمود بن محمد حمد العنزي خصوصية الإجراءات الأمنية في مخيمات إيزاء اللاجئين ـ رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير ـ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ 2003 ـ ص46 .

اجتماعية معينة أو آرائه السياسية و يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها و غير قادرا أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يتمتع بحماية دولته.

و يلاحظ من هذه الاتفاقية أنها تشترط إطلاق صفر لاجئ على الشخص أن يكون تعرض للظروف التي حددتها المادة الأولى من هذه الاتفاقية قبل الأول من يناير (1951) .

و تناولت الاتفاقية مواضيع عامة منها الوضع القانوني للاجئين و الأعمال التي يمكن أن يزاولها اللاجئين في بلد اللجوء و كذلك موضوع الرعاية و تنظيم وجود اللاجئين غير الشرعيين و قد كان اللاجئ في وضع القلق في دول اللجوء/ حيث قام الكثير من الدول سن تشريعان تتعارض مع حق اللجوء.

و بعد ذلك خرج للوجود البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين و الذي تناول مواضيع عدة مثل تعاون السلطات الوطنية مع الأم المتحدة ، حيث أن هاته الأخيرة أصبحت مسؤولة بشلك مباشر على متابع كل ما يتعلق باللاجئين من غير وجود تحديد زمن ي أو مكاني أو لايتها، و يتمثل عملها الرئيسي في متابعة شؤون اللاجئين من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين [1], و اللجنة الدولية للصليب الأحمر و بالتعاون مع هيئات الصليب أو الهلال أو الأسد الأحمر و الشمس الحمراء و غيرها, ثم جاء الإعلان بشأن الملجأ الإقليمي و أهم ما ورد فيها أنه حين تواجه دولة ما مصاعب في منح الملجأ أو في مواصلة منحة تتخذ الدولة التدابير التي يناسب اتخاذها بروج التضامن الدولي بغية تخفيف أعباء تلك الدولة .

إن المتتبع لموضوع المواثيق الدولية المتعلقة باللجوء و خاصة اتفاقية عام 1951 و بالرغم مما جاءت عليه، يجد بأنها اتفاقية خاصة بشعوب أوربا ن و جاءت أيضا كنتيجة متوقعة لويلات الحرب العالمية الثانية ن مما يعني أن اللاجئ بعد يناير 1951 له وضعية خاصة لم تحددها الاتفاقية لذلك لم تشمل كل اللاجئين و خاصة حالات اللجوء في العالم الثالث , فجاءالبروتوكول الخاص باللاجئين

[1] **مظهر حريز حمود بالقانوني الدولي و القانون العراقي و علاقتهما باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق ـ دراسة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة سانت كليم ـ العراق قسم القانون الدولي ص 79 و 82**

عام 1967 بعدما شعر الأمم المتحدة بعجز هذه الاتفاقية ليصبح تعريف اللاجئ يشمل كل من تنطبق عليه الشروط الأخرى دون تحديد ذلك بفترة زمنية معينة[1].

الفرع الثاني : الوثائق الإقليمية

1 :الوثائق الإقليمية المبرمة على الصعيد الأفريقي.

لقد أدى القصور الواضح في اتفاقية جنيف و اتفاقية 1951 وبروتوكولها الملحق عام 1967 إلى محاولات إقليمية لصياغة تعريف أكثر تحديدا و شمولا نابعا من ظروف طبيعية أو استثنائية تعرض لها الإقليم .

صاغت منظمة الوحدة الأفريقية معاهدة في 10 أيلول عام 1969 , بعد الأعداد المتزايدة للاجئين الأفارقة هربا من الحروب و النزاعات الداخلية في أفريقيا منذ أواخر الخمسينيات ,تناقش أوضاع هؤلاء اللاجئين وتنظم الجوانب الخاصة بمشاكلهم في القارة الأفريقية ,لذلك وضعت تعريفا تسترشد به استندت فيه إلى اتفاقية الأمم المتحدة عام 1951 ' و لكنه أضافت أليه ما يتفق مع ظروفها السياسية .

لذا نص تعريف اللاجئ على .((أي شخص بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو أحداث تخل بشدة بالنظام العام , أما في جزء أو كل من الدولة التي ينتمي أليها بأصله أو جنسيته أجبر على مكان أقامته المعتادة للبحث عن مكان آخر خارج دولة أصله أو جنسيته)).

يلاحظ الباحث من خلال قراءة هذا التعريف – رغم حديثه عن شخص – ألا أنه توسع في تحديد صفة اللاجئ الشخص أكثر مما جاء في تعريف اتفاقية 1951 , و يرجع ذلك إلى الظروف السياسية التي كانت تمر بعا أفريقيا آن ذاك , لذا منحت مفهوم اللاجئ معنى أكثر وطنية , فهو من يضطر ألي مغادرة وطنه نظرا لعوامل احتلال أو هيمنة خارجية و ليس الاضطهاد[2] .

.2 الوثائق الإقليمية المبرمة على الصعيد الأوروبي:

---

[1] نفس المرجع ص 84.

[2] وضاح محمود الحمود ,أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية ,بحث مقدم ألى الملتقى العلمي ,,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ,,الرياض عام 2015 ص 11

قد عبرت المواثيق الأوروبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشـأن اللاجئين، عن توصيف أدق وأكثر شمولية لمفهوم اللاجئ من اتفـاقية 1951 والمعاهدة الأفريقية عام 1969، وجنيف عام 1949، حيث كان توصيفها ينص على وسائل تعامل اللاجئين. ونص القرار رقم 14 لسنة 1967 بمنح حق الملجأ للأشخاص المعرضين لخطر الاضطهاد، وأشار الاتفاق الأوروبي لسنة 1980 إلى نقل المسؤولية عن اللاجئين، وجاءت توصية الاتحاد الأوروبي سنة 1981 للتنسيق بين الإجراءات الوطنية الخاصة بمنح حق اللجوء. وكذلك توصية سنة 1984 بشأن حماية الأشخاص المستوفين لاشتراطات معاهدة جنيف ممـن لم يعدوا لاجئين قبل سنة 1984. وألزمت معاهدة دبلن لسنة 1990 التي تضـع معايير لتحديد أية دولة عضو، تعد مسؤولة عن النظر في طلب حق المـلجأ عندما يطلب اللاجئ حق اللجوء إلى دولة أو أكثر من الدول الأعضـاء في الاتحاد الأوروبي[1] .

يلاحظ أن توصيفات اللاجئ في المواثيق الأوروبية جاءت أكثر شمولية من توصيفات الاتفاقيات الدولية إلا أنها أيضا لم تعطي تعريف خاص بمصطلح اللاجئ وتعاملت مع اللفظ بعموميته[2] .

3 . إعلان أمريكا اللاتينية (قرطاجنة):

جاء إعلان قرطاجنة عام 1984 ليرسي الأسـاس القانوني لمـعاملة اللاجئين من أمريكا اللاتينية، خاصة بعد الصدامات والمـعارك الدامية التي وقعت هناك وأدت إلى نزوح ما يقرب من المليون شخص خارج بلادهم، مما تسبب في مصاعب اقتصادية واجتماعية حادة للدول التي هربوا إليها، لهذا كان هذا الإعلان الذي وفر الأساس القانوني وأرسى مبدأ عدم إعادة اللاجئين قسراً إلى ديارهم، وأهمية استيعابهم وتمكينهم من العمل في البلدان التي لجأوا إليها مع بذل كافة الجهود لإنهاء أسباب مشكلة اللاجئين.

---

[1] **اللاجئ في القانون الدولي http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3928تاريخ الاطلاع 2017/02/27**

[2] **ايهاب شوقي اللاجئون عبر التاريخhttp://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=133187اتاريخ لاطلاع 2017/01/10**

وكان تعريف اللاجئ في إعلان قرطاجنة كالتالي: "إن الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم".

إن إعلان قرطاجنة يحمل أهمية كبيرة، فهو يتحدث عن أشخاص أي مجموعات، فارين من بلادهم، بسبب أعمال عنف أو عدوان، مما يعني أن هذا الإعلان أكثر شمولية وتحديداً من الاتفاقيات السابقة جميعها، إلاّ أن إعلان قرطاجنة رغم استناده للقانون الدولي في تعريف اللاجئ، هو غير ملزم للدول والحكومات، لأنه ليس معاهدة دولية بالمعنى القانوني إنما هو مجرد إعلان خاص بمكان معين وزمان محدد ومجموعات بشرية خاصة، ورغم تباين التعريفات لمصطلح اللاجئ في الاتفاقات الدولية أو الإقليمية، إلاّ أنها أوضحت بنسب متفاوتة عمومية حالات اللجوء في ضوء القانون الدولي كالتالي :

. هروب الأشخاص وبحثهم عن ملجأ بسبب الحروب الأهلية.

. الخرق السافر لحقوق الإنسان.

. الاحتلال أو العدوان الخارجي.

. الخوف من الاضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي.

. الفقر والمجاعات و الأمراض.

. الكوارث الطبيعية.

. فقد الجنسية[1]

4 . على الصعيد العربي:

إن المنطقة العربية كانت دائما مصدر للعديد من موجات اللجوء واللاجئين، كما أنها استقبلت أعداد كبيرة من اللاجئين على أراضيها منذ بداية القرن الماضي ولغاية الآن.

[1] **اللاجئ و القانون الدولي نفس المرجع السابق**

كما أن العالم العربي يتميز بمجموعة من الخصائص المسببة للجوء والتي تظهر من خلال ثلاث مسائل رئيسية أولها التدفقات البشرية القسرية في العالم العربي من جراء الحروب تتقدمها الحرب العربية الإسرائيلية وحرب تحرير الجزائر وحرب القرن الإفريقـــي التي أفرزت أعداد هائلة من اللاجئين ومعاناة شديدة مازال اللاجئون الفلسطينيون على الأخص يتلمسون قسوة تواحلها ومرارة تبعاتها حتى يومنا هذا وثانيا المستندات القانونية لحماية اللاجئين والتي تميزت بالغياب وعدم وجود مدونة قانونية عربية معترف بما من قبل الدول العربية ومحدودية عدد الدول العربية المنظمة إلى الاتفاقات الدولية كاتفاقية سنة 1951 الخاصة باللاجئين وبروتوكول 1967 وثالثا قلة أو عدم ملائمة القوانين الوطنية إن وجدت للتشريعات والمعايير المعمول بها دوليا.

أمام تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان ومن الاتفاقيات الإقليمية الخاصة باللاجئين سارعت الدول العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين التي وضعت أسسها العامة جامعة الدول العربية 1993 لتحديد مفهوم اللجوء في العالم العربي ولمحاولة ترتيب أطر قانونية وسياسية تنظم حركة اللاجئين وبالتالي تساعد على إيجاد حلول ناجعة لمشاكلهم , كانت هذه الاتفاقية امتداد السلسلة من الاجتماعات والإعلانات وأهمها إعلان القاهرة حول حماية اللاجئين والنازحين في العالم العربي عام 1992 والتي جاءت بمجموعة من المقتضيات التي تم مراعاتها عند إعداد الاتفاقية العربية ومن أهمها التأكيد على المبادئ الإنسانية للشريعة الإسلامية واحترام القانون الدولي للاجئ وقد تمخض عنها إصدار توصيات الأولى امتنان الخبراء العرب للمعهد الدولي للقانون الإنساني بكلية الحقوق بجامعة القاهرة للجهود القيمة ثم ثانيا دعوة الجامعة لدراسة إمكانية إنشاء هيئة عربية بشؤون اللاجئين في الوطن العربي في جدور التاريخ العربي الإسلامي ، والتي تجعل من الإنسان قيمة كبرى وهدفا أسمى تتعاون مختلف النظم والتشريعات على استعادة وكفالة وحرياته وحقوقه وانطلاقا من أنما تمثل أمة منحصرة واكبت مختلف مراحل التاريخ الإنساني وأدت دائما دورا متميزا في توجيه الأحداث والتأثير فيما والتأثر بها وتأكيدا للأحكام والإعلان العالمي لحقوق الإنسان العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاتفاقية الخاصة يوضع اللاجئين 1951 والبرتوكول الخاص بوضع اللاجئين 1967 وإعلان القاهرة حول حماية للاجئين والنازحين والنازحين في 1992 ورغبة من الدول الأعضاء في توفيق روابط الإخاء بينها وقد عرفت المادة الأولى من هذه لاتفاقية اللاجئ في حكم هذه الاتفاقية هو " كل شخص يوجد خارج بلد

جنسيته أو خارج مقر إقامته الاعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لأسباب معقولة أن يضطهد من أجل عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أن سيظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إليه.

-كل شخص يلتجئ مضطرا إلى بلد غير بلده الأصلي أو مقر إقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد أو احتلاله او السيطرة الأجنبية عليه لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد أو في جزء منها.

قد جاء تعريف اللاجئ في عدة الاتفاقية وسعا عمى جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 والتي يقتصر العربي اللاجئ في ظلما على الأشخاص الذين اضطر إلى مغادرة أوطانهم[1]

لخوف مبني على أسباب معقولة من الاضطهاد على أسباب عرقية أو دينية أو بسبب الجنسية أو الآراء السياسية أو بسبب انتمائهم إلى فئة اجتماعية معينة وذلك نتيجة لأحداث وقعت في القارة الأوروبية قبل أول يناير 1951 ويترتب على ذلك أن الأشخاص الذين يتواجدون في نفس الظروف نتيجة الأحداث وقعت بعد يناير 1951 والأحداث وقعت خارج نطاق أوروبا لا يعتبرون لاجئون وهي تفرقة تعسفية لا تقوم على أي أساس من القانون.

على العكس فقد وسعت الاتفاقية العربية على في تعريف اللاجئ ليشمل إلى جانب الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسببه الخوف من الاضطهاد أو تعرهم بالفعل لهذا الاضطهاد الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب عدوان خارجـــي أو احتلال أجنبي أو سيطرة أجنبية أو وقوع كوارث طبيعية او بسبب أحداث كثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم الدولة الأصل كله أو في جزء منه . وقد استثنت من أحكام هذه الاتفاقية في المادة الثانية مرتكبـــي جرائم الحرب او الجرائم ضد الإنسانية أو الجريمة الإرهابية

الإطار القانوني لحق اللجوء في الوطن العربي: الاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين
http://www.blog.saeeed.com/2010/10/legal-framework-refugees-arab-world-arab-convention-refugees 2017/02/25 : تاريخ الاطلاع[1]

وكذلك مرتكبيـي جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله فيه بصفة لاجئ لم يصدر بشأنه حكم يقضي بتبرئته.[1]

الفرع الثالث : الوثائق الحكومية

لا يخص على الجميع أن الجهود التي صدرت عن المجتمعات الدولي فيما يتعلق اللجوء قد صدرت من منظمات دويلة أو إقليمية أو محلية أيضا و هي منظمات حكومية و هناك جهود لا يستهان بها فيها يخص موظفوه اللجوء صدرت من جهات دويلة أو إقليمية أو محلية غير حكومية ، أن تلك الجهات لا تخضع للهيئات الدولية أو الإقليمية أو الحكومات إنما هي جهات مدنية مستقلة تراقب و ترصد و تقدم الدعم لمنظمة حقوق الإنسان في أي مكان في العالم.

و من أهم الجهود غير الحكومية في مجال للجوء و النزوح هي الجهود التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر و اتحاد الصليب و الهلال الأحمر الدوليين و الجمعيات و الهيئات المرتبطة بهما.

إن المنظمات غير الحكومية ذات الصفة الدولية و الإقليمية و حتى الداخلية متنوعة تؤدى خدمات و أنشطة متعددة و الذي يهمنا من تلك المنظمات هي تلك التي تتعامل مع منظومات حقوق الإنسان ، و يوجد في الوقت الحاصر ما يربو على 1000 منظمة غير حكومية منغمة على النطاق العالمي في العمل مباشرة أو بصورة غير مباشرة مع اللاجئين سواء في مجال الإنذار المبكر أو الاستجابة في حالات الطوارئ أو البحث عن حلول دائمة .

و قد تعددت طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية و تناما دورها ، فأصبحت بعد تصور و سائل الاتصالات دورا حيويا و فاعلا بعد أن أصبحت تلكم المنظمات قوة ضاغطة على الدولة التي تحصل فيها انتهاكات لحقوق الإنسان لا دول فاضحة لها أمام الرأي العالمي.

تعمل غالبا المنظمات غير الحكومية في إطار المساعدة و الإغاثة و عرض الحقائق و تلقي الشكاوي وجمع المعلومات و ليس في مجال الحماية لأن ذلك خارج حدود إمكانياتها و طبيعة عملها

[1] **نفس المرجع**

التي تؤديه، و يبقى هذا الحق (حق الحماية) هو فيما تقدمه الدولة المانحة للجوء لوحدها أو بمساعدة المجتمعات الدولي.

إن المنظمات غير الحكومية و هي تمارس دورها في مجل حقوق الإنسان أصبحت حاليا رقما بحسب له حسابه عند تناول مجمل المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان ، بعد أن تمكن تلكم المنظمات من إيجاد أنصار لها مؤيدين

و مشجعين و مساهميه فاعلين في أنشطتها من خالا المشاركة المباشرة أو تقديم الدعم المادي و المعنويين أو فسح المجال لها أمام و سائل الإعلام و التواصل الاجتماعي لطرح نشاطاتها و تقاريرها[1]

.المطلب الثالث: حقوق و التزامات اللاجئين.

الفرع الأول : حقوق اللاجئين :

أولا تعريف حق اللجوء :

هناك تعاريف متعددة لمصطلح الحق في اللجوء أو حق الملجأ منها تعريف معهد القانون الدولية الذي عرفه بأنه الحماية التي تمنحها الدولة لأحدى الأجانب الذي جاء يطلبها في إقليم تلك الدولة أو في مكان آخر يتعلق ببعض أجهزتها الموجودة في الخراج.

و عرف أيضا بأنه نوع من الحماية الدولية التي يؤمنها القانون الدولية للشخص الذي يعاني من الاضطهاد و القهر في وطنه بسبب اختلافه مع النظام السياسي في المعتقد أو المذهب و كذلك بأنه حق الفرد الذي توفرت فيها صفة اللاجئ في التمتع بالحماية القانونية ذات الطابع المؤقت التي حق الفرد الذي توفرت فيها صفة اللاجئ في التمتع بالحماية القانونية ذات الطابع المؤقت التي تمنحها دولة ما تسمى (دولة الملجأ) سواء داخل إقليمها المادية أو في أماكن معينة تقع خارجة.[2]

[1] مرجع سابق، مظهر حرز محمود ، ص 86 - 90.

[2] بلال حميد بدوي حسن، دول المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤنه اللاجئين نموذجا)، دراسة مقدمه لنيل شهادة الماجسيتر ، الأردن. جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق 2016، ص 23.

ثانيا حقوق اللاجئين:

***مبدأ عدم طرد اللاجئين:** يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الجوهرية فيما يتعلق بجملة اللاجئين و الذي نصت عليه الكثير من المواثيق الدولية و الإقليمية و الذي يقصد به عدم جواز طرف للاجئ إلا في ظروف استثنائية , قد نصت على هذا المبدأ اتفاقية 1951 م بأنه لا يسمع بالاحتجاج بهذا الحق لأي لاجئ تتوافر دوافع مقبولة لاعتباره خرا على أمن البلد الذي يوجد فيها أو لاعتباره يمثل نظرا لسبق صدوره حكم نهائي عليه لارتكابه جرما استثنائي الخطورة خطرا على مجتمع ذلك البلد[1].

***مبدأ تفسير سلطة الدولة بالنسبة لإبعاد اللاجئين:**

يقصد بالإبعاد إجراء قانوني تتخذه الدولة اتجاه أحد الأجان ب الموجودين بصفة قانونية داخل إقليمها تضع بموجبه حد الوجود و تلزمه بمغادرة الإقليم، إلا أن ذلك لا يتم إلا في حالات استثنائية تتمثل في إركاب اللاجئ ما يعتبر تهديدا للأمن الوطن و النظام العام في الدولة و هذا ما نصت عليه المادة 33 قفزة 2 من اتفاقية 1951م، ففي هذه الحالة يكون لدولة الملجأ الحق في إبعاد اللاجئ و يعتبر الإبعاد أقل تأثير ا على اللاجئ بالمقارنة مع الطرد لأنه لا يترتب عليه بالضرورة إعادة اللاجئ إلى الدولة التي يكون فيما معرضا للاضطهاد أو الموت، غير أن سلطة دولة الملجأ في إبعاد اللاجئ مقيدة ببعض القيود التي أقرها المجتمع الدولي في هذا المجال و التي نصت عليها اتفاقية 1951م بأنه:

أ/ لا تطرد الدولة المتعاقدة لاجئا موجودا في إقليمها بصورة نظامية الأسباب تتعلق بالأمن الوطن أو النظام العام.

ب/ لا ينتقد لمرد ثل هذا اللاجئ إلا تطبيقا لقرارا متخذ وقفها للأصول الإجرائية التي ينص عليها القانون و يجب أن بسمع اللاجئ ما لم تتطلب خلاف ذلك أساب قاهرة تصل بالأمن الوطن بأن يقدم بيانات لإثبات براءته، و بأن يمارس حق التراض و يكون له وكيل يمثله لهذا الغرض أمام سلطة مختصة.

[1] **نفس المرجع ، ص 70.**

ج/ تمنح الدولة المتعاقدة مثل هذا اللاجئ مهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر و تضغط الدولة المتعاقدة بحقها في أن تطبق خلال هذا المهلة ما تراه ضروريا من التدابير الداخلية .

* **مبدأ الهاوي المؤقت** : و يقصد بهذا الحق او الدولة إذا كانت غير ملزمة بمنح الملجأ للأجانب داخل إقليمها فليس لها إذا كان ذلك لا يتعارض مع مصالحها أن تحرم اللاجئ من البحث عن ملجأ في دولة أخرى، عن طريق السماح له بالدخول إل إقليمها بالشروط المناسبة لها و بالبقاء، فيها مدة محددة أو بتأجيل طرده أو بإبعاده إن كان موجود بالفعل داخل الإقليم لكي يتمكن من الحصول على تصريح بالدخول إلى دولة أخرى تمنحه اللجوء[1].

* **عدم التمييز** : نصت المادة 3 من اتفاقية 1951م على أن تطبق الدولة المتعاقدة أحكام هذه الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بينهم على أسابا العراق أو الدين أو المواطن.

و بشكل مبدأ عدم التمييز ركيزة أساسية لطالبي اللجوء، ففي كثير من الأحيان يتعرض طالبوا اللجوء لإجراءات تميزية شديدة داخل أوطانهم ، الأمر الذي يدفعهم إلى مغادرتها و طلب اللجوء في دولة أجنبية ، و عند وصولهم للدولة المضيفة فإن وضعهم لطالبي لجوء يعرضهم لإجراءات تمييزية مرة أخرى.

* **حق اللاجئ في حرية التنقل**: يقصد بحرية التنقل إمكانية تغيير الفرد لمكانه و فقا لحريته و قد أسماها البعض بحرية الحركة، و يمكن التمييز بأنواع مختلفة من التعقل فهناك إمكانية التنقل جوا، بحرا، برا إلا أن أكثرها انتشارا هو التنقل البري بسبب الطبيعة الأمة للجوء و ضيق ذات اليد بالنسبة للاجئين[2].

* **حق اللاجئ في العودة**: وورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التأكيد على حق العودة ، فقد ورد في المادة 13 من هذا الإعلان ما نصه: لكل فرد الحق في مغادرة أي بلدي بما في ذلك بلده .

و في العودة إلى بلده. و جاء في عهد الحقوق المدنية و السياسية الصادر بقرار الجمعية للأمم المتحدة في المادة 12 مايلي:

---

[1] **نفس المرجع السابق، ص 72 - 75.**

[2] **عبد العزيز بن محمد عبد الله السعودي مرجع سابق، ص 107 - 109.**

ا/ لكلك فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ماحق حق حرية التنقل فيها و حرية اختبار كان إقامته.

ب/ لكلك فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده.

ج/ لا يجوز حرمان أحد تعسفا من حق الدخول إلى بلده.

* **حق اللاجئ في التعليم:** ورد في المادة 22 من اتفاقية 1951م و ما نصه:

1/ تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها في ما يخص التعليم الأولى:

2/ تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين أفضل معاملة ممكن ن، على أن لا تكون في أي حال أصل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظرف، فيما يخص فروع التعليم الأولى، و خاصة على صعيد متابعة الدراسة.

* **حق اللاجئين في الرعاية الصحية:** لخصت منظمة الصحة العالمية مفهوم الرعاية الصحية الأولية بأنها : الرعاية الصحية الأساسية التي تناح لكلك ضخص في البلاد، و هي تقدم بطريقة مقبول للأفراد و الأسر و المجتمع إذا أنها تتطلب مشاركتهم الكاملة و هي تعدم بتكلفة في حدود المجتمع و البلد

و الرعاية الصحية يجب أن تشمل على الآتي:

-تعزيزا التغذية السليمة.

-الإمدادات الكافة من المياه الآمنة.

-الصرف الصحي الأساسي.

-الرعاية الإنجابية بما ذلك تنظيم الأسرة.

-التوعية بالمشاكل الصحية .

-الوقاية من الأمراض و الأوبئة و كافحتها.

و جوهر هذه الرعاية : هو التأكيد على الرعاية الوقائية و ليس الرعاية العلاجية و حدها.

* **حق اللاجئ في الغذاء و الكساء:** يجب على الدول المتعاقدة إمدا اللاجئين بوجبات الغذاء الأساسية التي تضمن بقاءهم أحياء و في صحة جيدة و منة و أن تزود اللاجئين بالأغذية الكافية في كميتها و قيمتها الغذائية و تنوعها كما يجب أن يزود اللاجئون بكميات كافية من الملابس و يؤمن لهم النظافة الشخصية[1].

* **حرية العمل:** يحق للاجئ مثل أي فرد بالدولة حرية العمل في الدولة شرط عدم العمل على المناصب الحساسة (الأمن ، المناصب العليا في تمثيل الدول ...) ، يعبر حق العمل من الحقوق المدنية[2].

* **الحق في بناء أسرة** : أن الاعتراف بالشخصية القانونية للاجئين يترتب عليه كافة الآثار المرتبطة بما فيها يتعلق بالحقوق التي يمكن للاجئين التمتع بها في إقليم الدولة الأجنبية ، و لعل حقوق الأسرة يعد من أهم الحقوق المرتبطة وجود الإنسان، فالأجانب لهم الحق في إبرام الزواج في إقليم الدول المضيفة و لهم الحرية في تكوين علاقات القرابة و كل ما تفتضيه الأسرة.

* **الحقوق المالية تعد الحقوق المالية:**أدى الحقوق الخاصة التي تمتع للاجئين لما لها من حتمية السماح له بمباشرة ، التصرفات المالية اللازمة لحياته و حياة أسرته في إقليم الدولة الأجنبية.

علما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اعتمدت الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطنين البد الذي يعيشون فيها و ذلك بموجب قرارها رقم 144/40 المؤرخ في 13 كانون الأول، ديسمبر 1985، و قد أبرزت الجمعية العامة في هذا الإعلان مجموعة من الحقوق الأساسية التي لا يجوز أن يحرم الأجنبي من ممارستها و التمتع أو الإشعاع بها و أبرزها:

1/الحق في الحياة و الأمن الشخصي و لا يتعرض أي أجنبية للاعتقال أو الاحتجاز على نحو تعسفي و لا يحرم من حريته.

---

[1] **نفس المرجع ص 111 - 116.**

[2] **معاذ شواهنة ، مفهوم اللجوء و حقوق اللاجئين http://www.eqraa.com/2012/11/26تاريخ الاطلاع 2017/01/29:**

2/ الحق في الحماية من التدخل التعسفي أو غير قانوني في الخصوصيات أو العائلة أو السكن أو المراسلات.

3/ الحق في المساواة أمام المحاكم بأنواعها و أمام سائر الهيئات و السلطات المختصة لإقامة العدل و الحق عند الضرورة.

4/ الحق في اختيار الزواج و الزواج و في تأمين أسرة.

5/ الحق في حرية الفكر و الرأي و الضمير و الدين.

6/ الحق في الاحتفاظ بلغتهم و ثقافتهم و تقاليدهم.[1]

7/ الحق في تحويل المكاسب و المدخرات و أو غيرها من الأصول النقدية الشخصية إلى الخراج مع مراعاة أنظمة النقد المحلية[2].

الفرع الثاني : التزامات اللاجئين

على كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيها واجبات تعرض عليه خصوصا أن ينصاع لقوانينة و أنظمته، و أن يتقيد بالتدابير المتخذة فيها للمحافظة على النظام العام. المادة 2 من الإتفاقية و من واجبات اللاجئ، الالتزام بعدم القيام بأي عمل ذي طابع سياسي أو عسكري أن تعبرة دولة الجنسية أو دولة الإقامة المعتادة ضارا بأمنها الوطني، حيث يمكن لدوة الأصل أن تتقدم لدولة الملجأ بطلب تقييد حركة اللاجئ، واؤ في عقد اجتماعات أو في القيام أي أنشطة متشابهة[3].

و من هذا الأسير الأخير سوف نعرض الواجبات التي تتعلق بـ اللاجئ و التي تنقسم إلى ثلاث واجبات و هي كالتالي:

أولا: الواجبات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام و الأمن الوطني(تجاه دولة الملجأ).

[1] محمد عبد الله السعوي نفس المرجع السابق
[2] إبراهيم درجي، مشكلات اللاجئين و سبل معالجتها، و رق مقدمة للملقى العلمي الذي نظمته جامعة نايف للعلوم الأمنية ، كلية العلوم الاستراتيجي بعنوان اللاجئون في المنطقة العربية : قضاضاهم و معالجتهما، الرياض، 2011، ص:12 - 13.
[3] عصام الحسيني - اللجوء في القانون الدولي.
http://www.albinaa.com/archives/article/71044 تاريخ الاطلاع 2017/01/20

المادة 2 من اتفاقية 1951 تتحدث عن أن اللاجئ هو : إنسان عادي، يجب عليه أن يلتزم بالقوانين و الأنظمة المعمول بها في الدولة التي يوجد فيها و زيادة على ذلك يتضمن 'علان اللجوء الإقليمي في المادة (4): (أنه يجب على الدول التي تمنح حق اللجوء أن لا تسمح للأشخاص اللاجئين أن يقومها بأنشطة تنافي أهداف الأمم المتحدة و مبادئها، و من ثم يلتزم كل من يتمتع بحق اللجوء بأن لا يقوم بأنشطة تتنافي مع أهدف الأمم المتحدة و مبادئها[1] .

ثانيا: الواجبات التي تفرضها الاعتبارات المحافظة على العلاقات الودية بين الدول (تجاه الدول الأخرى).

بالرغم من أن جميع المواثيق الدولية التي اعتبرت منح اللجوء عملا إنسانيا مسالما، و لا يتجوز اعتباره عملا غير وجي, غلا أنه يمكن أن يؤدي إلى نشوء توترات بين الدول.

لذلك نجد أن أغلب الاتفاقيات و الإعلانات الخاصة باللجوء تفرض على دولة الملجأ الالتزام بفرض القيود على اللاجئين لمنعهم من ممارسة الأنشطة السياسية التي قد تهدد أنظمة الحكم في أي دول أخرى، و مثل هذا النص يولد الالتزام نفسه اتجاه اللاجئ، أو طاب اللجوء في مواجهات دولية الملجأ و من الأمثلة على ذلك:

ـ المادة (3/1) من الاتفاقية الإفريقية لسنة 1969 أوجبت على اللاجئ الامتناع عن القيام بأية أعمال تهدف إلى مهاجمة أي دولة عضو بالمنظمة التي من شئنها توتر العلاقة بين بالدول الأعضاء.

لم تتطرق اتفاقية 1951م إلى موضوع التزام اللاجئ بحسن العلاقات بين الدول بشكل مباشر لكن يكن الاستناد إلى نص المادة (02) و المادة (32) على إتبار أن مثل هذه الأعمال من شأنها أن تنعكس على الأمن الوطني لدولة الملجأ

و الإخلال بالنظام العام3.

ثالثا: واجبات متنوعة أخرى للفرد إزاء الجماعة و إزاء الآخرين تنص عليها التشريعات الوطنية:

[1] **عبد العزيز بن محمد عبد الله السعدي، مرجع سابق ص 142.**

هذه جميلة من الواجبات الأمة على الأجانب تنطبق على اللاجئ لكونه أجنبيا في بلد الملجأ، و ذلك بمقتضى المادة (29) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

و واجبات متنوعة أخرى للفرد إزاء الجماعة و إزاء الآخرين تنص عليها التشريعات الوطنية:

تنص جميع التشريعات و القواعد الوطنية على مايلي من واجبات الفرد فعلية:

أ/ أن يتصرف إزاء الغير بحيث يمكن لكلك فر د أن يكون شخصية و ينميها في حرية و على أكمل وجه.

1 اتفاقية الأمم المتحدة لام 1951، بروتوكول 1967، الخاصة بوضع اللاجئين المفوضية الأمية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، المادة 32، حظر الطرق أو الرد.

ب/ أن لا يجهل القانون وفقا للمبدأ القائل (لا عذر لمن يجهل القانون)

ج/ أن يؤدي الخدمات المدنية التي يمكن أن تطلب منه، كما يؤدي بعض لخدمات في حالة الطوارئ و الكوارث أو في ظروف من شأنها أن تهدد وجود و رفاهية السكان أجمين أو جرز منهم

د/ أن يتهاون مع الدولة في مجل الأمن و الرفاهية الاجتماعية

هـ/ أن يحافظ على البيئة الطبيعية.

و/ أن لا يسيئ استخدام حقوقه، و أن يتصرف بسلامة نية.

ز/ أن يحافظ على القمي الثقافية و أن يظهر اهتماما بها، و حماية الآثار

و الأماكن التاريخية.

يخضع اللاجئ الذي يعيش في إحدى الدول سواء بصفة دائمة أو مؤقتة للقوانين المحلية، و لا يجوز له أن يطالب بإعفائه من ولاية المحاكم الوطنية، شأنه في ذلك شأن السكان الوطنين.

. يجب على اللاجئين أن لا يتدخل في سياسة الدولة المقيم فيها.

. يدين اللاجئين المقيم بالولاء المؤقت للدولة التي يقيم فيها[1]

إن الزيادة الضخمة في تدفقات اللاجئين تعتبر تهديدا للاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في بلدان الملجأ و في البلدان التي اعتادت أن تمنح اللجوء بكرم، و من حق هذه الأخيرة أن تطبق على اللاجئ تشريعات العمل و الضمان الاجتماعي الفروضة ذاتها على مواطنيها و هذا ما يعطي حقوق معترف بها للدولة المضيفة و هي كالتالي:

. أولا: إن من حق الدولة المضيفة عدم استضافة لكل شخص اقتراف جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية كما معروف عنها في الوثائق الدولية الموضوعة و المتضمنة أحطاما خاصة بمثل الجرائم هذه، لأن ذلك يجعل الدولة المضيفة مرتع للمجرمين و للخارجين عن القانون، و يدخلها في مشاكل مع حكومات الدول التي ينتمي لها هؤلاء المجرمين ومع المجتمع الدول في القوت ذاته.

ثانيا: من حق الدولة المضيفة عدم قبول كل شخص ارتكب جريمة جسيمة خارج بلد المنشأ و قبل دخوله هذا البلد كلاجئ، أ شخص ارتكب أعمالا مخالفة لمبادئ و أهدف الأمم المتحدة.

. ثالثا: إن من حق الدولة المضيفة تقييد بعض حقوق اللاجئ كحرين النقل و حرية العمل و أو توفير التعليم المناسب لجميع الأطفال عند زيادة تدقق اللاجئين.

. رابع: من حق الدولة المضيفة أن تقوم بتوفير حماية مؤقته عند ما تواجه تدفقا مفاجئا جماعيا، كما أنه و مقابل الحقوق و الامتيازات التي تمنح للاجئ فإن هناك واجب و التزام ملحق ملقى على عاتق اللاجئ تجاه الدولة المضيفة و البلد الذي يحل فيه، فقد أوجدت الاتفاقيات و المواثيق الدولية أن على كل لاجئ إزاء البلد الذي يوج فيه و واجبات تفرض عليه خصوصا أن ينصاع لقوانينه و أنظمته و ان يتقيد بالتدابير المتخذة فيها للمحافظة على النظام العام[2].

[1] **عبر العزيز بن محمد عبد الله السعودي، مرجع سابق، ص -144.**

[2] **وضاح محمود الحمود، مرجع سابق ذكره ، ص 19 - 20.**

خلاصة الفصل :

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل مايلي :

- ظاهرة اللجوء قديمة قدم الإنسان و تطورت بتطور مشاكله و حاجياته .

- تطلق صفة اللاجئ على الشخص الذي تعرض لمختلف أشكال الاضطهاد وخوف ما يبرره , يهدده بسبب العرق , الدين أو الجنس أو الرأي السياسي الانتماء إلى مجموعة إنتمائية معينة .....

- اللاجئ تطور وارتبط بالجانب الأمني حتى صار مشكلا أمنيا تعاني منه الدول والمجتمعات و المؤسسات .

- أن معايير تحديد من هو اللاجئ منصوص عليها في المادة (1) 1951 والبروتوكول التابع لها متعلقة بوضع اللاجئين , و كذاك التعاريف التي قدمتها كلا من الهيئات الأخرى المنظمة للوحدة الأفريقية و إعلان قرطاجنة و التي بدورها تحكم الجوانب المتعلقة باللاجئين في التشريع الوطني .

الفصل الثاني

مقدمة الفصل :

لم يسبق أن تعرضت البشرية بعد الحرب العالمية الثانية إلى موجة نزوح كالتي تعرض لها الشعب السوري، حيث أن حوالي 10ملايين سوري نزحوا بفعل التدمير الذي طال مناطقهم، محاولين إيجاد ملجأ لهم إما داخل الأراضي السورية أو في دول الجوار، كتركيا، والأردن و غيرهما , وهذا نتاج مما شهدته سوريا بموجة من الاحتجـــاجات والحركات الشعبية الرافضـة للوضع القائم،والطامحة للتغيير نحول الأفضل،والقضاء على الأنظمة المستبدة الطامسـة للحقوق الفردية والجماعية لتفتح الطريق أمام أنظمة استبدادية ...

موجة النزوح هذه عرفت العديد من التأثيرات الاقتصادية و الأمنية على دول الجوار , كا هذا و غيره من انتشار و استقبال و تداعيات و منه نجيب على الأسئلة التالية وفق الخطة المنهجة .

- كيف استقبلت دول الجوار حركة اللجوء السوري ؟

-كيف تبدو التداعيات الأمنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية، لملف النازحين السوريين على دول الجوار؟

كل هذه الأسلة و غيرها سنجيب عليها وفق الخطة التالية :

يفصل هذا الفصل على ثلاث مباحث : المبحث الأول: يتناول انتشار اللاجئين على دول الإقليم تركيا , لبنان , الأردن , العراق و دول الخليج

المبحث الثاني : فيدرس أبرز التداعيات الاقتصادية على دول الجوار الإقليمي تركيا,لبنان , الأردن , العراق و دول الخليج)

المبحث الثالث : يتناول أبرز التداعيات الأمنية على دول الجوار الإقليمي

المبحث الأول : انتشار اللاجئين السوريين :

منذ بداية الأزمة يتدفق اللاجئون إلى دول الجوار دون انقطاع بل تزايدت أعداد اللاجئين واتسعت اتجاهات حركتهم، مع تزايد حدة الصراع واتساع نطاقه الجغرافي، فخلال المراحل الأولى للصراع ظلت حركة اللاجئين محدودة فقد بلغت الآلاف إلا أن حدة الصراع زادت مما أوصل تعداد اللاجئين إلى الملايين في دول الجوار حيث وصل ما يزيد عن نسب الفئة السكانية داخل كل دولة خاصة تركيا و الأردن .

المطلب الأول :بداية اللجوء السوري .

لم تبدأ رحلة اللجوء السياسي والإنساني ،السورية مع الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في عام**2011** و أن كانت هذه الموجه هي الأكبر فقد أدت موجة الانقلابات التي شهدتها سورية بعيد الاستقلال عام **1946** والقرارات الاقتصادية التي رافقتها إلى موجة من الهجرة السورية القسرية وخاصة لأصحاب رؤوس الأموال , و استقرت تلك الهجرات في لبنان والأردن على وجه الخصوص .فيما كانت الموجة الأساسية الثانية مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، فيما أصبح يعرف شعبيا بأحداث حماة .

وبحسب تقديرات الاتحاد الأوروبي فأنه و قبيل بداية الثورة السورية كان هناك أكثر من **400ألف** شخص سوري يعيشون خارج سورية و منهم **12000**في دول الخليج و **112ألف** في دول الاتحاد الأوروبي و **80ألف** في الولايات المتحدة وأستراليا **28216** منهم يعدون من الأشخاص الذين يدخلون ضمن رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمن فيهم **18452** من اللاجئين، و **9764** من طالبي اللجوء [1].

[1] **اللجنة السورية لحقوق الإنسان ، رحلة اللجوء السوري ، انتهاكات في الوطن ومعانات في المغترب ،ص 2-3** .

ولم يكن يصنف في معظم هؤلاء كلاجئين وفقا لتعريف لاتفاقية عام **1951** وخاصة أولئك المقيمين في الدول العربية حيث تمت معاملتهم كـ"ضيوف" أو "مقيمين" وهو الأمر الذي دفع الكثيرين منهم الآن للانضمام إلى السوريين الطالبين للجوء.

. * اللجوء السوري بعد عام 2011:

مع نهاية عام**2013** أصبحت سورية البلد الأول عالميا و لأول مرة ,في عدد مواطنيها الذين تقدموا بطلبات لجوء سياسي وإنساني (موضح في الشكل) حيث تقدم **56400** شخص سوري بطلبات لجوء في **44** دولة حول العالم , مقارنة مع **25200** شخص عام **2012** و **8500** شخص في عام **2011**.

وقد ارتفعت أعداد السوريين الطالبين للجوء حول العالم بشكل مضطرد منذ عام **2012** حيث تم تسجيل **2914** طلب لجوء في **44** دولة مستقبلة اللاجئين في الربع الأول من عام **2012** ليصبح عدد السوريين الذين تقدموا بطلبات اللجوء إلى **26486** في نهاية الربع الثاني من عام **2014** رقم أي أن أعداد طالبي اللجوء من السوريين فقد ، تضاعفت بحوالي تسع مرات .[1]

المطلب الثاني : اللاجئين في دول الإقليم (تركيا,لبنان ,الأردن العراق و دول الخليج) انتشار و استقبال :

منذ بداية الحرب السورية عام **2011** و تدفق اللاجئين في تزايد مستمر لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية بل و أكبر كارثة إنسانية في القرن الحالي منذ نهاية الحرب الباردة , حيث تحملت الدول المجاورة لحدود سوريا و غيرها من الدول المجاورة العبء الأكبر من أزمة اللاجئين الأشد خطرا التي شهدها العالم خلال **40** عاما حيث وصل اللجوء إلى ما يزيد عن **5.8ملايين** لاجئ خارج سوريا و **7.6 مليون** نازح داخل سوريا .

[1] **نفس المرجع**

الفرع الأول : اللاجئين السوريين بتركيا .

أولا انتشار اللاجئين ومخيمات اللجوء السوري بتركيا :(إحصائيات)على الرغم من أن تركيا وقعت على اتفاقية **1951**الخاصة باللاجئين فأنها الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق ما تسميه" بالقيد الجغرافي " الذي لا يسمح ألا بقبول طالبي اللجوء الأوربيين و بذلك فأن اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا غير مشمولين بالحماية حسب **اتفاقية 1951** و **بروتكول 1967** و أنما ضيوف تقوم الحكومة التركية بمد يد العون لهم كما صرحت الحكومة التركية [1]

تعد هذه الدولة الوجهة المفضلة لغالبية اللاجئين السوريين منذ اندلاع الحرب الأهلية لطبيعة المواقف السياسية لهذا البلد المؤيد للشعب السوري و المناهض للحكومة بشار الأسد , حيث تعتبر السلطات التركية للاجئين السورين الذين نزحوا أليها منذ **أفريل 2012** على أنهم ضيوف في البداية , و بعد هذا التاريخ تم قبولهم بهذا الطلب اللجوء الجماعي ومنحهم حق اللجوء السياسي و الحماية المؤقتة [2] وصل **2541000سوري** إلى تركيا إلى سنة **2016** ,[3]يتوزعون على **10** مدن تركية مما يؤويهم **25 مخيم**، و أكبر المدن التي يتوزع فيها اللاجئون السوريون هما ولايتا روها تأتي في المرتبة الأولى ثم اسطنبول في المرتبة الثانية ثم ولاية بارتين.[4] ولا تزال تدفقات اللاجئين السوريين في تركيا في تزايد هائل لم تعرفه تركيا من قبل حيث وصل عددهم ألى **3** ملايين لاجئ (**يناير 2017**) مما يجعل تركيا المضيف الأكبر من اللاجئين في العالم حيث يمول الاتحاد الأوربي و دوله الأعضاء" مرفق اللاجئين في تركيا " الذي يوفر **11.4 مليار يورو** لتلبية احتياجاتهم .

---

[1] اللجنة العربية لحقوق الإنسان مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، النازحون في سورية واللاجئون السوريون في لبنان تركيا الأردن مصر العراق ، ص 44 .

[2]أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الأول اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول في جامعة أديامان تركيا ، محمود سمايلي الحراك الديمغرافي للاجئين السورين خيار أم إجبار)جامعة سطيف ،14/5/ 2016 ص-148.

[3] عدد اللاجئين السوريين في تركيا2016 فيفري ?/www.alquds.co.uk=475152 تاريخ 2017/04/3

[4] راوود أربيل تنشر احصائية عن اعداد اللاجئين السوريين في تركيا

http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/turkey/ تاريخ الإصدار 2017/4/8تاريخ الاطلاع 2017/4/1

ثانيا مخيمات و استقبال اللاجئين في تركيا :

منذ بدء الصراع المسلح في سوريا فر لاجئون سوريون من جميع أنحاء الحدود إلى تركيا التي حافظت على سياسة '' الباب المفتوح '' إلى حد كبير نحو طالبي اللجوء , مع تزايد تدفق أعداد اللاجئين تحولت تركيا إلى أكبر دولة مضيفة للاجئين في العالم , مما جعل الحكومة التركية توفر المزيد من المخيمات بالقرب من الحدود لاستقبال و إيواء اللاجئين أو'' الضيوف '' كما كانت تعرفهم في أكتوبر **2011** وفق ما عرف ب " الحماية المؤقتة " للاجئين السوريين [1], حيث يتوزع اللاجئين السوريين بتركيا على **13** مخيم أو معسكر وهي مخيم أوفه مخيم كلس , مخيم غادي عنتاب , مخيم قرمان مرعش ,مخيم الإصلاحية مخيم بخشين **1** ومخيم بخشين **2** , مخيم بيلاداغي , مخيم التتوز ,مخيم العثمانية ,مخيم كوفتشي ,أدي يمان .

لقد أدى تزايد أعداد اللاجئين السوريين مع عام **2016**ألى تكثيف المخيمات من طرف الدولة التركية إلى **25** مخيما مجهزا أقامتها الحكومة التركية لهم على طول الشريط الحدودي مع سوريا منتشرة في منطقة جنوب تركيا ,بينما يتوزع البقية على المدن التركية و يسكنون فيها على شكل مقيمين عاديين يحظون بتسهيلات و إعفاءات متنوعة[2].

الفرع الثاني :اللاجئين السوريين بلبنان (إحصائيات و مخيمات):

حتى قبل الانتفاضة السورية كان هناك مابين **300** و**400** ألف سوري في لبنان يعمل معظمهم في وظائف ذات دخل منخفض في البناء والزراعة وقطاع الخدمات. بقي العديد من أسر هؤلاء العمال في سورية، وكان العمال يعودون إلى ديارهم في عطلة نهاية الأسبوع أو في أيام العطل.

من الصعب الحصول على أرقام دقيقة وموثوق بها لأعداد السوريين في لبنان لأن السوريين لا يحتاجون إلى تأشيرات دخول إلى لبنان كما أن مديرية الأمن العام المسئولة عن تتبّع هذه الأرقام لا تعلن عموماً عنها.

---

[1] عبير شليغم نفس المرجع ، تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأمن التركي جامعة الجزائر 3 ،ص 757-758

[2] نفس المرجع ، ص – 760.

شهدت الانتفاضة السورية تدفّقاً من نوع آخر حيث بدأ أوائل اللاجئين السوريين يعبرون إلى لبنان في أيار/مايو **2011** هرباً من هجمات النظام السوري في بلدة تلكلخ وبحثاً عن ملاذ آمن في منطقة عكار , ما ازداد تدفّق اللاجئين بصورة مطّردة عندما فرّ السوريون من القتال الدائر في حمص وحماه وإدلب وحلب ودمشق في نهاية المطاف أيضاً, بحلول تشرين الثاني/نوفمبر **2012** كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تساعد بالفعل أكثر من **120** ألف لاجئ حيث يتوقّع أن ترتفع الأرقام بصورة مطّردة, لكن هذه الأرقام تُغفل عشرات آلاف النازحين الآخرين الذين عبروا الحدود وأقاموا مع أصدقائهم أو أقاربهم أو النازحين الذين يمتلكون الوسائل المالية فاستأجروا غرف الفنادق أو الشقق في جميع أنحاء البلاد وأعدّوا منازل مؤقتة لهم في لبنان, وقد أطلقت الحكومة أخيراً نداء على المستوى الدولي للحصول على مساعدات مالية بقيمة **178** مليون دولار لتلبية احتياجات اللاجئين[1] .

بحسب إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإنه من اعتباراً من **20** فبراير **2014** هناك حوالي **886,085** سوري تم تسجيلهم بالمفوضية و **48,810** ينتظرون التسجيل ومجمل عدد السوريين المتواجدين بلبنان يبلغ حوالي **934,895**.

وفي اللقاء الذي تم عقده مع مسئولي وزارة الشؤون الاجتماعية والذي اتضح من خلاله أن هناك حوالي **1,700,000** سوري يتواجدون بلبنان نزح منهم **1,200,000** بشكل رسمي وقانوني و **500,000** بشكل غير رسمي , إلا أن هناك نقص في معرفة العدد الكامل للسوريين المتواجدين بلبنان ويرجع ذلك إلى سببين: خصوصية العلاقة بين لبنان وسوريا والبنية السياسة الخاصة بلبنان,أما السبب الثاني فمتعلق بتجربة اللاجئين التي عاشتها لبنان في السنوات الماضية، فقد أثبت لبنان عدم قدرته تطبيق سياسة مستقرة بشأن اللاجئين وكذلك عدم قدرتها على معرفة العدد الكامل للاجئين [2] .**انظر الشكل 1**

---

[1] **بول سالم ،لبنان والأزمة السورية تداعيات ومخاطر ، http://carnegie-mec.org/2012/12/11/ar-pub-50324 ديسمبر 2012.**

[2] **آوتيان أورخان ،وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار الوقائع النتائج المقترحات ، 22 يوليو 2014 ،د- ص .**

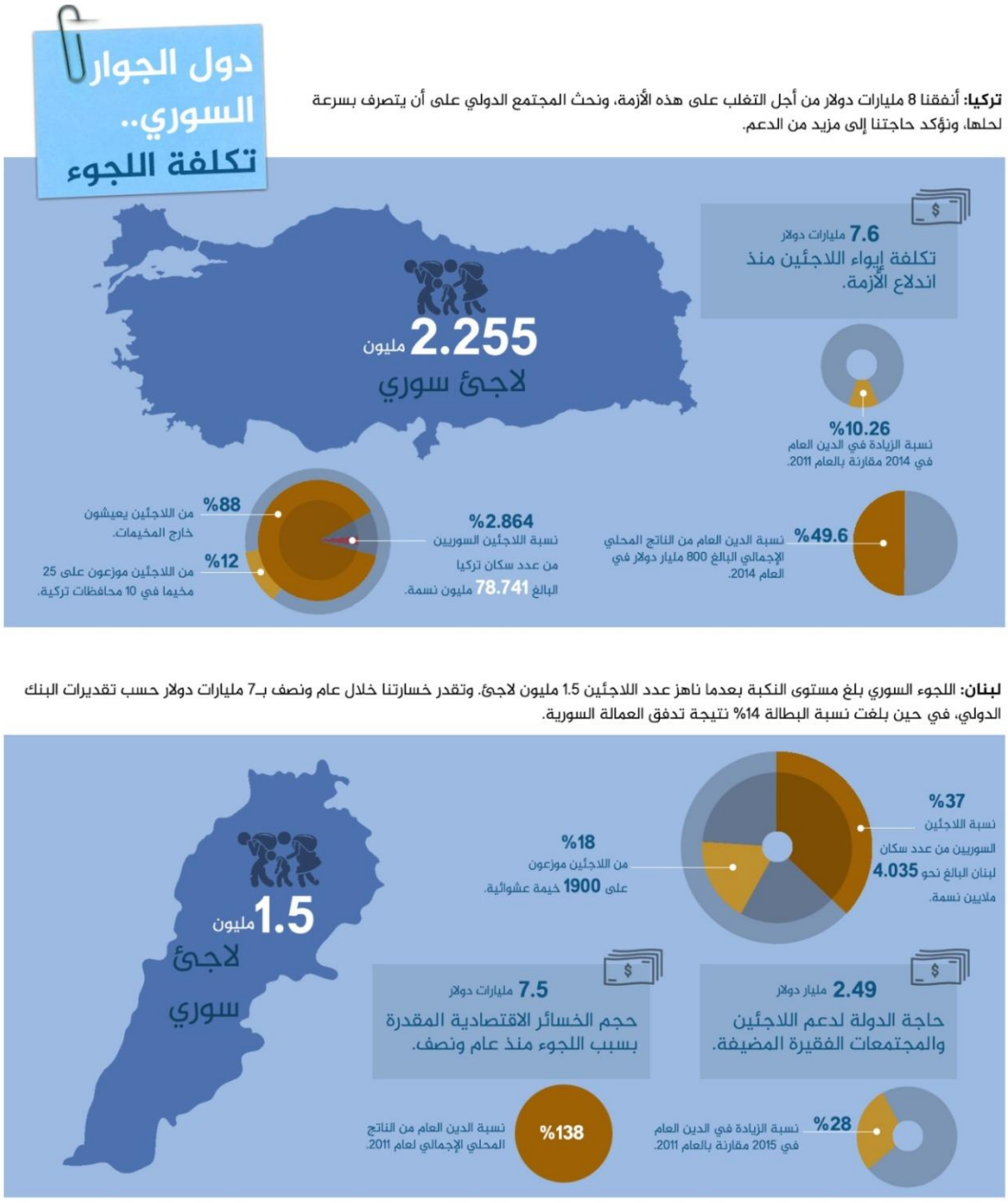

[1]

الشكل 1

[1] http://www.aljazeera.net/multimedia/infograph/2016/2/13/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1 2017/4/5 طلاع

*** مناطق تجمعات اللاجئين في لبنان :**

1 / منطقة طرابلس (أبو سمرة) عدد العائلات الموجودة (**7643**) يتراوح معدل العائلة الواحدة بين **4–5** أشخاص تشكل الفئة العمرية **4– 15** سنة حوالي **67** % من أجمالي النازحين

2/ منطقة وادي خالد و القرى المجاورة لها **6000**عائلة (كلفة عمليات الإغاثة تجري ضمن مساعدة الأهالي اللاجئين السوريين) ويعتبر هذا التجمع الأكثر سوءا بين كافة التجمعات المتواجد به السوريين في لبنان لفقدان وجود مؤسسات لبنانية و دولية تقوم بعمليات المساعدة و المساندة لهؤلاء على كافة الأصعدة الإغاثية , وهم متروكين لتجاذبات سياسية داخل هذا المجتمع .

3/ منطقة عكار و القرى المحيطة : يبلغ عدد العائلات السورية النازحة في منطقة عكار حوالي 10ألاف عائلة و الأغلبية الساحقة من حمص و الريف الشمالي .

4/ منطقة عرسال : يتواجد في تلك المنطقة حوالي **1300** عائلة بمعدل **5** أفراد في كل عائلة سجل منهم لدى المفوضية **487** عائلة لتاريخ **27** /**2012/6** باقي العائلات جاءت بعد هذا التسجيل و لم يتم تسجيلهم حينها .

5/ منطقة المرج :لا توجد أعداد كبيرة للنازحين هناك حوالي **100** عائلة معظمهم يقيمون في المدارس تم افتتاحها لاحتوائهم بعد الاشتباكات العنيفة في شهر تموز .

6/منطقة المصنع :أول منطقة بعد الحدود السورية اللبنانية يوجد فيها عائلات متفرقة لا تصل مئة عائلة و يفضل لاجئو تلك المنطقة البقاء هناك بسبب ذهاب بعض أفرادها المتكرر إلى دمشق , و لا يوجد شيئ منظم هناك و لا يوجد إحصاء نسبي , و قد قدمت مجموعات إغاثية بعض الدعم للعائلات المتواجدة هناك .

7/ منطقة بيروت و ضواحيها : يتواجد اللاجئون السوريون في مناطق المخيمات الفلسطينية و التي يبلغ عددها تسع مخيمات والعدد الإجمالي للعائلات التي شملها المسح **1300** عائلة .

8/ مناطق نفوذ حزب الله : (بعلبك , القرى الجنوبية) هناك العشرات من العائلات السورية اللاجئة و يعمل حزب الله على تقديم كافة المساعدات لهم[1] .

الفرع الثالث اللاجئين السوريين في الأردن :

هناك أكثر من **4** مليون لاجئ فلسطيني وعراقي وسوري يعيشون داخل الأراضي الأردنية ألا أن الوضع السوري يختلف عن غيره من تدفقات اللجوء التي عرفها الأردن . لذا فإنه يجب تناول وضع اللاجئين السوريين بالأردن والآثار المترتبة نتيجة تواجدهم هناك, من خلال هذا الإطار سنتطرق إلى دراسة انتشار اللاجئين في الأردن ' و انعكاساته الاقتصادية و الأمنية على المنطقة .

وبالتالي فإنه خلال عملية الأبحاث الميدانية التي قام بها العديد من الباحثين و يعد الباحث أوتيان أورخان قد قام بزيارة مخيمات اللاجئين السوريين بمدن مثل إربد، زرقا، ومفرق وتم عقد لقاءات مع المسئولين المحليين والأهالي ومؤسسات المجتمع المدني ومع السوريين أيضاً. ومن أكبر المشاكل التي واجهتنا في بحثنا هذا هو محاولة فهم سياسة الأردن تجاه اللاجئين ومدى تأثير اللاجئين على الجانبين الاقتصادي و الأمني للأردن.

*** المعطيات الأساسية المتعلقة بوضع اللاجئين السوريين في الأردن – انتشار و استقبال –**

بحسب إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بلغ عدد اللاجئين السوريين بالأردن والذين تم تسجيلهم بالمفوضية نحو **588,792** لاجئ وذلك ابتداءً من أبريل **2014** ولكن من خلال اللقاءات التي تم عقدها أعرب بعض المسئولين الأردنيين وممثلي المفوضية أن العدد الحقيقي للاجئين السوريين بالأردن بلغ نحو **1,3** مليون لاجئ. أما عن الفرق الواضح بين العدد الحقيقي للاجئين وعدد المسجلين منهم بالمفوضية فهو نتاج عن مجيء بعض السوريين إلى الأردن من أجل العمل أو لأسباب أخرى وذلك قبل نشوب الحرب الأهلية بسوريا وعدم تمكنهم من العودة لبلادهم بعد نشوب الحرب وقبولهم كلاجئين .

[1] **نفس المرجع .**

أما الأسباب العامة التي جعلت السوريين يرجحون النزوح إلى الأردن يمكن ترتيبها بالشكل التالي : القرب الجغرافي، صلات القرابة، الثقافة المشتركة وكذلك الهوية المذهبية. وتم الإعراب بشكل كبير عن أن الأسباب التي اضطرتهم للهجرة هي عدم الاستقرار الذي ظهر عقب نشوب الحرب وكذلك عدم توفر الخدمات الصحية بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية.

ويمكننا تقسيم اللاجئين السوريين المتواجدين بالأردن إلى قسمين: من يعيش داخل المخيمات ومن يعيش بخارجها كما هو الحال في الدول الأخرى واتضح أن **20%** من السوريين يعيشون داخل المخيمات حالياً و **80%** منهم يقيمون في المدن الأردنية.

أما فيما يخص سبب ترجيح السوريين للعيش بمدن الشمال في وجود صلات قرابة لهم هناك. أما تمركزهم في المدن فهو في إربد، مرفق، عمان، وزرقا على التوالي. وقد تم إنشاء خمسة مخيمات، **3** منهم أساسي ودائم **و2** استضافة مؤقتة. ويعتبر مخيم الزعتري صاحب أكبر عدد للاجئين بين مخيمات دول المنطقة يقع في مدينة المفرق.[1]

*** أهم المخيمات التي يتجمع بها اللاجئون السوريون :**

– مخيم الزعتري : و الذي يشرف عليه المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ' ويقع في شرق مدينة المفرق و يسكنه حوالي **32000** لاجئ سوري

– حديقة الملك عبد الله في الرمثا : تقع في المنطقة الشرقية من الرمثا المعروفة بأجوائها الصحراوية , يقدر عدد اللاجئين بها **5000** لاجئ سوري

– مخيم سايبر : يقيم في هذا المخيم **33** عائلة فلسطينية سورية لجأت أليها بسبب الأوضاع في درعا, إضافة إلى **50** عائلة سورية تم نقلها إلى هذا المخيم وبلغ المعدل الشهري لوصول اللاجئين نحو **150000** لاجئ , ألا أن هذا المعدل قد انخفض **127000** لاجئ خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام **2013** .

[1] **نفس المرجع ، د–ص .**

يفوق عدد اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات , الأعداد التي تعيش في مخيمات بقدر كبير حيث يعيش أكثر من **32** من أجمالي تعداد اللاجئين في المنطقة خارج المخيمات في المناطق الحضرية و يتراوح عدد ما بين **100 %** يعيشون خارج المخيمات في مصر و لبنان و **78%** يعيشون في الأردن ونحو **60** في العراق و تركيا [1].

قدم الأردن الكثير للاجئ السوري من دعم اقتصادي , اجتماعي وغيره من الرعاية الصحية , لم يكتفي بهذا و حسب بل راح يفكر في الاندماج (اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني) لأنه من الضروري أن تبقى مخلفات الحرب و أن لم تدم طويلا و يكون الوقت طويلا حتى ترمم البنى التحتية وفق هذا كله استجابت الأردن للطوارئ المبدئية وبدأت تفكر بحل طويل الأجل و بالتالي أذا كان يمنع الاندماج المحلي بشكل رسمي فكان من المهم أن تضمن الأردن الاندماج المحلي و إن كان بشكل غير رسمي , حيث ساعد مؤتمر لندن **4** فبراير **2016** الأردن على تخطيط الحلول الطويلة الآجلة يركز اتفاق لندن على تعليم و عمل اللاجئين السوريين و الاستثمار في الاقتصاد الأردني ليخلق وظائف جديدة و يشجع التنمية في الأردن . كل هذه الأهداف تشجع و تتجه إلى الاندماج المحلي السوري في المجتمع الأردني[2].

المطلب الثالث انتشار اللاجئين في العراق و دول الخليج.

الفرع الأول :انتشار اللاجئين في دولة العراق.

لا يوجد قانون للاجئين السوريين يمكن الاستفادة منه في العراق على اتفاقية **1951**الخاصة بوضع اللاجئين و لا يوجد به إجراء للحصول على اللجوء , فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين حسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين **33704** لاجئ سوري في العراق سنة **2012** و قدرت

[1] **جدو ولد محفوظ ، اللاجئون السوريون و الوضع الصحي الأردن لبنان العراق نموذجا ، جامعة نواكشط موريطانيا ، ص341(المؤتمر العلمي الدولي الأول) .**

[2] **لايزا تومن اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني الأهمية و الفوائد http://www.middlebury.edu/system/files/media/Liza%20Tumen.pdf ، ، 16-4-2016.تاريخ الاطلاع 2017/02/09**

المفوضية وجود **2800**لاجئ سوري وصلوا إلى إقليم كردستان في العراق , بالإضافة إلى **560**مواطن سوري في الأنبار و بغداد[1].

وصل عدد اللاجئين السوريين حتى نهاية ديسمبر **2013** حوالي **207.053** يتركز معظمهم في إقليم كردستان العراق، وتشير المفوضية العليا إلى أن أكثر من **60** ألف لاجئ عبروا إلى العراق في شهر أغسطس الماضي فقط عبر عددٍ من المعابر الحدودية غير الرسمية، ومن الجدير بالذكر أن معظم اللاجئين السوريين يتجهون للتوطن في إقليم كردستان، وغالبيتهم من السوريين الأكراد.[2]

لم ينتهي إقبال اللاجئين السوريين من التدفق إلى العراق بالرغم من كل الصعوبات التي يواجهونها هناك فقد فاق عددهم مئتان وتسعة وأربعون ألف لجئ، استقروا في المناطق الشمالية في العراق مثل أربيل.ودهوك ونينوى و **38** % منهم في المخيمات .

* **مخيمات استقبال اللاجئين بالعراق :**

انتشر اللاجئون السوريين في كثير من مناطق كردستان العراق وأهمها أربيل ودهوك والسليمانية، كما التجئ البعض إلى الأنبار وبغداد جل هؤلاء اللاجئين من محافظتي دير الزور والحسكة السوريتين. يشكل مخيم دوميز أكبر التجمعات للاجئين السوريين إذ يقطن فيه أكثر من **15** ألف لاجئ سوري فروا بسبب العنف و تؤثر الوضع الاقتصادي والمعيشي في سورية والمخيم بحاجة إلى تهيئة الأرض وتشييدها و بناء البنية التحتية من مرافق عامة و صرف صحي وحمامات وتوفير مياه الشرب والغذاء والرعاية الصحية.[3]

كما ساهم تدفق النازحين بأعداد كبيرة على إقليم كردستان جراء تقدم الدولة الإسلامية في محافظتي الأنبار والموصل إلى زيادة الضغط على الخدمات الحيوية , وأظهرت الاتجاهات العامة أن

---

[1] **جدو ولد محفوظ** نفس المرجع ،**ص-350 .**

[2] **صافيناز محمد أحمد ، تأثيرات أزمة اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط ،دورية متخصصة في الشئون الدولية تصدرعن مؤسسة الأهرام السبت 26نوفمبر 2016م، http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3613.aspx تاريخ الاطلاع 2017/01/22**

[3] **ناصر الغزالي ، النازحون في سوريا واللجئون السوريون في -لبنان -الأردن-تركيا -العراق - مصر ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية و اللدنة العربية لحقوق الإنسان ،ص- 48 .**

عددا متزايدا من اللاجئين المقيمين في مناطق حضرية أخذوا يتدفقون على المخيمات جراء ارتفاع تكاليف المعيشة في بعض مناطق الإقليم. [1] لم يكن في إقليم كردستان سوى مخيمين للاجئين السوريين أما اليوم فاضطرت الحكومة لتشييد **8** مخيمات جديدة **6** منها في اربيل بالإضافة إلى **2** منها في السليمانية بالإضافة إلى مخيمي دوميز و ماقبلي في دهوك و الأول هو اكبر مخيمات اللاجئين في الإقليم [2]. **انظر الشكل 1 و 2**

[1] **اللاجئون السوريون وقد تخلى عنهم المجتمع الدولي ،مطبوعات منظمة العفو الدولية ،الطبعة الأولى ،2014،ص 27 .**

[2] **طارق المار سكاي نيوز عربية كردستان.. تضاعف عدد مخيمات اللاجئين(نقل حرفيا)**

https://www.youtube.com/watch?v=01dSI2Puq6c

[1]

الشكل 1

اللاجئون السوريون المسجلون في 2015/12/10

[1] الشكل (1) عدد اللاجئين السوريين لدى الهيئة العليا للاجئين في دول الجوار في 2015/12/10تاريخ الاطلاع https://www.google.dz/search?2017/04/8

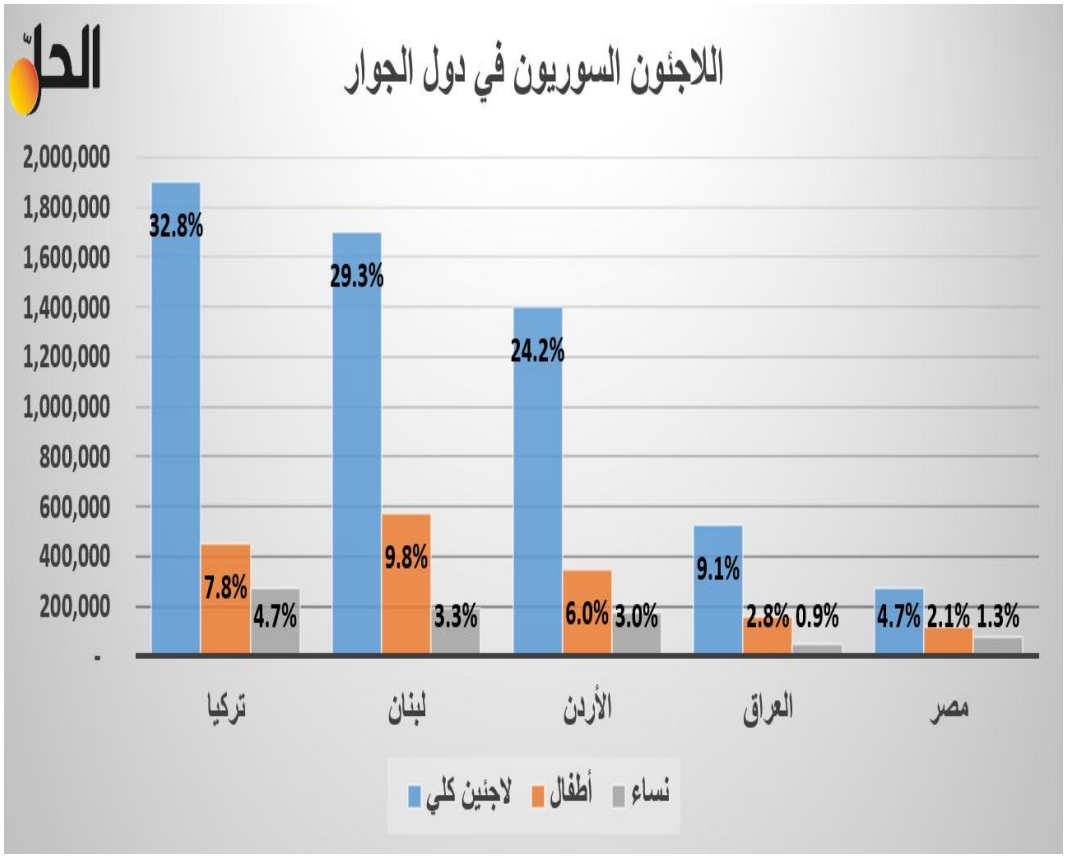

[1]

الشكل 2

اللاجئون السوريون في دول الجوار

[1] اللاجئون السوريون في دول الجوار(الشكل 2) تاريخ الاطلاع 2017/04/06

https://7al.net[1]/2015/0308/

الفرع الثاني انتشار اللاجئين في دول الخليج :

أولا :اللاجئين السوريين في دول الخليج :

بالرغم من أن كل الأنظار تتجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي، الغنية بطبيعة الحال، فتبدو الطرق المؤدية إليها مسدودة أمام اللاجئين,ولم تعلن هذه الدول رسميا عن نيتها في استقبال لاجئين من دول الأزمات في المنطقة، رغم أن عددا غير قليل من دولها الست تشارك بشكل أو بآخر في إدارة أزمات في الدول المتضررة .[1]

و هذا ليس بالغريب لأنه من المعروف أن دول الخليج لا تعترف بمصطلح "لاجئ" المنصوص عليه في القوانين الدولية، كما لا تملك آلية قانونية متعارف عليها دولياً للتعامل مع اللاجئين، حيث أنها لم توقع على اتفاقية عام **1951**، والبرتوكول الخاص لعام **1977** ,و بالرغم من كل هذه القرارات فأنها لم تبخل على اللاجئين السوريين بحق الإقامة و كرم الاستضافة سواء داخل أو خارج قطرها [2] .

توجّهت انتقادات بالجملة إلى دول الخليج العربي لعدم مساهمتها بشكل فعّال في معالجة أزمة اللاجئين السوريين من خلال استقبالهم بصورة مباشرة على أراضيها, وفي ظلّ تصاعد أزمة اللاجئين في أوروبا ازدحمت مواقع التواصل الاجتماعي بتعليقات خليجية غاضبة خلال الأشهر الماضية تنتقد ما اعتبره البعض "خذلاناً خليجياً للسوريين".

وراء كل هذا النقد و الغضب الشعبي والإعلامي خرجت المملكة عن صمتها وصرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية السعودية بأن المملكة لم تكن ترغب في الحديث عن جهودها في دعم "الأشقاء السوريين في محنتهم الطاحنة لأنها ومنذ بداية الأزمة تعاملت مع هذا الموضوع من

---

1 **لماذا ترفض دول الخليج استقبال لاجئين من دول الجوار ؟ الأربعاء – 22 تشرين الأول – 2014**

http://www.aksalser.com/?page=view_articles&id=28deccac13fbd4d48799f64a9b7ae85e

[2] أشرف كمال ،https://arabic.sputniknews.com/analysis/20150917101 ، 654310/45)17.09.2015محدثة 17.09.2015تاريخ الاطلاع 2017/4/7.

منطلقات دينية وإنسانية بحتة وليس لغرض التباهي أو الاستعراض الإعلامي" إلا أنه رأت بأهمية توضيح هذه الجهود بالحقائق والأرقام رداً على التقارير الإعلامية وما تضمنته من اتهامات خاطئة ومضللة عن السعودية.

وأوضح المصدر المس ؤول خلال بيان رسمي أن الإجراءات التي اتخذتها المملكة تمثلت في استقبالها منذ اندلا ع الأزمة في سوريا حوالي مليونين ونصف المليون مواطن سوري فقد حرصت على عدم التعامل معهم كلاجئين أو تضعهم في معسكرات لجوء حفاظاً على كرامتهم وسلامتهم, ومنحتهم حرية الحركة التام [1].كما أكدت مصادر من وزارة الخارجية و المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ أن بدأت الثورة في سوريا قبل خمس سنوات دخول نصف مليون سوري إلى السعودية ، وقد منحت السلطات السعودية لهؤلاء السوريين حق الإقامة والعمل وتوفر لهم الخدمات التعليمية والصحية بالمجان , وقد دخل المملكة **300** ألف سوري بتأشيرات مؤقتة ولم يغادروها كما أن هناك **100** ألف طالب سوري يدرسون مجانا في مختلف مناطق المملكة،و منحت السلطات السعودية السوريين تسهيلات في الإقامة والعمل والتعليم . واللافت أن السوريين المتواجدين في المملكة العربية السعودية في لغة الإحصاءات ليسوا مسجلين دوليا كلاجئين لأن السلطات المحلية منحتهم حق الإقامة والعمل كبقية المقيمين في المملكة.

قبل عام **2011** كان في المملكة أقل من ربع مليون سوري, واليوم هناك ثلاثة أرباع المليون سوري يعيش في السعودية منهم **200 ألف** مقيم وأكثر من **300 ألف** دخلوا السعودية بتأشيرة مؤقتة ولم يغادروها, أما العائد من عملية تصحيح الأوضاع فتمثل في التحاق أكثر من **100 ألف** طالب سوري بالمدارس السعودية وتمتعوا بحق التعليم المجاني .وكذلك تم توفير وظائف وفرص عملية للمقيمين السوريين إلى جانب الرعاية الصحية .وتحت عنوان "لم شمل الأسرة" دخل نصف مليون

[1] ملوك الشيخ العربية ،السعودية :استقبلنا 2.5مليون سوري منذ بداية الأزمة تاريخ الإصدار 2015/12/12 https://www.youtube.com/watch?v=oSFF5fDpbkE

اطلاع 2017/4/7 نقل حرفيا (العربية) .

سوري إلى السعودية، بعد أن سمحت السلطات السعودية للمقيم السوري باستقدام أفراد أسرته والعيش معه في السعودية والاستفادة من رعاية اجتماعية أساسية[1].

كما يؤكد الكاتب والصحافي السعودي(أيمن الحماد)في حديث لـ"العربي الجديد"أنّه "لا يمكن توجيه انتقادات عشوائية لدول الخليج، بحجة أنّها لم تعلن عن استقبالها للاجئين سوريين", موضحاً أنّه "يجدر بنا الإشارة إلى تضاعف أعداد السوريين الذين دخلوا إلى المملكة بتصاريح لزيارة أفراد عائلاتهم منذ بدء الأزمة السورية . وللأسف لا يوجد رقم معلن, لكن المملكة منحت الكثير ممن لديهم علاقات اجتماعية مع سوريين مقيمين على أرض المملكة فرصة للمّ الشمل وكذلك التمتع بمميزات، منها التعليم والصحة ومعاملة استثنائية وقد صدر قرار ملكي قبل عام لقبول **3** آلاف طالب سوري في الجامعات السعودية[2].

وقالت حملة السكينة الحكومية، في تحليل أصدرته يوم الأربعاء سبتمبر **2015** ، أن **500** ألف سوري قدموا للسعودية منذ بداية الأزمة السورية في عام **2011**، وأضافت أن **1.5 مليون** سوري تقريباً يعيشون في السعودية ولكن ليسوا كلاجئين، وأكدت أن موقف السعودية مع الشعوب المنكوبة مُشرّف على مر التاريخ. وأشارت إلى أن السعودية تعاملت مع ملف الشعب السوري بإنسانية، وقدّمت مصلحة الأسرة السورية على جميع الاعتبارات المنصوص عليها في قوائم حقوق اللاجئين والمهاجرين والمغتربين، فما تضج به دول أوروبا وبعض الدول الأخرى من مناقشات وجدل برلماني وإعلامي وحقوقي حول اللاجئين السوريين هي مرحلة تجاوزتها السعودية منذ بداية

[1] ملوك الشيخ قناة العربية كم عدد اللاجئين السوريين في السعودية ؟ ، https://www.youtube.com/watch?v=s6o_lNqytJY

تاريخ الاطلاع 2017 /3/31

[2]بدر الراشد ،الخليج واللاجئون السوريون... دعمٌ ولا استقبال 5 / سبتمبر /2015 تاريخ الاطلاع 2017 /3/31

https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/9/5

الأزمة السورية، بتوفير ظروف مناسبة للسوريين المقيمين وأسرهم تحفظ كرامتهم وتؤسس لاستقرارهم .[1]

ثانيا : خريطة الخير الخليجية :

انطلاقاً من دورها الإنساني الموجه لكل الشعوب، تسعى دول الخليج العربية، وبمختلف الوسائل المتاحة، لتقديم المساعدات الإغاثة للاجئين والنازحين، على مختلف الأصعدة ، وذلك بهدف تقليص الآثار النفسية والاجتماعية والمادية والصحية الناجمة عن حيثيات اللجوء.

تتسع خريطة الخير الخليجية لتشمل مئات الآلاف من النازحين واللاجئين السوريين، الذين دفعتهم الظروف الأمنية للبحث عن ملاذ آمن بدول مجاورة لسوريا، مثل الأردن ولبنان وتركيا، في الوقت الذي دعت فيه دول الخليج، وما زالت تدعو، إلى أهمية وضرورة إيجاد حلول ناجعة لإنقاذ الشعب السوري مما يتعرّض له، خاصة أن استمرار تدهور الأوضاع في سوريا ينعكس يوماً بعد آخر على تنامي أعداد النازحين واللاجئين، وهو ما يضاعف المسؤولية الإنسانية العالمية لإغاثتهم.

و منه خ ير مثال دولة قطر التي أبدت حرصها على تلبية نداء الواجب الإنساني، لتتصدر المركز الأول عالمياً على مستوى المنظمات الإنسانية غير الحكومية في مجال إغاثة الشعب السوري بحسب تقرير أممي, وبالإضافة إلى أعمال كثيرة ومشاريع إنسانية مختلفة، تم مؤخراً وضع حجر الأساس لأكبر مدينة لإيواء الأيتام السوريين اللاجئين في تركيا من قبل مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية (راف), وذلك في إطار المشاريع العديدة والمتنوعة والهادفة للإغاثة بمختلف أشكالها، وهو واحد من بين المواقف التي تترجم وقوف قطر الدائم إلى جانب السوريين للحد من معاناتهم.

المملكة العربية السعودية، ومنذ أن شهدت سوريا عمليات نزوح قبل أكثر من **4 سنوات** و هي تتبنى حملات إغاثة ضخمة، في حين خصصت حملة أطلقت عليها "الحملة السعودية لنصرة

---

[1] عيسى الشاماني ،السعودية تستضيف 500 ألف لاجئ سوريين ومدارسها مفتوحة لـ100ألف النسخة: الورقية – سعودي الخميس، 10 سبتمبر/ أيلول 2015

http://www.alhayat.com/Articles/11082420/الاطلاع 2017/31/3

الأشقاء في سوريا"، وتستقبل هذه الحملة التبرعات من جميع الجهات الرسمية والشعبية، لغرض إيصال ما يحتاجه النازحون السوريون في البلدان الأخرى، بالإضافة إلى السوريين في داخل وطنهم. [1]

,وبحسب مستشار وزير الداخلية السعودي، رئيس "الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سورية"، ساعد العرابي الحارثي، فإن السعودية نفّذت **141** برنامجاً إغاثياً داخل سورية, وفي مخيمات اللاجئين في تركيا والأردن ولبنان، نفّذت برامج إغاثية تبلغ قيمتها **706 ملايين** ريال سعودي، ما يعادل **188** مليون دولار أميركي، حتى آخر أبريل/نيسان الماضي .[2]

الإمارات أيضاً، ووفق بيانات رسمية، تمكنت خلال عام **2014** وحده من تخصيص وتوزيع أكثر من **220** مليون درهم لتوفير خدمات غذائية وصحية وتعليمية إلى جانب خدمات المياه والصرف الصحي للاجئين في الدول المجاورة وكذلك النازحين داخل سوريا من خلال خطة الإغاثة الإنسانية للأمم المتحدة داخل سوريا وخطة الاستجابة الإقليمية للأمم المتحدة للاجئين السوريين كما مولت الإمارات عدداً من المبادرات الإنسانية الأخرى مثل المخيم الإماراتي- الأردني للاجئين السوريين , الذي يحتضن في الوقت الحالي أكثر من أربعة آلاف لاجئ سوري، ويتسع لأكثر من **10 آلاف** لاجئ إجمالاً [3].

قدر استقبال دولة الإمارات **ب15 ألف** لاجئ على مدى خمس سنوات أما فيما يخص التمويل فبادرت بمايلي :

- تكلفة قيمتها مليار و **100مليون دولار**
- المشاركة في صندوق اعمار سوريا (**15** مليون دولار أمريكي)
- **83** مليون دولار مقدمة ليونسيف منذ **2014**

[1] محمود جبار **الخليج أونلاين**، أ **http://alkhaleejonline.net/articles/1441876614836344900/%** **2015/09/11 تاريخ الاطلاع 2017/04/04**

[2] **مرجع سابق ، بدر الراشد ،الخليج واللاجئون السوريون.**
[3] **مرجع سابق ، محمود جبار ،د -ص .**

– مساعدة اللاجئين السوريين في أروبا كإنشاء مخيمين في اليونان و تقديم المنح الاقتصادية للطلاب السوريين في ألمانيا و غيرها .[1]

الهيئة العامة للأعمال الخيرية , و اللجنة البحرينية المشتركة عملوا كذلك على دعم اللاجئ السوري , حيث عملت الهيئة العامة على تجسيد نشاط سلطنة عُمان الإغاثة تجاه النازحين السوريين, وكانت وما زالت تمد النازحين السوريين، عبر قوافلها المستمرة، بمختلف الاحتياجات الإنسانية، خاصة قبل اشتداد قساوة الظروف الجوية وقت الشتاء, حيث تسعى لتوفير مساكن للنازحين تقيهم الظروف البيئية السيئة، داخل مناطق نزوحهم في بلدان مجاورة يضاف إليها مختلف المواد الإغاثة التي تستمر السلطنة في إيصالها للنازحين , أما اللجنة البحرينية المشتركة لمناصرة الشعب السوري، التي جمعت تحت مظلتها عدداً من الجهات التطوعية البحرينية,دأبت بالإضافة إلى الهلال الحمر البحريني على الاستمرار بمتابعة أوضاع اللاجئين السوريين والوصول إليهم وتقديم العون الطبي والإنساني بمجمل أشكاله, ونجحت البحرين من خلال أذرعها الإنسانية في الوصول إلى مناطق تضرر سكانها داخل سوريا سعياً لإيصال المعونات الإنسانية التي يحتاجها السكان هناك.

أما دولة الكويت فقد أكدت عبر **رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والمستشار بالديوان الأميري الكويتي، عبد الله المعتوق** أن "الجمعيات الخيرية الكويتية لم تدخر جهداً طوال محنة الأشقاء السوريين", مبيناً أن الكويت سيرت "قوافل إنسانية للاجئين السوريين, وقامت ببناء القرى والمدارس ودور العبادة كما أن المساعدات وصلت للسوريين الذين هاجروا مبكراً إلى أرمينيا."

وأشار المعتوق إلى أنه وبصفته مبعوثاً للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فقد تابع المنح التي قدمتها بقية الدول، حيث إن الإمارات العربية المتحدة قدمت منذ بداية الصراع في سوريا أكثر من **539** مليون دولار, كما بلغت مساعدات المملكة العربية السعودية على المستوى الحكومي والشعبي ما يزيد على **660** مليون دولار, وأضاف أن الحكومة القطرية تبرعت بأكثر من مليار ونصف مليار دولار في حين نفذت المنظمات غير الحكومية القطرية مشاريع إغاثية بأكثر من **97**

[1] **عبد الخالق عبد اللهإمارات تستقبل 15 ألف لاجئ سوري خلال 5 سنوات أخبار علوم الدار(نقل حرفيا)https://www.youtube.com/watch?v=lnXx8VO715M إطلاع يوم 2017/4/5.**

مليون دولار, كما دعمت قطر الصندوق الإنساني المشترك ب **20** . مليون دولار إلى جانب مساهمات عينية بقيمة **33** مليون دولار للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم جهود الاستجابة الإنسانية.[1]

بحسب مستشار وزير الداخلية السعودي، رئيس "الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سورية"، ساعد العرابي الحارثي، فإن السعودية نفّذت **141** برنامجاً إغاثياً داخل سورية. وفي مخيمات اللاجئين في تركيا والأردن ولبنان نفّذت برامج إغاثية تبلغ قيمتها **706** ملايين ريال سعودي، ما يعادل **188** مليون دولار أميركي، حتى آخر أبريل/نيسان الماضي . انظر الشكل 1

[1] **مرجع سابق ، محمود جبار (الشكل 1)،د -ص .**

الشكل1.[1]

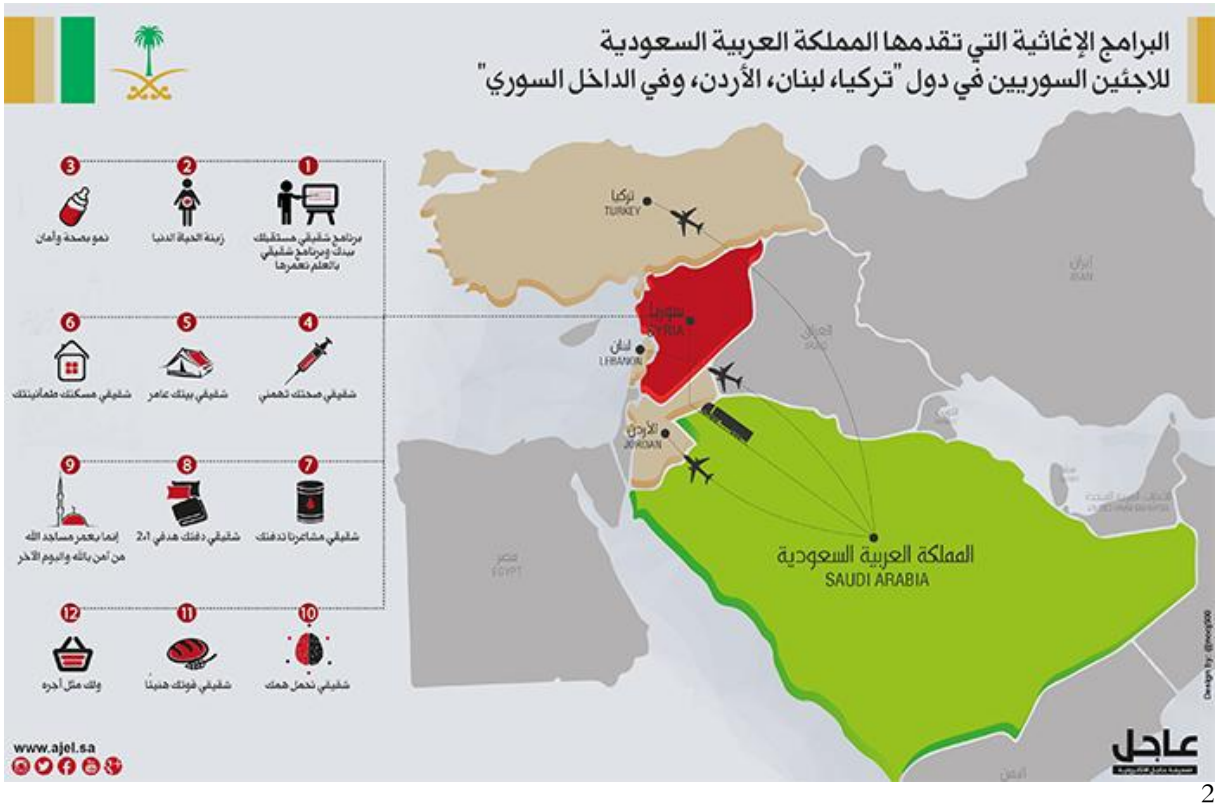

2

الشكل 1

البرامج الاغاثية التي تقدمها المملكة العربية السعودية للاجئين السوريين في دول " تركيا , لبنان , الأردن , و في الداخل السوري "

[1] بدر الراشد مرجع سابق

[2] http://www.ajel.sa/local/1636301o:خلف الحمود ، المملكة العربية السعودية.. رائدة دعم اللاجئين السوريين ، الرياض08 سبتمبر 2015 تارخ الاطلاع 2017/04/11-

المبحث الثاني : التداعيات الاقتصادية على الدول الإقليمية

في مجال التداعيات الاقتصادية للأزمة السورية على دول الجوار الإقليمي خلص الباحثون إلى أن اللجوء السوري قد أسهم في مزيد من الضغوط على الوضع الاقتصادي في الدول التي يعاني في الأصل من العجز والديون والبطالة، كما أثر تدفق اللاجئين على حجم الخدمات الصحية والتعليمية و غيرها من القطاعات

المطلب الأول :التداعيات الاقتصادية على كل من تركيا، لبنان و الأردن

الفرع الأول التداعيات الاقتصادية على دولة تركيا :

في التداعيات الاقتصادية لملف النازحين السوريين, فانه من المفيد التذكير ببعض ما ورد في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لعام **1951**وبروتوكول **1967** الخاصين بوضع اللاجئين، حيث تمت الإشارة بشكل واضح إلى أن ''منح الحق في الملجأ يلقي أعباء باهظة على عاتق بلدان معينة, وان ذلك يجعل من غير الممكن، دون تعاون دولي, إيجاد حل مرضى لهذه المشكلة التي اعترفت الأمم المتحدة بأبعادها وطبيعتها الدولية''. ولكن، من الملاحظ وعلى الرغم من الدور الذي لعبته المفوضية العليا للاجئين فان التعاون الدولي ولاسيما الأوروبي منه, لم يكن على مستوى حجم وتداعيات ملف النازحين السوريين, حيث تحملت دول الجوار تركيا، الأردن ولبنان إجمالي هذه الأعباء، علماً أن التداعيات الاقتصادية لهذا الملف تختلف أيضا بين بلد وآخر نظراً لحجم الإمكانيات,والالتزامات التي تترب على الدولة المضيفة لا سيما إذا كانت تلك الدولة من بين الموقعين على الاتفاقية المذكورة أعلاه كتركيا مثلا[1].

[1] **وليد صافي ،تداعيات أزمة النازحين السوريين على البلدان الشرق الاوسط في ظل المظام العالمي الجديد و تداعيات الصراع العالمي على المنطقة**
http://anbaaonline.com/?p=4526686201كلمةألقيت في افتتاح مؤتمر"2016/08/6 ،تاريخ الاطلاع 207/2/11

ومما لا شك فيه, فان الدول المضيفة تتشارك في مستوى الأعباء لا سيما في الضغوط التي تتعرض لها البنى التحتية في هذه الدول في قطاعات الكهرباء والماء والصرف الصحي, ناهيك عن الالتزامات المتعلقة بتوفير التعليم الابتدائي للنازحين والرعاية الصحية وتوفير أذونات العمل.

الفرع الثاني التداعيات الاقتصادية على لبنان :

في لبنان، يتركز اللاجئون في الناطق الشمالية وفي وادي البقاع الشرقي وهما من أفقر مناطق لبنان. مما يعانيه من مشكلات اقتصادية ضخمة بما يجعل من تزايد أعداد اللاجئين يشكل ضغطا متزايدا على القدرات المحلية لتوفير الخدمات العامة الأساسية [1].

وإذا تمت مراجعة المساعدات الدولية في هذا المجال, فأنه بعد مرور خمس سنوات على بدء عملية النزوح، لم نر في لبنان على سبيل المثال سوى بعض المساعدات التي تحسن من أداء البنى التحتية تم تقديمها على شكل هبات من قبل دولة الكويت، وتستعد حالياً اليابان لتوفير قروض ميسرة للبنان لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها البنى التحتية للدول المضيفة، كما يقوم البنك الدولي والبنك الإسلامي والبنك الأوروبي للتثمير بإعداد قروض بفائدة صفر لدول الجوار لذات الغرض. وإذا نظرنا إلى الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تحملها لبنان من جراء الحرب في سوريا والتي بلغت في مراحلها الأولى أكثر من ٧ مليار دولار حسب تقديرات البنك الدولي، وكذلك إلى حجم الدين العام الذي أخذ يلامس نسبة **140٪** من الناتج الوطني، نستنتج حجم تداعيات ملف النازحين على لبنان في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

طبعاً، يشكل الالتزام الدولي على البلدان المضيفة الموقعة على اتفاقية **1951** تأمين أذونات العمل للنازحين احد أهم التحديات التي تواجه هذه البلدان التي تعاني أصلاً من نسبة بطالة عالية. لكن على الرغم من أن لبنان ليس عضواً في هذه الاتفاقية إلا أن هذه التداعيات أخذت

[1] **محمد عبد القادر خليل، الموجة الرابعة: التداعيات الإقليمية لأزمة اللاجئين في سوريا، تصدر عن مؤسسة الأهرام السياسة الدولي،الجمعة 18 نوفمبر 2016 م**
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2672.aspx

تتضاعف لا سيما عندما توسع عدد كبير من الشركات بتوظيفات خارج الأُطر الرسمية للأذونات المقيدة أصلاً للاستفادة من رخص العمالة خصوصاً في قطاع المهن الحرة.

عندما تناقش مسألة التداعيات الاقتصادية لملف النازحين على البلدان المضيفة، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار, مستوى الإنفاق الذي يقوم به النازحون في هذه البلدان والذي برأيي يساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي وان بدرجة متواضعة, وكذلك المردود الاقتصادي للعمالة السورية في لبنان حيث يجمع المحللون الاقتصاديون على أهمية دورها في مرحلة إعادة الإعمار والمراحل التي تلتها .[1]

حذر **وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني (رشيد درباس)**, من أن لبنان بات "غير قادر" على تلبية الاحتياجات المتزايدة يوميا في قطاعات الخدمات والبنى التحتية والأمن بسبب تداعيات أزمة اللجوء السوري، لافتا إلى أن هذه الأزمة تسببت في خسائر لبلاده فاقت **10** مليارات دولار.

وقال درباس- ممثلا عن رئيس الحكومة تمام سلام في احتفال أقيم في السراي (مقر الحكومة) ببيروت لإطلاق المراجعة نصف السنوية لتقرير خطة الاستجابة الإقليمية السادس لمعالجة تداعيات الأزمة السورية الذي وضعته الحكومة اللبنانية، "نحن غير قادرين على تحمل هذا العبء وحدنا بعد الآن"، في إشارة إلى اللجوء السوري المتزايد بشكل يومي - ,وأضاف: "لبنان أصبح غير قادر على تلبية الاحتياجات الملحة والمتزايدة يوميا، في مجالات الصحة والتربية والكهرباء والمياه والبنى التحتية والخدمات العامة والأمن", لافتا إلى أن هذا الواقع "يبعدنا يوما بعد يوم عن المستويات الاقتصادية التي كانت موجودة في بلادنا" قبل اندلا ع الأحداث في سوريا و"يضعف من قدرتنا على إعادة اقتصادنا إلى تلك المستويات."

وتوقع أن يفوق عدد اللاجئين السوريين في لبنان المسجلين لدى "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" التابعة للأمم المتحدة **1.5** مليون في نهاية العام **2014** أي "ما يزيد فعليا عن ثلث حجم السكان المحلي", سائلاً في الوقت نفسه: "هل هذا مقبول في أي عرف من الأعراف الدولية؟."

[1] **وليد الصافي ، مرجع سابق ،د-ص.**

ولفت إلى أنه عند إطلاق التقرير السادس لخطة الحكومة اللبنانية لمواجهة تداعيات الأزمة السورية على لبنان وانعكاساتها على النازحين السوريين وعلى المجتمع اللبناني على حد سواء في ديسمبر **2013**، كانت الأرقام تشير إلى وجود حوالي **830** ألف نازح مسجل وفي طور التسجيل لدى المفوضية، أما اليوم فتشير أرقام المفوضية إلى أن عددهم بات يفوق مليون ومائة ألف لاجئ.[1]

الفرع الثالث التداعيات الاقتصادية على الأردن :

تأثر الأردن بشكل واضح وكبير اقتصاديا واجتماعيا نتيجة الزخم الهائل والكبير من اللجوء السوري ففي دراسة تم إعدادها من قبل فريق من الباحثين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الوطني قدَر الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين **2011– 2012** بنحو(**590.100.000**) مليون دينار أردني وتشكل نحو (3%) من الناتج الإجمالي للمملكة .

وبين **د. جواد العناني رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي** خلال عرضه لنتائج الدراسة بأن الكلف الإجمالية تتوزع على مستويين الأول هو القطاعات والثاني المستوى الكلي للاقتصاد وانعكاس ذلك على المديونية والمستوردات إضافة إلى تأثير تواجدهم على سوق العمل.

وأن عدد النازحين السوريين حوالي (**220**) ألف سوري تركز (**20**)**%** منهم في المخيمات المعتمدة، في حين أن هناك ما يقرب من **80%** منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة الأمر الذي شكل ضغطا ديموغرافيا مفاجئا أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبته **3%** من عدد السكان, وتبلغ كلفة استضافة اللاجئ الواحد تصل حوالي (**2500**) دينار سنويا وأن تكلفة اللاجئين خلال العام **2012** بلغت (**449.902**) مليون دينار، و تقدر الكلفة خلال العام **2011** بحوالي (**140.28**) مليون دينار.

[1] **لبنان وتداعيات أزمة اللاجئين السوريين مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الإستراتيجية لندن**
http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%88% -id!131782.ks#.WMWs5Pk97IU تاريخ اطلاع 2017/03/12

من ناحية أخرى أكد العناني على استمرار الدور الإنساني الذي قدمته الحكومة الأردنية على مدى العقود السابقة في احتضانها للاجئين بدءا من نزوح الفلسطينيين، ومرورا باستقبال العراقيين، وأخيرا استقبال اللاجئين السوريين بسبب الاضطرابات التي تشهدها سورية.

تسبب النمو السكاني الطارئ بضغط على البنية التحتية، والمرافق العامة خصوصا في قطاع التعليم، والنقل، والطاقة، والمياه، وغيرها. حيث قدَّرت كلف القطاع الصناعي نحو (**163.9**) مليون أنفقت على التعليم والصحة والطاقة والحماية والأمن والبنية التحتية والمياه[1] , و قد شكل استقبال اللاجئين تحديا اقتصاديا كبيرا بالنسبة للأردن الذي لم يتعافى بعد من تبعات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم وبالمنطقة نهاية العام **2008**. سمحت الحكومة الأردنية لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بإنشاء مجموعة من المكاتب في مراكز الإيواء، وأقرت نظام التكفل بحيث يتم السماح لبعض الأسر والأفراد بإيواء بعض اللاجئين ضمن شروط .

قامت الدولة بتحديد مرجعية واحدة لشؤون اللاجئين وهي الهيئة الخيرية الأردنية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي الإسلامي، وأطلقت الحكومة الأردنية نداء إغاثة في شهر آب لتوفير الاحتياجات المالية المطلوبة لاستضافة اللاجئين، ومن ثم قامت بتجهيز مخيم متكامل في محافظة المفرق تصل طاقته الاستيعابية إلى (**80**)ألف لاجئ وأكثر. وتم تعيين رئيس لجميع الأجهزة التنفيذية واللجان والهيئات الرسمية المعنية بشؤون اللاجئين السوريين ويكون على ارتباط مباشر مع رئيس الوزراء, ومن ناحية أخرى، شرح العناني أن الدراسة انتهجت منهجين احدهما يتعلق بالكلف المباشرة الواضحة التي تحملتها الحكومة حسب القطاعات، أما الثاني فيقوم على حساب الكلف الغير مباشرة على الاقتصاد الوطني والتي ترتكز أساسا على حسابات دعم السلع والخدمات وتكلفة الفرص البديلة, ودراسة الآثار على مستوى القطاعات : التعليم – الصحة – الطاقة – المياه – خدمات الحماية و الأمن و الدفاع المدني – البنية التحتية و الخدمات العامة .

أنّ تدفق اللاجئين السوريين يشكل عبئا كبيرا على المجتمعات الأردنية المضيفة، والتي هي في الأصل مجتمعات فقيرة وتعاني من شح وقِدَم الخدمات الاجتماعية الأساسية والاقتصادية، مشيرة إلى

[1] **محمد عبد القادر خليل ، مرجع سابق د – ص .**

أنّ تدفق اللاجئين يستنزف الموارد المحلية المحدودة ويُشكل ضغطا هائلا على البنية التحتية والخدمات , والأزمة الحالية تأتي في وقت حرج بالنسبة للأردن الذي يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، نتيجة استضافته قرابة **600** ألف لاجئ سوري في المخيمات والمجتمعات المضيفة وإنّ المساعدات الإنسانية خلال العامين الماضيين ركزت بشكل كبير على اللاجئين السوريين، فيما اتصفت هذه المساعدات والتمويل بالنفاد بشكل سريع، وأنه ''تم إنهاك الموارد المحلية للمجتمعات المضيفة كما هو الحال في محافظات الشمال إنّ تدفق اللاجئين السوريين الكبير زاد من تدهور مشاكل البطالة ومشكلة الإسكان إلى حد ما. وقد اشتكى رئيس الوزراء الأردني، فايز الطراونة، عدة مرات من العبء المالي والأمني الكبير الذي يتحمله الأردن حيال تزايد أعداد اللاجئين في الأردن. وعلى الرغم من تقديم بعض دول الخليج مساعدات لهذه الدول، فإنها لا تزال محدودة، لاسيما في ظل زيادة أعداد اللاجئين على نحو يكاد يكون يوميا. وقد عبر عن ذلك مسئولو هيئة المساعدات الأمريكية USAID من خلال تأكيد أن حركة اللاجئين السوريين باتت تتدفق على الدول المجاورة بمعدل يفوق ليس قدرة هذه الدول وحسب، وإنما قدرة المجتمع الدولي على المساعدة[1].

أن ازدياد أعداد اللاجئين (تقرير وزارة التخطيط و التعاون الدولي الأردنية أدى إلى أعباء اقتصادية على البلاد نلخصها في النقاط التالية :

- التضخم في أسعار المواد الغذائية و الوقود و الإيجارات و انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر
- انخفاض في نمو النتائج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر ب **2%** .

- زيادة في العجز التجاري و العجز في الميزانية و الدين العام و عدد الأشخاص تحت خط الفقر .

[1] **نفس المرجع ، د-ص.**

– إجهاد البنية التحتية للخدمات ' و خاصة المدارس و المستشفيات و الصرف الصحي و نظام المياه[1] .

بالرغم من أن وضع اللجوء السوري في الأردن أنهك الميزان التجاري و النهج الاقتصادي الأردني ألا أن الأردن لم تبقى مكتوفة الأيدي و بادرت بخطة تعاونية شاملة لترفع من عبئ اللاجئ السوري , و هذا كما هو مبين في الشكل. **انظر الشكل 1** [2]

[1] **جواد العناني اللجوء والأردن بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون في جامعة آل البيت حول (الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات)17-2014/06/18 تاريخ الاطلاع 10/ 2017/01**

[2] **جواد العناني , نفس المرجع**

تكلفة استضافة اللاجئين في الأردن
6 مليار و700 مليون دولار
خلال الفترة ما بين 2011 -2015
7 مليار و990 مليون دولار
خلال الفترة ما بين 2016 -2018
www.sahehkhabarak.com
خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للاعوام (2016 -2018) موزعة على النحو التالي
الدعم المطلوب للاجئين
2,483 مليار دولار
الدعم المطلوب لتمكين المجتمعات المستضيفة
2,306 مليار دولار
الدعم المطلوب للخزينة
3,201 مليار دولار
أرقام وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية
إعداد: صحح خبرك

[1]

الشكل 1

* خطة الاستجابة للأزمة السورية للأعوام 2016 – 2018:

أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي للمملكة الأردنية الهاشمية خطة مفصلة تهدف بحسب ما قاله فيها وزير التخطيط والتعاون الدولي عماد فاخوري إلى وضع سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة لمواجهة التحديات التي يفرضها اللجوء السوري في الأردن. وتهدف الخطة إلى ضمان الانتقال من مرحلة الطوارئ في التعامل مع لاجئي الحرب القادمين، إلى مرحلة التعافي من آثار اللجوء الكبيرة على الساحة الأردنية، ومن ثم الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة ضمان التنمية المستدامة على المدى البعيد وتحقيق المرونة في التعامل مع المعطيات. وكل ذلك تحت مظلة الدعم والتعاون الدولي .[2]

المطلب الثاني :أبرز التداعيات الاقتصادية على العراق ودول الخليج.

الفرع الأول : التداعيات الاقتصادية على العراق.

يؤدّي اللجوء بشكل عام إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية في المجتمعات المضيفة، وهي مشكلة يُعنى بدراستها المختصون في مواضيع اللجوء، لما لها من أثر حيوي على اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وحتى على المنظمات الدولية العاملة مع اللاجئين في هذه الدولة وقد أدّى تدفّق اللاجئين السوريين إلى دول الجوار بأعداد كبيرة، ولفترة طويلة من الزمن قاربت عامين ونصف إلى الآن إلى

[1] **https://www.google.dz/search?q=data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwiEq_3hVMXRQKHQ7wDDAQ_AUICCgD&biw=1201/4/4366&bih=598#imgrc= تاريخ الاطلاع 2017/03/11**

[2] **طارق اسماعيل الشعراوي تقرير الوضع العام للأردن في ظل أزمة اللجوء السوري مركز برق للأبحاث و الدراسات 2016 ص 5 /http://barq-rs.com/barq/1768-2 إطلاع 5/4/ 2017**

تفاقم العديد من الإشكالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة، اختلفت من دولة إلى أخرى.

من الناحية الاقتصادية, شكّل وجود اللاجئين عبئاً كبيراً على العراق ومصر وتركيا، فإنّ قلة عدد اللاجئين مقارنة مع عدد السكان حدّ كثيراً من حجم هذه المشكلة، مقارنة مع الأردن ولبنان. ففي حين يبلغ عدد سكان لبنان حوالي **4** مليون نسمة، ويبلغ عدد سكان الأردن **6.5** مليون نسمة, يستضيف كل منهم حوالي مليون لاجئ سوري, بينما يبلغ عدد سكان مصر حوالي **85** مليون نسمة، ويبلغ عدد سكان العراق حوالي **35** مليون تستضيفان معاً حوالي **400** ألف سوري، بينما يبلغ عدد سكان تركيا حوالي **77** مليون نسمة، وتستضيف حوالي مليون لاجئ سوري.[1].

يقول (**بهزاد علي آدم**)، **نائب محافظ دهوك ورئيس غرفة عمليات استقبال اللاجئين السوريين لـ«الشرق الأوسط»** إن «حكومة إقليم كردستان تتحمل **80** في المائة من نفقات اللاجئين السوريين من أجل أن يعيشوا بكرامتهم، بينما لا تهتم المنظمات الدولية كثيرا بهم مثلما يهتمون بأمثالهم في الأردن ولبنان وتركيا»، مشيرا إلى أن ((هؤلاء اللاجئين يحظون باهتمام فخامة رئيس الإقليم مسعود بارزاني وسيادة رئيس حكومة الإقليم نجيرفان بارزاني حيث تم إنفاق أكثر من **50** مليون دولار حتى الآن هذا عدا الأرض ومستلزمات السكن والأرزاق والمدارس والمعلمين والأطباء ورجال الأمن وتوفير الطاقة الكهربائية والماء وبقية الخدمات)).

وفيما يتعلق بالمشكلات التي تنجم عن وجود عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين في محافظته، يقول آدم؛ «بالتأكيد تبرز مشكلات في الجوانب الاجتماعية أو مزاحمة المواطنين في فرص العمل، أو حصول حالات تتعلق بالسرقة أو السطو، وهذه أمور كلها اعتيادية تحصل في أي مكان خاصة مع وجود هذا الكم الكبير من اللاجئين الذين يتجولون بحريتهم»، موضحا أن «أكراد العراق تعرضوا

[1] **اللجنة السورية لحقوق الإنسان اللاجئون السوريون: ملف ثقيل وتعاط دولي خجول 2017/11/23http://www.shrc.org/?p=17583 تاريخ الاطلاع 2017/04/01**

لمثل هذه المحن الصعبة بل أكثر من هذه وعانوا من اللجوء لمرات كثيرة لإيران أو تركيا ويعرفون قسوة اللجوء، لهذا أرادت حكومتنا أن تخفف من معاناتهم وأطلقت لهم حرية الحركة والعمل[1].

الفرع الثاني :أبرز التداعيات الاقتصادية على دول الخليج .

لعل دول الخليج لم يؤثر عليها اللجوء السوري كثيرا مثل ما أثر على بقية الدول الإقليمية فدول الخليج لم تستقبل السوريين بصفة لاجئ بل استقبلتهم باسم مقيمين يتمتعون بكامل حقوقهم و حرياتهم و هنا سنعرض أهم الأسباب التي منعت دول الخليج من استقبال السوريين كلاجئين بدلا أن نعرض أهم التداعيات الأمنية و الاقتصادية .

***أسباب رفض دول الخليج اللاجئين السوريين (أسباب اقتصادية) :**

يؤكد **فهد الشليمي (العقيد د. فهد الشليمي رئيس المنتدى الخليجي للأمن والسلام بكوغر)**

– بأن دول الخليج و الكويت مكلفة وغالية و لا تصلح لعيش اللاجئين بل تصلح للعمل .

– النقل مكلف و المعيشة في لبنان و في تركيا قد تكون أرخص لذلك المبلغ الذي يدفع للاجئين السوريين يكون مرتين أسهل [2] .

– البعد الجغرافي لسوريا حيث لا تعد جارة لدول الخليج كبقية الدول الإقليمية الأخرى , و من الصعوبة أقامة جسر جوي لهذه الدول.

– ارتفاع التكلفة : ويمكن للسوريين، رسميا، التقدم بطلب الحصول على تأشيرة سياحية أو تصريح عمل لدخول دول الخليج، لكن العملية مكلفة، فضلا عن وجود قيود غير مكتوبة تطبقها دول

---

[1] إقليم كردستان يفتح أبواب أكبر مخيم للاجئين السوريين في العراق الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12733&article=746034#.WOtJrPlTLIU الثلاثـــاء 02 ذو الحجـــة 1434 هـــ 8 اكتوبر 2013 العدد 12733 اطلاع 2017/4/2.

[2] داليا حجازي ،لماذا ترفض دول الخليج إستقبال اللاجئين السوريين ،تقرير فرانس 24 https://www.youtube.com/watch?v=FzbBLfT8pRc ،تاريخ الإصدار 2015/3/18 ،تاريخ الإطلاع 2017/4/5 .

الخليج تجعل من الصعب على السوريين الحصول على تلك التأشيرة ,ومعظم الحالات الناجحة هي لسوريين يعيشون في دول الخليج يمدون فترة إقامتهم، أو يدخلون البلاد لوجود أسرة هناك..

– التأشيرة : يأتي ذلك ضمن عقبات واسعة النطاق أمام السوريين الذين يتطلب الأمر حصولهم على تأشيرة نادر الحصول عليها لدخول معظم الدول العربية، فبدون تأشيرة لا يستطيع السوريون حاليا دخول دول عربية باستثناء الجزائر وموريتانيا والسودان واليمن.

– العمالة الأسيوية : وعلى صعيد الوظائف، التي تركز معظمها في دول الخليج، مثل الكويت والسعودية وقطر والإمارات، تعتمد الدول على العمالة المهاجرة من دول جنوب شرق آسيا وشبه جزيرة الهند, لاسيما العمالة غير الماهرة

دفعت الثروات النسبية والقرب من سوريا العديد، على الصعيدين الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية، إلى التساؤل بشأن ما إذا كانت هذه الدول لديها مسؤولية أكبر من دول أوروبا تجاه السوريين الذين يعانون على مدار أكثر من أربع سنوات من الصراع الدائر وظهور جماعات "جهادية" في البلاد حيث نشرت صفحة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تحمل اسم "الجالية السورية في الدنمرك" فيديو لمهاجرين يسمح لهم بالدخول إلى النمسا عن طريق المجر، وهو ما دفع أحد المستخدمين إلى طرح سؤال : "لماذا نفر من منطقة بها أشقاؤنا المسلمين, الذين ينبغي أن يتحلوا بمسؤولية أكثر تجاهنا إلى دولة توصف بالكافرة؟".

لكن على الرغم من مناشدات وسائل التواصل الاجتماعي, يبدو أن الموقف الخليجي غير محتمل التغيير لصالح اللاجئين السوريين وفي الوقت الذي يشغل فيه العرب من خارج دول الخليج وظائف تتطلب مهارات في مجالات مثل التعليم والصحة، فهم يواجهون اتجاه "التأميم" في الوقت الذي تهتم فيه الحكومتان السعودية والكويتية على وجه الخصوص بأولوية توظيف المحليين, وربما يعاني السكان الوافدون أيضا من تهيئة حياة مستقرة في هذه الدول نظرا لاستحالة حصولهم على الجنسية [1]

[1] **حمادة عبد الوهاب لماذا ترفض دول الخليج استقبال السوريين؟ 2015/09/04**

المبحث الثالث : أبرز التداعيات الأمنية على الدول الإقليمية :

أثر اللاجئ السوري على دول الجوار الإقليمي آنفة الذكر على الصعيد الاقتصادي بشكل كبير ألا أن أهم و أكبر الانعكاسات التي شكت منها الدول المستضيفة من هذا الأخير هي المخاوف الأمنية و ظهور هواجس و مخاطر تهدد الاستقرار و الأمن داخا هذه الدول , هذا كله ما أوضحه في هذا المبحث .

المطلب الأول: التداعيات الأمنية على كل من تركيا ،لبنان ،الأردن

الفرع الأول التداعيات الأمنية على تركيا : هذا فيما تتضاعف مخاوف تركيا من تزايد عمليات حزب العمال الكردستاني، الذي تخشى اختراقه لصفوف اللاجئين، بما يسهل عملياته ضد المصالح والأهداف التركية، وهو الأمر الذي يشكل محددا أساسيا لجهة الضغوط التركية الخاصة بإقامة منطقة عازلة على الأراضي السورية، لاسيما بعد استمرار استهداف الناقلات العسكرية التركية من خلال عبوات ناسفة قرب المناطق الحدودية، والتي شهدت عمليا نزوحا كثيفا من قبل اللاجئين السوريين[1].حيث إن الإرهابيين الذين نفذوا العمليات هذه أتوا من خارج الحدود، كما إن منفذي

http://www.tahrirnews.com/posts/295160 , تاريخ الاطلاع 2017/04/05

[1] محمد عبد القادر خليل مرجع سابق ، د–ص .

التفجيرات الأخيرة التي طالت مطار اسطنبول لم يكونوا من التابعية السورية، الأمر الذي يدعو إلى ربط هذه التفجيرات بالسياق السوري والإقليمي.

مما لا شك فيه، إن هذه العمليات الإرهابية التي طالت الدول المضيفة، لها تداعيات سياسية على ملف النزوح السوري، كما لها تداعيات مالية تتعلق بكلفة الإجراءات الأمنية المطلوبة لحماية هذه الدول ومؤسساتها، فضلاً عن التداعيات المتعلقة باستقرار هذه الدول [1].

و انطلاقا من هذا نبين بعض التنفيذات الإرهابية السورية في حق الدولة المضيفة منها :

- تفجير أنقرة الذي راح ضحيته **100** شخص في **10** / أكتوبر **2015**

- عناصر تابعة للنظام السوري قاما بتفجيرات مماثلة للتفجير الذي وقع في بلدة الريحانية التركية في محافظة هاتاي بتاريخ **2013/5/11** .

- سلسلة تفجيرات ضربت مناطق مختلفة و راح ضحيتها العشرات من الأشخاص , حيث وقع انفجار في منطقة السلطان أحمد وسط مدينة اسطنبول **12**/ **يناير**.

- تفجير مركز الشرطة بسيارة مفخخة في ولاية ديار بكر , راح ضحيتها قتل **5** مدنيين وأصيب **39** آخرون بينهم **6** من أفراد الشرطة .

- تفجير أنقرة الذي راح ضحيته 37 شخصا و إصابة حوالي **70** في **14** آذار من نفس السنة .

- انتشار ثقافة العنف و ارتفاع مستوى الجريمة الفردية بشكل ملحوظ : أن الأوضاع القاسية و الصعبة الناتجة عن توافد العديد من اللاجئين السوريين تعمل على توفير بيئة مناسبة للنشاط الإجرامي , كوقوع الشباب في تعاطي المخدرات , والسرقة و غيرها من الاختلافات التي تمس الثقافتين [2] .

الفرع الثاني :التداعيات الأمنية على لبنان .

---

[1] **وليد الصافي مرجع سابق ، د-ص .**

[2] **عبير شليغم مرجع سابق ص-764-765.**

هذا في وقت تنامي فيه القلق اللبناني من وضعية اللاجئين السوريين، بعدما أفادت تقارير بأن ثمة معلومات لدى أجهزة أمنية في بيروت بشأن وجود مخطط سوري يستهدف زعزعة أمن لبنان، وهي قضية ترتبط بالاتهامات التي وجهت للوزير والبرلماني الأسبق، ميشيل سماحة، ولرئيس مجلس الأمن القومي السوري، علي مملوك[1] .

وقد توالت التهديدات الأمنية والتي شملت محاولات اغتيال لشخصيات سياسية وأمنية. لكن تبقى أخطر هذه المحاولات المخطط الإرهابي المتعدد الأذرع والمتناقض الأهداف، والذي ضرب مختلف المدن والمناطق، مع وجود مؤشرات على إمكانية حدوث اختراقات إرهابية جديدة , ولا تقتصر تداعيات أزمة اللاجئين على تزايد أعدادهم المستمر أو على عدم وصول ما يكفي من المساعدات، بل تتعدّى ذلك لتتحوّل إلى قنبلة موقوتة إذا ما أخذنا بالاعتبار النشاطات السياسية والعسكرية والأعمال الإرهابية التي يمكن أن تقوم بها بعض الفصائل العسكرية المعارضة التي تنتسب إلى القاعدة على غرار جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. وإنّ العمليات الإرهابية التي طاولت عدّة مناطق ومدن لبنانية لخير دليل على تعاظم خطر تحويل لبنان إلى مسرح للعمليات الإرهابية، على غرار ما يجري في العراق وسوريا[2].

الفرع الثالث :التداعيات الأمنية على الأردن .

لقد ألقت حركات اللجوء و النزوح التي شهدتها المنطقة و ما تزال تبعاتها على المجتمعات المضيفة في جميع مناحي الحياة , و فرضت أعباء متزايدة على الأرض و الإنسان , و مما لاشك فيه أن الأردن كدولة مضيفة لا يقوى بمفرده تحمل مثل هذه التبعات الجسام , الأمر الذي يتطلب تضافر كل الجهود ليتمكن الأردن من الاضطلاع بمسؤولياته تجاه اللاجئين على أرضه و خصوصا ما يتعلق بالنواحي الأمنية حيث أن أكبر ما يجابه الوضع الأمني هو التخوف من وجود الخلايا النائمة بين السوريين الموجودين في المملكة يمكن أن يستغلها أحد طرفي الصراع في سوريا لزعزعة الأمن و الاستقرار بالإضافة إلى دخول أفراد أو جماعات متطرفة أو إرهابية إلى الأراضي الأردنية

[1] محمد عبد القادر خليل مرجع سابق ، د ص .
[2] نزار عبد القادر ، ارتدادات التحولات الإقليمية على لبنان وتفعيل قطاع الأمن اللبناني العدد 94 – تشرين الأول 2015 https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content .2017/3/.31

حتى عناصر القوات مسلحة (قوات النظام أو المنشقين أو الجماعات المسلحة) و تحت مسميات أو صفات غير قانونية و غير صحيحة بالإضافة إلى قضايا تهريب الأشخاص و الاتجار بالبشر و التحديات في مجال التهريب الأسلحة و المتفجرات و الاتجار بها وتهريب المخدرات عبر حدود استغلال الوضع الأمني لتهريب الآثار و البضائع [1].

وقد أفضت حركة اللاجئين إلى الأردن إلى توتر العلاقات مع سوريا، وذلك بعد اندلاع مواجهة محدودة بين الجنود السوريين والأردنيين على الحدود، إثر إطلاق الجنود السوريين النار على بعض اللاجئين داخل الحدود الأردنية، بما دفع بالعناصر الأردنية للتصدي لها. ويعاني الأردن، في هذا السياق، العديد من المشكلات الأمنية التي تترتب على المشاحنات والمصادمات التي تقع بين اللاجئين بعضهم بعضا، أو بينهم وبين قوات الأمن التي تتشدد في الرقابة على حركة اللاجئين لرصد أية عناصر تنتمي لـ"خلايا إرهابية". ويتخوف الأردن بالإضافة إلى كل من سوريا والعراق وتركيا من اشتداد حدة الانقسامات المذهبية والعراقية التي يمكن أن تتمدد إلى هذه الدول.

وثمة تقارير تتحدث عن أن السلطات الأردنية تحتفظ بالفعل بسجلات أمنية لحادثين لهما علاقة بملف اللاجئين, ويدلان على جاهزية دمشق لتوظيف ملف اللاجئين. فحتى الآن، لم يتم الإعلان عن التحقيقات الخاصة بتفجير سيارة رجل أعمال من أنشط المستقبلين للاجئين السوريين، وأكثرهم إنفاقا للمال لدعمهم ومساندتهم. وفي حادثة ثانية، تعاملت السلطات الأردنية مع شحنة أدوية فاسدة وصلت كمساعدات للاجئين، قبل ضبطها من قبل جهاز الغذاء والدواء الأردني[2].

كما أن عدد السوريين في الأردن يتزايد بشكل مستمر و يشكل **21%** من عدد السكان المملكة بحاجة إلى جهود أمنية كبيرة و زيادة عدد الكوادر الأمنية و التجهيزات و المعدات و المباني و التدريب إضافة للجهود الأمنية في المخيمات و خاصة مخيم الزعتري , كما أن الكثير من اللاجئين و خاصة القادمون عبر الواجهة العسكرية لا يحملون وثائق أو أن وثائقهم مزورة , و بالتالي لا يمكن التدقيق عليهم أمنيا بشكل صحيح و تدقيق في ظل عدم وجود قاعدة بيانات

[1] وضاح محمود الحمود , مرجع سابق
[2] مرجع سابق محمد عبد القادر خليل ، د– ص .

خاصة بالسوريين حيث تم البدء في إنشاء قاعدة بيانات محسوبة تعتمد على نظام قزحية العين و العمل الجاري على أعادة تسجيل و توثيق بيانات السوريين في المملكة وفقا لهذا النظام , ألا أنه يزال هنا شك و رعب من الجانب الأمني .[1]

المطلب الثاني :التداعيات الأمنية على كل من دول الخليج والعراق

الفرع الأول :التداعيات الأمنية على دولة العراق.

لا تشكّل سوريا الخارج على دول الجوار، من خلال ملايين لاجئيها، عبئاً اجتماعياً وإنسانياً فحسب، بل تشكّل أيضاً، في رأي بعض مسئولي تلك الدول خطراً أمنياً وسياسيا, فالخطر الأمني مصدره نزوع قوى المعارضة السورية إلى استجرار السلاح والعتاد عبر حدود سوريا المشتركة مع لبنان والأردن والعراق وتركيا . وإذا كانت تركيا لا تجد حرجاً في دعم المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً، فإن حكومات لبنان والأردن والعراق ومصر، فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، تنفي أي تدخل أمني أو عسكري في سوريا وإن كان بعضها يؤيد المعارضة السورية سياسياً وإعلاميا.

في العراق، تكشف أنشطة المعارضة السورية المسلحة العابرة للحدود المشتركة، كما أنشطة القوى العراقية الإسلامية المتعاونة معها، عن جهود لتنفيذ المخطط الأطلسي المشار إليه آنفاً في بلاد الرافدين أيضاً . وليس أدل على ذلك من إعلان تنظيم ''دولة العراق الإسلامية'' مؤخراً، مسؤوليته عن كمين أدى إلى مقتل نحو **30** جندياً سورياً كانوا لجئوا إلى العراق، بينما كانت السلطات العراقية تقوم بتسليمهم إلى السلطات السورية في معبر حدودي غربي العراق بعدما انسحبوا من معبر ''ربيعة'' الذي سيطر عليه مسلحو المعارضة .[2]

يعتبر **19** يوليو **2012** نقطة تحول بالنسبة للأكراد السوريين حيث أنه انسحبت القوات التابعة للنظام السوري من المناطق التي يسكنها الأكراد وسيطرت وحدات حماية الشعب وهي الميلشيات المسلحة التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي على الأماكن التي انسحب منها النظام والتي

---

[1] **مرجع سابق ، وضاح محمود الحمود، ص-26 .**

[2] **تداعيات أزمة سوريا على دول الجوار / http://www.alarabiya.net/ar/arab-world/syria/2013/03/16/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7 2016/03/16**

يسكنها الأكراد وذلك دون الدخول في أية صراعات. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث إن المناطق التي يسكنها الأكراد بكثافة أصبحت ساحة مفتوحة لاعتداءات النظام وأيضاً الجماعات المعارضة. وأصبح الأكراد جزءاً من الحرب الأهلية السورية .

حينما ننظر إلى المناطق التي يسكن فيها الأكراد السوريون من الناحية الجغرافية نجدهم يتمركزون في ثلاث مناطق متفرقة على طول الحدود السورية التركية. وهي: أفرن، كوباني، هاساكا (الجزيرة), هذه المناطق تعتبر أهم مصادر المعارضة السورية في عملية التمويل للحرب كما أنها تسيطر على التجارة الحدودية وعلى عملية المساعدات العالمية على سوريا وأخيراً على مناطق البترول . وبمرور الوقت وبظهور منظمات مثل جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام التابعين للقاعدة, دخل الأكراد في حرب مع هذه الجماعات.[1]

الفرع الثاني :التداعيات الأمنية على دول الخليج .

أما يتعلق بالهواجس الأمنية يؤكد فهد الشليمي أن مجتمعات الخليج لا تسمح للاجئين بأن يندمجوا فيها , و لا تستطيع مجتمعات الخليج استقبال ناس آخرين من مكان أو بيئة أخرى عندهم مشاكل نفسية أو عصبية [2] .

ويؤكد **سليمان العقيلي** بدوره (رئيس تحرير سعودي و أعلامي سابق)بأنه لا يوجد شك بأن دول الخليج لديها حساسية أمنية و سياسية بأن يخترق اللاجئون من النضال بعملاء أو مهربين أو غيرها من المهددات الأمنية , و لأن الوضع الجيوسياسي في دول الخليج جد حساس و نحن ندرك حجم المخاطر و التحديات التي تواجه دول الخليج و موقعها من الصراع الموجد في المنطقة , كل هذه النقاط تجعل الخليج في منئ بعيد عن التعاون المباشر أنما هي تقدم في الواقع إسهامات إنسانية و غيرها [3]. .

[1]أوتيون أورخان مرجع سابق د ص

[2]داليا الحجازي مرجع سابق، د–ص .

[3]طارق المار مرجع سابق.د–ص

في الوقت الذي سمحت فيه دول الخليج لبعض المواطنين السوريين بدخول أراضيها (السعودية أكدت أنها استقبلت **500** ألف سوري منذ عام **2011**) كعمالة مهاجرة في المقام الأول، لم يكن هناك سياسة واضحة من أي من هذه الدول لإيجاد مأوى للاجئين الذين يتوافدون بصورة جماعية دون كفيل أو تصاريح العمل.

لتفسير هذا يتطلب الخوض في عمق مخاوف دول الخليج بشأن الاستقرار السياسي داخل حدودها، والغوص أكثر في أسئلة أكبر حول الهوية المدنية وفكرة ماذا تعني كلمة مواطن في دول الخليج .ففي عام **2012** عندما بدأت الحرب مع بشار الأسد تُبرز بشكل أوضح المنافسة الموجودة بين المصالح العربية الخليجية السنية وحلفاء إيران, بدأت المخاوف العميقة تعم دول الخليج من أن السوريين الموالين للأسد سيسعون للتسلل إلى الخليج للانتقاء, وبدأت بصورة عاجلة عمليات التدقيق وفحص المسافرين السوريين إلى الخليج، وأصبح من الصعب على السوريين الحصول على تصاريح عمل أو تجديد تصاريح الإقامة.

لم تتغير السياسة بعد في قطر, المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص, وتشعر ببالغ القلق إزاء احتمال رد الموالين للأسد, واستمرت الشائعات في الخليج على مدى السنوات الثلاث الماضية حول مشتبه بهم في الانضمام لخلايا إرهابية قبض عليهم بهدوء احتجزوا، وذلك على الرغم من عدم إلقاء الضوء بصورة علنية على عدم وجود دليل مباشر على وجود مؤامرة من جانب مؤيدي الأسد.[1]

[1] **مايكل ستيفنز، أزمة المهاجرين: لماذا لا تسمح دول الخليج باستقبال السوريين معهد الخدمات الملكية المتحدة- الدوحة 8 سبتمبر/ أيلول 2015**
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150908_why_gulf_states_are_not_letting_syrians_in اطلاع 2017/4/9.

خلاصة الفصل:

لا يزال أكثر من **95** في المئة من اللاجئين السوريين يتواجدون في خمس دول إقليمية: لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر .و هذا ليس بالحل النهائي بل يعد هروبا من الواقع الذي تفرضه صراعات البيئة الدولية و إذا لم تضبط .

هذه الأزمة، سوف يكون للضغوط المتزايدة في المجتمعات المضيفة تأثير سلبي على المستوى الإقليمي، على الصعيدَين الإنساني والأمني, الأمر الذي سيضع مزيداً من العراقيل أمام الجهود الهادفة إلى نشر الاستقرار في المنطقة ومحاربة التطرف.

فمن واجب كل فرد أو هيئة حكومية أو منظمة عالمية أن تبادر بالحل السلمي لا التدخل في احد أطراف الصراع فهذا ما يزيد الأمر تعقيدا .

الفصل الثالث

مقدمة الفصل :

ازدادت وتيرة اللاجئين السوريين الذين يعبرون البحر وتوقعت الأمم المتحدة أن يصل عددهم إلى **850** ألف شخص في نهاية سنة **2015** وكانت موجات اللجوء خارج سورية بدأت منذ منتصف عام **2012 بعد** انتقال الثورة السورية إلى طور العمل المسلح حيث أدت إلى تزايد وتيرة اللاجئين السوريين إلى أكثر من **5** ملايين لاجئ خارج قطر سوريا أغلبهم يتمركزون في المناطق المجاورة , كما أن الاتحاد الأوربي و الغرب الأمريكي و غيره من مناطق العالم أخذت نصيبها من هذا الأخير .

وبحسب الأرقام الأوروبية الأخيرة و التي تغطي الربع الأول من عام **2014** فأن **16770** سوريا قد قدموا طلبات للجوء في دول الاتحاد الأوروبي في الشهور الثلاثة الأولى من عام **2014** مقارنة مع **19259**. طلبا سوريا في الربع الأخير من عام **2013** .وتستقبل الولايات المتحدة وكندا عددا محدودا من اللاجئين حيث استقبلت كل منهما في الربع الأول من عام 2014 ما مجموعه 562 طلب لجوء سوري فيما استقبلت في الربع الثاني من العام 533 طلبا .

كل هذه الأرقام في تزايد مستمر حيث وصل الآلاف من طالبي اللجوء حيث أدى هذا التدفق المستمر للاجئين السوريين على هذه المناطق من ضعف في الاقتصاد و ظهور العديد من المخاوف الأمنية التي تمس بأمن الدول و كذا العديد من الانعكاسات الإستراتيجية التي تعرقل سير العلاقات بين القوى الدولية

ما هي أبرز التداعيات الأمنية على كل من الاتحاد الأوربي , الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ؟

و كيف يؤثر اللاجئ السوري على اقتصاد الدول المضيفة ؟

و كيف نفسر التداعيات الإستراتيجية للاجئين السوريين على مستقبل العلاقات بين الدول ؟

هذا ما نفصله في الخطة التالية :

المبحث الأول : التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على القوى الدولية (الاتحاد الأوربي , الولايات المتحدة الأمريكية و كندا)

المبحث الثاني :التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين السوريين على القوى الدولية (الاتحاد الأوربي , الولايات المتحدة الأمريكية و كندا

المبحث الثالث : التداعيات الإستراتيجية لازمة اللاجئين السوريين على النظام الدولي

المبحث الأول : التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على القوى الدولية

في سياق تفاعل القوى الكبرى مع أزمة اللاجئين خصصت الدول الكبرى العديد من المبادرات و الإسهامات في تصدي مشاكل اللاجئين السوريين داخل دولها فدول الاتحاد الأوربي قدمت المليارات الدولارات كيد عون لحل أزمة اللجوء كما طالب الكونجرس الأمريكي الإدارة بمنح المزيد من الدعم المالي للسوريين الفارين من الصراع المسلح في سوريا , وكندا كذلك لم تسلم من تقديم العديد من الدعم المالي و غيره حيال اللجوء السوري .

بالرغم من أن كل الدول الكبرى تتضارب حول إشكالية انعكاس اللجوء السوري على الاقتصاد في دولها فهناك من شهد ارتفاعا في اقتصادياتها و استفاد بشكل كبير من هذا الأخير .

المطلب الأول : التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على الاتحاد الأوربي

خصص الاتحاد الأوروبي قرابة ملياري يورو لتعزيز أمن حدوده الخارجية وصرف مبالغ هائلة على مبادرات الهجرة مثل مراكز الاستقبال والاحتجاز في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي كإجراء استباقي للتعامل مع حالات المهاجرين قبل توافدهم. وبالمقابل، لم يُستَخدَم من ذلك المبلغ أكثر من **17%** منه (**700 مليون يورو**) في جانبي إعادة توطين اللاجئين ودمجهم, كما أن القدر الأكبر من هذه المساعدات للاجئين السوريين مكرَّس إلى الإغاثة الطارئة، وحتى سبتمبر **2015** تجاوزت قيمة المساعدات التي قدمتها المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء فيها **4.2 مليار يورو** عدا عن مساعدات أخرى وعدت بتقديمها ولذلك فقد أصبحت استمرارية المساعدات على المحك بعد خفض مساعدات برنامج الأغذية العالمي في الدول المضيفة الإقليمية وما يصاحبه من أثر عميق على عائلات اللاجئين .[1]

تعد أزمة تدفق اللاجئين السوريين التي تعاني منها الدول الأوربية هذه الفترة من أكبر التحديات التي تواجهها , فقد أدت هذه الأزمة إلى التأثير على اقتصاديات الدول الأوروبية , و

[1] **هاني سليمان السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية**

الإثنين 29/أوت/2016 -تاريخاطلاع2017/04/19ن40345/http://www.acrseg.org

ذلك بالسلب و الإيجاب و هذا ما يوضحه تعامل الدول الأوروبية مع هذه الأزمة فهماك دول تبدي تسامحا حيال استقبال أعداد أضافية من اللاجئين مثل ألمانيا في حين أن هناك دولا تظهر قلقا و هذا راجع إلى مستواها الاقتصادي حيث هناك دول مثل ألمانيا و السويد ذات اقتصاد و مزدهر ترحب باللاجئين و نسنبل منهم أعداد كبيرة , فالسويد مثلا قبلت خلال سنة **2014** حوالي **30 ألف** طلب لجوء نفس الأمر بالنسبة لألمانيا حيث لا توجد مخاوف من المبالغ التي ستصرف على اللاجئين و لا تأثيرهم على الاقتصاد بل العكس , بعض الخبراء يؤكدون حاجة الاقتصاد الألماني لدماء شابة من المهاجرين

وتعاني هذه الدول من ضغوطات أكبر من الدول الأخرى، وهي الدول الحدودية مثل اليونان، إيطاليا، إسبانيا، وحاليًا المجر؛ حيث تصل إليهم أعدادًا كبيرة من اللاجئين، وإن كان أغلبهم لا يودون البقاء بل يعتبرون هذه الدول كمحطة للتنقل داخل أوروبا بسبب الامتياز الذي تمنحه لهم **اتفاقية الشنغن**، إلا أن هذه الدول تواجه ضغطًا كبيرًا على حدودها، فبعضها، مثل إيطاليا، أصبح ملزمًا بتبني عمليات إنقاذ مكلفة على سواحلها، وأخرى وجدت نفسها مضطرة لبناء معسكرات أماكن احتجاز ومخيمات لإيواء هؤلاء اللاجئين ريثما يغادرون إلى وجهتهم التي يريدون الوصول إليها، خصوصًا أن هذه الدول تعاني من ضائقات مالية واقتصاديات متعثرة، لهذا السبب نجد أنها تفرض الكثير من القيود لدخول اللاجئين والمهاجرين إليها.

تحولت مشكلة اللاجئين إلى أوربا من أزمة إنسانية إلى أزمة اقتصادية تهدد بتفكك الاتحاد الأوربي حيث دفع مشكل اللاجئين ببريطانيا إلى زيادة رغبتها في الانسحاب من الاتحاد وقد أوضح آخر استطلاع للرأي في **2015** أن أغلبية البريطانيين (**51%**)و لأول مرة يفضلون الخروج من الاتحاد الأوربي , و هذا راجع إلى مجموعة من الأسباب كان أهمها مشكلة اللاجئين التي تواجه المجتمع البريطاني , فبريطانيا ترى أن قوانين الاتحاد الأوربي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها , هؤلاء الذين أثروا على مستوى المعيشة و النسيج الاجتماعي و هم يشكلون عبئا ماديا على الخدمات العامة كالتعليم و الصحة لتبلغ قيمة (**3.67**)**مليار** جنيه إسترليني سنويا , و قد طالبت

بريطانيا بوضع آلية للتحكم في حركة المهاجرين الوافدين أليها في بلدان أوروبا ألا أن مطالبها لم تنفذ .[1]

ومن جهة أخرى نجد المثل الألماني في استقباله لعدد هائل من اللاجئين حيث يستفيد هذا الأخير من الهجرة عامة واللاجئين السوريين على وجه الخصوص مما تتوفر لديهم الفئة الشبابية أكثر من غيرها وهذا ما يخدمها في اقتصاد البلاد بشكل كبير فألمانيا لديها دوافع متعددة لاستقبال اللاجئين، فإضافة إلى الدافع الإنساني المحض هناك مصلحة سكانية واقتصادية يحلها مئات الآلاف من اللاجئين من أصحاب المهن والحرف والمهرة من حملة الشهادات موقع روسيا اليوم يرجع أحد الأسباب "لمحاولة ضخ دماء جديدة في مجتمع يعاني من حالة شيخوخة مزمنة، لم تفلح معها إجراءات الحكومة في الحد منها بتشجيع زيادة النسل ورفع معدل الولادات"، مقدما إحصائيات محددة تثبت ما ذهب إليه، منها "انخفاض عدد السكان، وانخفاض عدد المواليد، وسط تقديرات بأن عدد سكان ألمانيا الذي بلغ **80.8** مليون نسمة عام **2013**، مرشح للتراجع إلى **67.6** مليونا عام **2020**."

يعترض البعض على فرضية شيخوخة المجتمع الألماني والحاجة لضخ دماء جديدة من منطلق أن ألمانيا كانت ستختار من يدخل من حيث الفئات العمرية أو المؤهلات والمهارات، وهو ما لم يحدث، حيث فتحت الأبواب على مصراعيها لاستقبال الجميع دون تمييز, وفي هذه الجزئية تحديدا ترد المنظمات الاقتصادية في ألمانيا بترحيبها بتصريح ميركل بأن ألمانيا ستتغير مع هجرة السوريين إليها، لأنها بحاجة إلى مليون ونصف مليون عامل في المجالات الزراعية والصناعية والخدمات، وأن هجرة السوريين إليها بنسبة مليون لاجئ سيؤمن اللاجئون السوريون سبعمئة ألف فرصة عمل في ألمانيا براتب تبلغ قيمته ألف يورو في الشهر، أي نصف ما يتقاضاه العامل الألماني والمجنسون الأتراك وغيرهم[2].

---

[1] **بوكرش فاطمة الزهراء – الموقف الأوروبي من الحراك الثوري العربي و أثره على السياسة الأمنية الأوروبية (إشكالية الهجرة أنموذجا) مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر غير منشورة . الجزائر كلية الحقوق و العلوم السياسية بالجلفة 2015 /2016 ص155**

[2] **إبراهيم حمامي ، الوجه الآخر للجوء السوري لأوروبا : 10/9/2015 ، اطلاع 2017/04/17**

يختلف الكثيرين و يؤيد البعض بأن اللاجئين نعمة على ألمانيا يقول مؤيدو " اللاجئين نعمة للبلاد " إن مجتمع الشيخوخة في البلاد في حاجة ماسة إلى اللاجئين العمال الشباب للتعويض عن الملايين من الألمان المتقاعدين. حوالي ثلث المهاجر واللاجئين الذين دخلوا ألمانيا في عام **2015** هم دون سن **25** عاما وسيساعد عملهم في الحفاظ على نظام المعاشات التقاعدية السخية والمنافع التي يتمتع بها الألمان إن تكامل اللاجئين قد يكون مكلفا بالنسبة لألمانيا على المدى القصير، لكن مساهمات اللاجئين سوف تفوق تكاليف بدء العمل هذه بعد بضع سنوات، مما يجعل الاقتصاد الألماني أفضل حالا وتمشيا مع هذا التفكير، وجدت دراسة حديثة للمعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (ديو)، وهو مركز أبحاث في برلين، أن الأثر الصافي لتدفقات اللاجئين على الاقتصاد الألماني سيكون إيجابيا في أي حال، مع فوائد تفوق تكاليف الاقتصاد بالفعل بعد خمس إلى عشر سنوات. [1]

تفيد تقارير صندوق النقد الدولي التقرير بأن اقتصاد ألمانيا يمكن أن يتحسن إذا ساعدت البلاد على دمج اللاجئين في سوق العمل وقال صندوق النقد الدولي أنه يتعين على ألمانيا تسريع الإصلاحات الهيكلية لتعزيز إمكانيات النمو من خلال توسيع مشاركة اللاجئين والنساء والعمال المسنين في سوق العمل وقال التقرير "أن هناك سياسات إضافية لدمج الموجة الحالية , من اللاجئين في سوق العمل، وتوسيع فرص توظيف النساء على أساس التفرغ، وتمديد حياة العمل[2]

---

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/10/

[1] **Burden or Blessing? The Impact of Refugees on *Author:* Victoria Rietig**
Published: April 12, 2016 Market Germany's Labor
http://www.aicgs.org/publication/burden-or-blessing-the-impact-of-

اطلاع 7201/04/25

[2] **http://www.aljazeera.com/news/2016/05/imf-refugees-hold-key-germany-**
Source: Al Jazeera and agencies economic-growth-160510092826425.html
10 MAY 2016 اطلاع 2017/04/19

المطلب الثاني : التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على الولايات المتحدة الأمريكية

من المرجح أن يكون أكبر تأثير فوري لترامب على برنامج إعادة توطين اللاجئين في الولايات المتحدة، التي تُعد أكبر اقتصاد في العالم في الوقت الراهن, وقد وعد ترامب بتعليق قبول اللاجئين من عدة دول ذات أغلبية مسلمة بما في ذلك سوريا . ويستطيع ترامب أيضاً خفض مساهمة الولايات المتحدة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تعتمد حالياً على الولايات المتحدة لتوفير **40** %من تمويلها. ومن غير المرجح أيضاً أن يظهر نفس القيادة التي يتمتع بها أوباما من حيث مناشدة الدول الأخرى والقطاع الخاص لتمويل الاستجابات لأزمات اللاجئين ..[1] , وتعهد منع الشركات من تصدير "يد عاملة غير مكلفة" وأيضاً "فرض شرط مطلق بإعطاء الأولوية لتوظيف عمال أمريكيين , وأعلن ترامب في خطاب تنصيبه أن على البلاد "حماية نفسها من الدول الأجنبية التي تحاول القضاء على وظائفنا. [2]

كما كشف المرسوم الذي وقعه دونالد ترامب حول الهجرة في نهاية يناير حيث يأمر فيه أولاً بطرد من لا يحملون أوراق إقامة قانونية من مرتكبي الجنح والمشتبه بهم. وهي شريحة أكبر من تلك التي استهدفها باراك أوباما، الذي أمر بطرد المجرمين وأصحاب السوابق .[3]

و لم يلبث حتى أن تلقى هذا المرسوم العديد من التنديد بهذا الأخير خاصة أصحاب المؤسسات الاقتصادية و المالية ,وتلقى معارضو هذه الإجراءات دعماً من العديد من أرباب الشركات في قطاع التكنولوجيا الأمريكي الذي يوظف آلاف المهندسين الأجانب , حيث أكد الاقتصاديون في العديد من الدراسات بأن الاقتصاد الأمريكي يستفيد بشكل كبير من الهجرة حيث أكد "نيل كاشكاري"رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في "مينيابوليس"، بإن الهجرة تمثل

---

[1] **اتجاهات الهجرة الواجب ترقبها في عام 2017 محررة شؤون الهجرة أوكسفورد، 21 ديسمبر 2016 ، اطلاع 2017/4/16 https://www.irinnews.org/ar/**

[2] **مرسوم ترامب حول الهجرة: العمال الأجانب عامل أساسي لنمو الاقتصاد الأمريكي تاريخ النشر 05/02/2017 الاطلاع 18 04/2017ا h.*nttp://www.*akhbaralaanet/business**

[3] **خفض الهجرة قد يبطئ نمو الاقتصاد الأمريكي15/فبراير 2017 اطلاع http://www.elkhabar.com/press/article/11840 /2017/04/2714/**

مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة , وأضاف عضو مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في خطاب بجامعة "هاملين"، اليوم الجمعة، أنه بدون المهاجرين إلى الولايات المتحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سوف يتباطأ مقارنة بالفترة الماضية وتابع "كاشكاري": "يمكننا إما قبول نمو اقتصادي أبطأ، أو دعم زيادة المواليد في البلاد رغم التكلفة المرتفعة لذلك الخيار، أو دعم الهجرة إلى البلاد .[1]

و في السياق نفسه حذرت رئيسة الاحتياطي الفدرالي الأميركي "البنك المركزي،" الديمقراطية جانيت يلين ، من أن فرض قيود على الهجرة، وهو ما ينوي فعله الرئيس دونالد ترامب على ما يبدو، يمكن أن يبطئ النمو الاقتصادي الأميركي المتباطئ أصلا, ونقلت فرانس برس عن يلين قولها، في أول لقاء لها مع لجنة من الكونغرس منذ تنصيب ترامب" إنه مع ارتفاع نسبة كبار السكان بين السكان الأميركيين، شكل وصول عمال مهاجرين من الخارج عاملا مهما في الحفاظ على توسع الاقتصاد , ورفضت يلين التعليق على سياسات ترامب إزاء الهجرة، لكنها قالت "لقد تراجع نمو القوة العاملة النشيطة في الولايات المتحدة. هذا أحد الأسباب التي جعلت اقتصادنا يتقدم بوتيرة بطيئة والهجرة كانت مصدرا مهما في نمو القوة العاملة ." ,وأضافت "وبالتالي فأن إبطاء وتيرة الهجرة سيبطئ على الأرجح وتيرة نمو الاقتصاد"، واصفة النمو الذي حققه الاقتصاد الأميركي في السنة الماضية وبلغ **1,9%** بأنه "مخيب للآمال" , كما شددت على تراجع الإنتاجية، أي قدرة العمال على إنتاج السلع والخدمات، وقالت "لدينا نسبة كبيرة من المسنين ونمو القوى العاملة بطئ نسبيا، ونمو الإنتاجية في السنوات الماضية كان بطيئا جدا.[2]

أكد خبراء الاقتصاد بقولهم إن مضاعفة النمو وإيجاد **25 مليون** وظيفة بحلول **2027** لا يتوافقان مع فرض قيود على الهجرة ,. وأوضحت كبيرة اقتصاديي وزارة العمل السابقة جنيفر هانت، أن "الوسيلة الوحيدة لإعطاء هذه التصريحات معنى بالنسبة إلى خبير اقتصادي هي من

[1] عضو الاحتياطي الفيدرالي : الهجرة مصدر مهم لنمو الاقتصاد الامريكي الاطلاع 2017/04/27
https://www.mubasher.info/news/3094518

[2] خفض الهجرة قد يبطئ نمو الاقتصاد الأمريكي الخبؤ اونلاين تاريخ الاطلاع :2017/04/27
http://www.elkhabar.com/press/article/118402/

خلال زيادة عدد السكان وكانت هانت التي تعمل حالياً في "جامعة راتغرز" ضمن لجنة لـ "أكاديمية العلوم الوطنية" كشفت أن الهجرة عامل مفيد للاقتصاد الأمريكي على المدى الطويل وأن "آثارها السلبية محدودة أو لا تذكر" على معدلات التوظيف أو رواتب العمال المحليين ' وأكدت أن المهاجرين كانوا ثلث أصحاب براءات الاختراع التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بين **1990 و2000**.

يقول كبير خبراء الاقتصاد لدى "بانثيون ماكروايكونوميكس" إيان شيبردسون، إن أهداف ترامب "لا يمكن تحقيقها أبداً" نظراً للحجم الحالي للقوى العاملة في الولايات المتحدة , و أكدت شيبردسون "لا يوجد عدد كاف من القوى العاملة للقيام بذلك"، مشيراً إلى أن أرباب العمل يجدون صعوبة متزايدة في ملء الوظائف الشاغرة خصوصاً إذا مضى ترامب قدماً في خطته الشاملة للبنى التحتية ...

ويقول بن زيبيرر من معهد "إيكونوميك بوليسي إنستيتيوت" إن نمو الهجرة سيكون عاملاً في غاية الضرورة، خصوصاً وأن أميركياً من أصل أربعة سيتجاوز **ال65** في السنوات العشر المقبلة, ويوضح هذا الخبير على مدونته أن الحل الوحيد لشغر الوظائف الـ **25** مليوناً التي يعتزم ترامب إنشاءها بحلول عشر سنوات هي بالسماح بقدوم مهاجرين أو بالطلب من العاملين الاستمرار في العمل لسنوات أطول. وأضاف أن عدد اليد العاملة من المهاجرين يقارب حالياً **25 مليون** شخص وهي "جزء لا يستهان به من اقتصادنا .[1]

المطلب الثالث : التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على كندا

تختلف كندا عن غيرها من الدول فهي تستفيد بشكل كبير من تدفقات اللاجئين لأنهم يعملون على رفع اقتصادها بشكل كبير فقد قررت الحكومة الكندية واتخذت عدة قرارات تنفيذية جديدة بخصوص اللاجئين السوريين فهي قامت بالعديد من المبادرات منها :

[1] **مرسوم ترامب حول الهجرة: العمال الأجانب عامل أساسي لنمو الاقتصاد الأمريكي**

05 /02/2017 اطلاع 2017/04/18
http://www.akhbaralaan.net/business/2017/2/5/

توطين **25 ألف** لاجئ قبل نهاية **2015** كفالة حكومة , فتح المجال لقبول عدد أكبر من خلال برنامج الكفالة الخاصة , إعادة تفعيل برنامج الضمان الصحي المؤقت لطالبي اللجوء و للاجئين لحين الحصول على الضمان الصحي الدائم من المقاطعات الكندية , تخصيص **100 مليون دولار** كندي لدعم النقاط السابقة و تخصيص **100 مليون** دولار أخرى لدعم اللاجئين السوريين عن طريف مفوضية الأمم المتحدة للاجئ .[1]

الشيخوخة السريعة وتضاؤل عدد السكان في سن العمل, و نقص في اليد العاملة في العديد من القطاعات ,كلها نقاط تعطي القابلية الكبيرة للحكومة الكندية حيث تتوقع هيئة الإحصاء الكندية أن يكون عدد الكنديين الذين يبلغون من العمر **65** عاما أو أكثر بحلول عام **2030** قريب من واحد من كل أربعة أشخاص وفي نفس الإطار الزمني سينخفض عدد السكان في سن العمل بأكثر من **10**%, وتدرك غرفة التجارة في هاليفاكس حاجتها إلى العمال الشباب، ودعت إلى زيادة في عدد القادمين الجدد في عام **2014**.[2]

وقال كريم **العسال الباحث في لجنة المؤتمرات** أنه بدون المهاجرين تواجه كندا نقصا في اليد العاملة، وقاعدة ضريبية أصغر وزيادة الضغط على نظامنا الطبي وصناديق المعاشات التقاعدية في الواقع، في غياب مستويات عالية من الهجرة، فإن سكان كندا سوف يتقلص، وسوف يعاني اقتصادنا، ومستوى معيشتنا سوف تنخفض وأشار العسال إلى أنه عندما أطلقت كندا "نظام النقاط" الخاص بالمهاجرين في عام **1967**، جعلت البلاد رائدة عالمية في الهجرة الاقتصادية وقال العسال: "هناك حاجة إلى نهج متعدد الأوجه للتغيير يتضمن جميع المستويات الثلاثة للحكومة

---

[1] **كندا و قضية اللاجئين السوريين (قرارات جديدة) 9 نوفمبر2015 اطلاع 2017/04/19**

https://www.facebook.com/canadagates/posts/1073743892659693

[2] **How Syrian refugees will help the Canadian economy**

http://tvo.org/article/current-affairs/shared-values/how-syrian-refugees-will-help-the- canadian- Published on May 25, 2016 by Rignam Wangkhang اطلاع 2017/04/27

وأصحاب العمل والمجتمعات المحلية والمهاجرين وغيرهم من أصحاب المصلحة لتحديث برنامجنا الوطني للهجرة وحرق طريق جديد."[1]

وأخيرا يؤكد جون مكالوم أن الهجرة لها دور مهم في المحافظة على القدرة التنافسية لبلاده على صعيد الاقتصاد العالمي , ويعتقد بالفعل بأن استقبال كندا مزيدا من المهاجرين سيكون سياسة جيدة لأسباب سكانية.[2]

Syrian Refugees Will Boost Economy In Canada's Have-Not Regions, Experts Say Daniel Tencer[1] http://www.huffingtonpost.ca/2015/11/26/refugees-economy-canada_n_8658076.html

اطلاع 11/30/2015 2017/04/28

[2] كندا تقرر استقبال 300 ألف مهاجر في 2017

http://www.aljazeera.net/news/international/2016/11/1/201

المبحث الثاني : التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين على القوى الدولية

لم تتأثر الدول المجاورة وحدها من تدفقات اللجوء السوري فالقوى الدولية هي كذلك أخذت نصيبها من اللاجئين السوريين حيث عرفت موجات لجوء بنسب متفاوتة حسب المقصد و التكاليف فالاتحاد الأوربي شهد ما يزيد عن **800** ألف لاجئ سوري و أمريكا ما يزيد عن **10 آلاف** لاجئ بينما كندا استقبلت و لتزال تستقبل **40000** سوري , كل هذه الأرقام في تزايد مستمر جراء الهروب من ويلات الحرب ما جعل الدول تشكي من العديد من المخاطر الأمنية و التهديدات التي تتنامى و الدول الكبرى من انتشار الإرهاب و ظهور الإسلاموفوبيا و غيرها من المخاوف الأمنية التي تهدد أمن الدول .

المطلب الأول : إحصائيات و استقبال اللاجئين في الدول الكبرى

الفرع الأول اللاجئين السوريين في الاتحاد الأوربي :

تشير معطيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنّ اللاجئين السوريين يشكلون أكثر من ثلث العدد الكلي من اللاجئين في العالم (**34 %**)وهذه النسبة تنمّ عن حجم الكارثة في سورية وحجم معاناة الشعب السوري، وقد استقبلت أوروبا منهم **897** ألفًا حتى كانون الأول **2015** بعد أن ارتفع هذا العدد من**235** ألف في غضون عام واحد فقط[1]

لم تتفق دول الاتحاد على موقف واحد تجاه القضية حيث كشفت عن اختلاف مواقفها بما يخدم مصالحها من أمن و استقرار اجتماعي و اقتصادي و غيرها من المبادئ حيال التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين يُمكن تناوله على النحو التالي :

استيعاب كامل: وهي السياسة التي تبنتها ألمانيا التي أعلنت أنها ستمنح إقامة مؤقتة لجميع اللاجئين.

[1] **عبد الله تركماني واقع اللاجئين السوريين في أوروبا ومشكلاتهم نوفمبر 2016 http://harmoon.org/archives/2771 تاريخ الاطلاع 2017/04/01**

استقبال حذر: على غرار موقف كلٍّ من فرنسا وبريطانيا، ويرجع تغير الموقف الفرنسي والبريطاني حيال استقبال اللاجئين إلى الضغوط الداخلية التي تعرضت لها الحكومتان.

الاكتفاء بالمساعدات: وهو ما بدأت دول مثل الدنمارك في اتخاذ خطوات إجرائية بشأنه؛ حيث أعلنت نيتها تقديم مساعدات تصل إلى عشرة ملايين و**476** ألف دولار.

استقبال مشروط: إذ اشترطت بعض الدول أن يكون اللاجئون مسيحيين، على غرار بولندا وسلوفاكيا والتشيك، وهو الموقف ذاته الذي تبنته المجر، في حين منحت قبرص الأولوية للمسيحيين[1]

تم انتشار اللاجئين على مستوى الدول الأوروبية بأعداد غير متساوية , و هذا راجع الى طبيعة الظروف و سهولة التنقل و تم التقسيم كالتالي :

فرنسا وافقت على استقبال **300** ألف لاجئ سوري, ألمانيا وافقت على استقبال مليون لاجئ سوري ,ايطاليا نصف مليون سوري ,صربيا 100 ألف لاجئ , بولندا 100 ألف , هنغاريا 100 ألف, النمسا 300 ألف لاجئ , السويد نصف مليون لاجئ , النرويج نصف مليون , الدانمارك نصف مليون , بلجيكا وافقت على استقبال **100** ألف لاجئ أوكرانيا **100 ألف** لاجئ , تشيكيا **100 ألف** لاجئ , اسبانيا **200** ألف لاجئ [2]

الفرع الثاني : اللاجئين السوريين في الولايات المتحدة الأمريكية

تشير إحصاءات وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة استقبلت 29 لاجئا سوريا في العام **2011** و **31** في العام **2012** و **36** في العام **2013 و 105** في العام **2014** و **1682** في

[1] **في قضايا و التحليلات التعليقات على بُعْدٌ سياسيٌّ: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين مغلقة المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية17سبتمبر,2015 اطلاع :2017/04/16 http://rawabetcenter.com/archives/12475**

[2] **تفاصيل توزيع اللاجئين السوريين كما قررت الدول الأوروبية http://www.babnet.net/festivaldetail-111184.asp اطلاع Vendredi 04 2017/4/9 Septembre 2015**

العام **2015**, و ما لبثت أمريكا حتى أن ساهمت كغيرها من دول العالم بالمبادرة تجاه اللاجئين السوريين .[1]

أعلنت الولايات المتحدة أنها أنهت اليوم **الاثنين 29/ أوت 2016** استقبال **10 آلاف** لاجئ سوري سبق وقررت قبولهم خلال هذه السنة المالية، وذلك قبل أكثر من شهر من الموعد المحدد لاستقبالهم جميعا .وقالت **سوزان رايس مستشارة الأمن القومي** في بيان "نيابة عن الرئيس وإدارته، أرحب بحرارة بكل واحد من الواصلين السوريين إلى أراضينا، وكذلك بالعديد من اللاجئين الآخرين الذين أعيد توطينهم هذا العام من جميع أنحاء العالم."

أضافت سوزان رايس بقولها "أعلن بسرور أننا حققنا هدف العشرة آلاف قبل أكثر من شهر من الموعد الذي كان محددا" في الثلاثين من سبتمبر أي نهاية السنة المالية، مؤكدة وصول اللاجئ السوري العشرة آلاف في اليوم المحدد كما تقول بـإن العدد يمثل "زيادة بمقدار ستة أضعاف عن العدد في العام الماضي"، ووصفت ذلك بأنه "خطوة مفيدة نأمل في أن نبني عليها ."، وأشارت إلى أن قبول اللاجئين هو فقط "جزء صغير من جهودنا الإنسانية الأوسع في سوريا والمنطقة."[2]

الفرع الثالث : اللاجئين السوريين في كندا

ينقسم اللاجئون السوريون القادمون إلى كندا إلى شريحتين الأولى هي التي كَفِلت الدولة الكندية مجيئهم وتأمينهم ومأكلهم ومدارس أبنائهم وكل ما يحتاجون إليه لبدء حياتهم الجديدة في كندا، ما سيخفف عليهم الكثير من المصاعب، والشريحة الثانية الذين كَفِلهم أفراد وجمعيات ومنظمات، وعليهم الاهتمام بأنفسهم لتأمين احتياجاتهم الحياتية وبدء مسيرتهم في مجتمعهم الجديد .[3]

---

[1] **البيت الأبيض :أمريكا استقبلت 10آلاف لاجئ سوري 2016/08**
%http://www.akhbaralaan.net/news/wod/2016/8/30/ تاريخ الاطلاع 2017/04/02

[2] **أمريكا تفي بوعدها..وتستقبل 10 آلاف لاجئ سوري قبل الموعد المحدد30/08/2016 تاريخ الاطلاع 2017/4/ http://alarab.qa/story/952830/14**

[3] **ابراهيم الغريب هكذا تستقبل كندا آلاف اللاجئين السوريين السبت، 16/ ديسمبر/2015**
http://www.alhayat.com/Articles/12715892/ تاريخ الاطلاع :2017/04/03

وقد نجحت الحكومة الكندية بدورها في إعادة توطين **25000** لاجئ سوري في نهاية **فبراير 2016** وقد أعلنت بأنها بحاجة إلى موارد وخطة طويلة الأجل لكندا للترحيب بجميع اللاجئين وقد رد الكنديون على هذه المأساة بتعبير ساحق عن حسن النية من خلال عروض لرعاية اللاجئين ومساعدتهم. وترحب منظمة العفو الدولية بإعلان الحكومة أنها وصلت إلى هدفها المتمثل في إعادة توطين اللاجئين السوريين المطلوبة أرقامهم .[1]

أعلن وزير الهجرة الكندي جون ماكولوم إن بلاده تريد استقبال **300** ألف لاجئ في العام **2017** على غرار السنة الجارية، على أن يكون عدد اللاجئين اقل من المهاجرين وذلك لأسباب اقتصادية, إلا أن هذا العدد اقل بكثير من التوقعات بعد أن أشار تقرير نشر الأسبوع الماضي إلى اقتراح بزيادة عدد المهاجرين إلى **450** ألفا سنويا ,وكان ذلك من شانه أن يؤدي إلى زيادة عدد سكان كندا ثلاثة أضعاف بحلول نهاية القرن الحالي[2].

المطلب الثاني : التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين السوريين على الاتحاد الأوربي

التوافد الكبير للاجئين السوريين نحو أوربا أسفرت عنه عدة مشاكل تتخوف منها دول الاتحاد و التي تتمثل في العديد من التهديدات أبرزها ما تعرّضت أليه أوروبا لأوّل عمليّة إرهابيّة في **11 آذار 2004** حين تمّ تفجير أربعة قطارات في مدريد عاصمة إسبانيا، ما أدّى إلى مقتل **191** شخصًا، وقد اتّهمت إسبانيا آنذاك تنظيم القاعدة بالحادث.

العاصمة الفرنسيّة باريس هي كذلك مسرحًا كبيرا لهجمتين إرهابيّتين في العام **2015** أدّتا إلى مقتل **140** شخصًا، الأولى في جانفي على صحيفة تشارلي إيبدو، والثّانية في نوفمبر(هجمات باريس) حين هاجم ستّة إرهابيين مواقع عديدة في العاصمة في توقيت واحد. في العام **2016**، تعرّضت مدينة "نيس" إلى عمل إرهابي وقع ضحيّته **84** شخصًا، تبعته حادثة ذبح الكاهن جاك

[1] http://takeaction.amnesty.ca/ea-action/action?ea.client.id=1770&ea.campaign.id2017 Amnesty International Canada

[2] كندا تريد استقبال 300 ألف مهاجر في 2017 _https://www.annahar.com/article/4923

هامل داخل كنيسة في النورماندي. وقد أعلن تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام (داعش) مسؤوليّته عن هذه الهجمات.

كما أنّ بريطانيا لم تسلم أيضًا من الإرهاب. ففي **كانون الأوّل 2015**، قام رجل بطعن ثلاثة أشخاص في قطار الأنفاق في لندن، وقد صنّفت الشّرطة هذه العمليّة على أنّها إرهابيّة,قطار الأنفاق أيضًا كان مسرحًا لأربع هجمات منسّقة نفّذها أربعة انتحاريّين في العام **2005** ما أدّى إلى مقتل **52** شخصًا، وقد تبيّن آنذاك أنَّ المنفّذين متعاطفون مع تنظيم القاعدة,وبحسب رئيس الوزراء البريطاني فإنَّه خلال العام **2015**، تمّ إحباط ست محاولات إرهابيّة استهدفت إحداها الملكة إليزابيث. وضرب الإرهاب أيضًا الدّانمارك في شباط **2015**، حين قام رجل بإطلاق النّار في معرض لحرّيّة التّعبير في كوبنهاغن، أدّى إلى مقتل شخص وجرح ثلاثة عناصر من الشّرطة، ثمّ هاجم كنيس يهودي وقتل شخصًا وجرح شرطيّين .[1]

أن احتمالية زيادة نسبة الإرهاب والعنف فى الدول الأوروبية خاصة بأن هؤلاء اللاجئين ينتمون لدول إسلامية وتلك الدول توجد بها جماعات إرهابية مختلفة منها داعش على سبيل المثال فربما تسلل هؤلاء المحاربون مع اللاجئين ,وعلى مر التاريخ ساهمت ظاهرة اللاجئين فى تكوين الجماعات الإرهابية مثل طالبان فى أفغانستان وكذلك جماعات الشباب فى الصومال ,إلا أنه لابد من الإشارة إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة والتى توجد فى أوروبا من سنين والتى تدعو إلى الجهاد فى سوريا والعراق ورفعة شأن الدين الإسلامي والمسلمين لم تقم بين يوم وليلة ولكنها جاءت نتيجة فقدان الانتماء وعدم الشعور بالاحتواء داخل الدول الأوروبية , ومع هجمات باريس الأخيرة فى عام **2015** جاءت النتائج الأولية للتحقيقات لتؤكد بأن الجماعات الإرهابية متمثلة فى داعش على الأخص قد استغلت عمليات نزوح اللاجئين لتشكل خلايا نائمة بينهم وتصل إلى أوروبا لتقوم

[1] **رولان مرعب تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا وأبعادها 8 - تشرين 2016 https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content تاريخ الاطلاع : 2017/04/11**

بتنفيذ إعتداءات إرهابية في مختلف أنحاء القارة الأوروبية فنتيجة لما يعانيه البعض من تهميش واضطهاد وعنصرية يتجهون إلى الاشتراك والانضمام لمنظمات إرهابية .[1]

المطلب الثالث : التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين السوريين على الولايات المتحدة الأمريكية :

لكن مقاول العقارات النيويوركي ترامب غير نبرته عقب وقوع الهجوم على ملهى ليلي في مدينة أورلاندو بولاية فلوريدا الجنوبية في حزيران / يونيو الماضي، وبدأ يدعو إلى منع إصدار تأشيرات الدخول بشكل مؤقت لمواطني الدول التي لها سجل إرهابي ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية .

وعلى الرغم من أن الأفكار الأخيرة التي طرحها تحظر دولا بعينها، يقول بعض خبراء الهجرة إنها ما زالت تستهدف المسلمين بشكل غير عادل , فقد أشار محامي الهجرة من ولاية فرجينيا، حسن احمد، إلى انه يبدو أن سياسة ترامب تعزز تصاعد المد العنصري المعادي للأجانب وهو مد يستهدف المسلمين بشكل رئيس خصوصا فيما يخص "الاختبار الإيديولوجي".

من جانبه، يقول **كيفن جونسون، عميد معهد ديفس للقانون في جامعة كاليفورنيا** ، إن مبدأ إجراء اختبارات إيديولوجية يحاكي حقبة الحرب الباردة واستخدام قوانين الهجرة لمراقبة عقائد القادمين إلى الولايات المتحدة . وفي حقيقة الأمر، فإن ترامب أشار فعلا إلى القوانين واللوائح التي كانت سارية المفعول إبان الحرب الباردة في كلمته الأخيرة، إذ قال "لقد تأخرنا في تطوير اختبار تدقيق جديد ملائم للتحديات التي تواجهنا اليوم .إضافة لذلك، تصنف الولايات المتحدة كلا من إيران والسودان وسوريا باعتبارها دولا ترعى الإرهاب [2] , بينما لم تتضح بعد الدول التي ستشمل

---

1 ياسمين أيمن محمد عبدالله السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين " دراسة حالة اللاجئين السوريين" الفترة الدراسية (2011 – 2016) نشرت بواسطة:المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات المتخصصة http://democraticac.de/?p=3380 الاطلاع : 12/ 2017/04

2 ؟ كورتني سوبرامانيان من هم المشمولون بخطط ترامب حول حظر الهجرة ؟ بي بي سي – واشنطن
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/08/160816_usa_trump_who_will_be_banned
أغسطس 2016 الاطلاع 2017/04/20

بحظر ترامب المؤقت، قال مسؤول في حملته الانتخابية لبي بي سي إنه يجب النظر إلى القوائم التي أعدتها الإدارة الأمريكية الحالية للدول ذات الارتباطات بالإرهاب .

على صعيد متصل قال **وزير الأمن الداخلي الأمريكي جيه جونسون** إن الوزارة تضع خططا في الوقت الحالي لاستقبال عشرة آلاف لاجئ سوري على الأقل في العام القادم عن قلقهم من أن تؤدي هذه الإجراءات إلى دخول "إرهابيين" للولايات المتحدة قدم البيت الأبيض أول التزام أمريكي محدد بزيادة أعداد اللاجئين الذين تستقبلهم البلاد من سوريا. بحسب رويترز.

في السياق ذاته أعرب نائب أميركي جمهوري عن تخوفه من أن يؤدي استقبال الولايات المتحدة لعشرة ألاف لاجئ سوري إلى زيادة مخاطر دخول جهاديين إلى البلاد، مبديا تحفظا شديدا إزاء هذه الخطة. وحذر مايك ماكول رئيس لجنة الأمن الداخلي من إمكان تسلل جهاديين من تنظيم داعش بين اللاجئين الفارين من النزاع في سوريا.

وصرح ماكول في مقابلة مع برنامج "ذيس ويك" على شبكة "ايه بي سي" التلفزيونية "من وجهة نظر الأمن القومي إنا اخذ كلام تنظيم داعش حرفيا عندما قالوا سنستخدم ونستغل أزمة اللاجئين للتسلل إلى الغرب وهذا أمر مثير للقلق بالنسبة لي". وكان البيت الأبيض أعلن انه يريد زيادة عدد اللاجئين السوريين الذين تستقبلهم الولايات المتحدة العام المقبل. وحذر عدد من المسؤولين الأميركيين من إمكانية تسلل عناصر من التنظيم الجهادي المتطرف ضمن هؤلاء اللاجئين, إلا أن الجنرال المتقاعد جون آلن قال في البرنامج نفسه انه يثق بإجراءات التحقق من اللاجئين قبل حصولهم على الضوء الأخضر للقدوم إلى الولايات المتحدة. وقال آلن "علينا أن نكون واعين لإمكان ان يحاول تنظيم داعش إرسال عملاء له ضمن تلك المجموعة" من اللاجئين. وأضاف "لكنني على ثقة تامة في العمل الذي أنجزته والذي تقوم به" وكالات الأمن الأميركية. إلا انه مضى يقول "اعتقد انه تهديد ... من الواضح أنه أمر علينا التوقف عنه[1]

[1] **عبد الأمير رويح ملف الهجرة في أمريكا.. سلاح حقوقي لكسب الحرب الانتخابية 2015/11/04**

http://annabaa.org/arabic/rights/4073 الاطلاع 2017/04/18

المطلب الرابع : التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين السوريين على كندا

أضاف وزير الأمن العام الكندي رالف غودال بسبب الهواجس الأمنية جرّاء اعتداءات باريس أجّلت كندا استقبال عشرة آلاف لاجئ سوري حتى نهاية كانون الأول-ديسمبر. الحكومة الكندية الجديدة وعدت باستقبال خمسة عشر ألف لاجئ إضافي بين كانون الثاني-يناير وشباط-فبراير المقبلين. وللوفاء بالتزاماتها ستقيم كندا جسرا جويا مطلع الشهر المقبل لنقل اللاجئين. وزير الأمن العام الكندي رالف غودال أكد أنّ زيادة عدد اللاجئين وتاريخ وصول خمسة وعشرين ألفا منهم فرضته ضرورات صحية وأمنية. -''قبل أن يستقلّ أي شخص الطائرة للمجيئ إلى كندا، سيتم إجراء الفحوصات الأمنية وستستكمل في الخارج, إذا كان هناك أي شكوك حول أي طلب وخلال المقابلات، سيتمّ وببساطة وضع الملف جانبا وإعادة النظر فيه في وقت لاحق "-

الحكومة الكندية أكدت أنّ هؤلاء اللاجئين سيأتون من الأردن ولبنان وتركيا ولهذه الغاية نشرت الحكومة خمسمائة موظف قنصلي في هذه الدول , وستعمل الإدارة الكندية بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاختيار الأشخاص الذين سيتم استقبالهم وقال رئيس الوزراء الكندي: ''نريد التأكد من أنّ الأمور ستتمّ في إطار يضمن ارتياح الكنديين الذين أبدوا تفتحهم وحماسهم لهذا الموضوع ولا يزالون إيجابيين حول الترحيب بهذه العائلات [1]

و أكدت الحكومة الكندية، **10 ديسمبر 2015**، إنها لن تغير مستوى الإنذار الأمني عند المرحلة المتوسطة، لعدم وجود مؤشر على تهديد إرهابي، وذلك في أعقاب عمليات دهم في سويسرا، ردا على تهديد يستهدف جنيف، ومدنا في أميركا الشمالية، من بينها تورنتو. وقال وزير الأمن العام الكندي، رالف غوديل، خلال مؤتمر صحفي في أوتاوا "ليس هناك في الوقت الراهن أي أمر جديد أو مختلف يؤثر على الوضع الأمني في كندا."

[1] **عادل دلال ، الهواجس الأمنية تدفع كندا لتأجيل استقبال اللاجئين السوريين 20/11/2015 الاطلاع 2017/1/4/19. http://arabic.euronews.com/2015/11/25/canada-reduces-refugee-intake-to-10000-by-the-year-s-end .**

وكانت السلطات في جنيف رفعت الخميس حالة التأهب الأمني في الكانتون السويسري، ونفذت حملة دهم بحثا عن عدد من الإرهابيين المفترضين، الذين يشتبه بعلاقتهم بتنظيم داعش، بحسب ما أفادت مصادر أمنية.

وأفادت مذكرة داخلية للشرطة السويسرية أن التهديد يتعلق بشكل أساسي بثلاث مدن هي جنيف، وتورونتو في كندا، وشيكاغو في الولايات المتحدة , لكن الوزير الكندي أكد أن وزارته لم تتلق أي معلومة بهذا الخصوص من جانب الشرطة أو جهاز الاستخبارات الكنديين.

وأوضح أن مستوى الإنذار الأمني لم يتغير، "لكننا سنبقى يقظين ومازال مستوى التأهب الأمني في كندا في المرحلة المتوسطة، بعدما تم رفعه فيأكتوبر **2014** عقب هجومين نفذهما شابان كنديان، قتلا جنديين أحدهما في مقر البرلمان، والآخر في كيبيك"[1], كما شدد هارغيت سجان وزير الدفاع على أن بلاده تريد إحضار الأسر الأكثر معاناة التي تتمتع بمهارات يمكن أن تستفيد منها كندا، ولا تشكل في الوقت نفسه أي تهديد للأمن القومي . وتأتي هذه الخطوة وسط مخاوف من تسلل إرهابيين إلى كندا بين اللاجئين خصوصا بعد أسبوع على اعتداءات دامية أوقعت **130** قتيلا في فرنسا.[2]

[1] **الجمعة 11 ديسمبر, 2015 - الاطلاع 2017/4/19 كندا لا ترى مؤشرا على تهديد إرهابي**

http://www.skynewsarabia.com/web/article/798328

[2] **أريبيان بزنس الاثنين، 23 نوفمبر 2015 اطلاع 2017/4/20**

http://arabic.arabianbusiness.com/society/culture socie/2015/11/23/401244 2

المبحث الثالث : التداعيات الإستراتيجية لأزمة اللاجئين السوريين على النظام الدولي

ذكرنا في ما سبق أن حركة اللجوء أثرت في الاقتصاد و الأمن و غيرها من المجالات على الصعيدين الإقليمي و الدولي ' فالنظام الدولي و العلاقات ما بين القوى الدولية هي كذلك المتأثر الأكبر جراء هذا المشكل الذي حرك النزعة الروسية تجاه النظام الدولي من لعبها دور عالمي في الساحة الدولية و محاولة اللعب على الهجرة كورقة ضغط ليثبت فكرة أن العالم متعدد الأقطاب يدعو لنشر أفكارها وفق عقيدتها النظامية الجديدة

المطلب الأول : التدخل الروسي في سوريا يفرض إشكالية الهجرة في العالم و ملامح عالم متعدد الأقطاب :

آمنتْ دولة روسيا بأن الانسحاب الأميركي إستراتيجي، فهرعت لملء الفراغ وتأمين موقع لها في النظام الدولي الجديد "المتعدد الأقطاب"، وبالقوة العسكرية التي تم التعبير عنها بالقصف الجوي الروسي المكثف في سوريا، وانتشار ظاهرة المليشيات الإيرانية المسلحة في سوريا ولبنان والعراق واليمن.

فالتمدد الروسي الباحث عن مكان في "النظام التعددي الجديد" ولّد صراعات جديدة وزاد حدة صراعات قائمة، الأمر الذي تسبب في موجات هجرة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث تجاه أوروبا الغربية تحديداً .فقد شهدت موجة اللجوء السوري منذ الحرب على سوريا أكثر من 5 ملايين مهاجر الى خارج القطر السوري , وما يزيد عن 7 ملايين نازح داخل سوريا , ولكون معظم المهاجرين مسلمين؛ فقد فجّر وصولُ اللاجئين صراعَ هويات في أوروبا الغربية حيث رأى المجتمع الأوروبي أن هويته الثقافية مهددة، ومارست قيادة اليمين المتطرف دوراً مهماً في المبالغة في "الخطر الثقافي" وما يمثله من تأثير على نمط حياة الأوروبيين، فليس صدفة أن يطفو على السطح بأوروبا – وفي هذا الوقت– جدلُ البوركيني والمنديل والمدارس الدينية وحرية رسم الرموز الدينية فجّر وصولُ اللاجئين صراعَ هويات في أوروبا الغربية حيث رأى المجتمع الأوروبي أن هويته الثقافية مهددة، ومارست قيادة اليمين المتطرف دوراً مهماً في المبالغة في "الخطر الثقافي" وما يمثله من تأثير على نمط

حياة الأوروبيين, والمسألة ليست مقتصرة على الجانب الثقافي، بل إن التفجيرات التي تبنتها العديد من الحركات الشبابية السورية و غيرها من الهويات و كذا تنظيمات إسلامية متشددة في بروكسل وباريس وفلوريدا وكاليفورنيا وغيرها، قد فاقمت صراع الهويات وزادت المادة الإعلامية لتنظيمات اليمين من أجل كسب تأييد شعبي إضافي، وقد نجحت بذلك, و هذا يقودنا إلى العامل الثاني المهم في انتشار ظاهرة اليمين المتطرف، والمتمثل في فشل النخب السياسية الغربية الليبرالية في التعامل مع صراع الهويات الذي أخذ في الاستفحال . هذا الفشل تمكن رؤيته من جانبين: الأول فشل السياسات الخارجية الغربية التي دعمت لأكثر من نصف قرن الدكتاتوريات العربية، ظنا منها أنها ستوفر لها الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك على حساب التحول الديمقراطي الذي يمكنه أن يوفر الاستقرار المستدام، مما أدى في النهاية إلى تفجر الصراع وتزايد الهجرات وتفاقم صراع الهويات, والجانب الثاني لفشل النخب السياسية الغربية هو عجزها عن التعامل مع المهاجرين بطريقة مناسبة، وذلك بعد أن ساهمت سياساتهم الخارجية في تفجر العنف ببلاد المهاجرين الأصلية، ودفعتهم للوصول إلى المجتمعات الغربية, فلم توفر النخب السياسية الحاكمة البرامج الملائمة لدمجهم في مجتمعات الهجرة ولم يكن باستطاعتها إيقافهم عن الوصول إلى قلب أوروبا الغربية، فكانت النتيجة تزايد حدة صراع الهويات وتفاقم ظاهرة العداء للمسلمين واستفحال ظاهرة **الإسلاموفوبيا**، وفي النهاية تحقيق اليمين المتطرف لمكاسب انتخابية متعددة .

و لا ننسى هزيمة المشروع الأميركي في كل من العراق وأفغانستان، وما رافقه من انسحابات عسكرية متوالية تركت فراغا كبيرا في النظام الدولي؛ بدأ الحديث يدور –وبشكل جدي أكثر من أي وقت مضى– عن تحولات في بنية النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب. وحاولت من هنا روسيا جاهدة في ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب العسكري الأميركي من المنطقة ..

كل هذه النقاط تعطي مؤشرات كبرى لروسيا بأن العالم الأوربي و الغربي لم يستطع حسم الأمر تجاه القضية السورية و أزمة الهجرة التي تعاني منها القوى الدولية وهذا ما دفعها تتحرك بعجلتها إلى أبعد من نظام أحادي القطبية .[1]

[1] **إبراهيم فرحات ما اسباب ظهور اليمين المتطرف بالغرب ... و هل القادم أخطر ؟اطلاع 2017/04/20**

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/

المطلب الثاني: رجوع الدور الروسي و تطوير عقيدتها الفكرية الجديدة

استطاعت روسيا أن تلعب دورا بارزا في العالم فهي تأخذ الدور الجديد عن منافسيها في الساحة الدولية , فقد استفادت هذه الأخيرة من درس انهيار الاتحاد السوفيتي و محاولة استرجاع الإرث الروسي سابقا كقوة رائدة في العالم .

وبناءا على هذا تقرأ روسيا هذا المنحى عبر ثلاث زوايا أساسية: الأولى أن هذا الانهيار حدث نتيجة صراع الأفكار داخله وهو ما يثبت قيمة الأفكار في تفاعلات العلاقات الدولية، ومن جهة ثانية أن ميكانزم الهيمنة الأمريكية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة لم يرتبط فقط بالتطورات غير المسبوقة للقوة الأمريكية بالمعنى المادي- عسكريا واقتصاديا- ولكن من خلال جاذبية أيديولوجيا العولمة التي تتبنها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية ‘أما الزاوية الثالثة فهي الحرص على تطوير عقيدة فكرية تستطيع اختراق المجتمعات الغربية في حد ذاتها.

ومنه نستطيع أن نبين مرتكزات العقيدة فكرية جديدة أو العقيدة النظامية :

أ- أولوية الاستقرار على الديمقراطية: حيث ترى العقيدة النظامية أن تدعيم الاستقرار داخل الدول يجب أن يكون هو القيمة الأساسية التي يجب دعمها وليس تأسيس الديمقراطية كما تدعو أيديولوجيا العولمة، وهذا المرتكز يدعمه في العقيدة النظامية أثار الموجة الحالية من التحول الديمقراطي التي أنتجت الفوضى أكثر من الاستقرار، والفوضى في العلاقات الدولية الراهنة اكتسبت ثلاث خصائص جديدة كما يرى روبرت كوبر(R.Cooper) فالأولى خاصية الانتشار إذ لا يمكن لأي أزمة داخل حدود دولة معينة أن تبقي أثارها داخل تلك الحدود وفقط، والثاني أن الفوضى أصبحت هي السبب الرئيسي في فشل الدول، والثالثة أن الفوضى هي أكثر ما يصنع سياق تهديدات الأمن القومي ..

ب-معادة الانفتاح الفكري غير المحدود: ترى العقيدة النظامية أن الآثار السلبية للانفتاح الفكري غير المحدود وهو أحد الخصائص الأساسية للعولمة قد اكتملت عندما بدأت هذه الآثار تسير في

الاتجاه العكسي، فالإشكالية التي كانت تطرح في السابق هي مدى تأثير العولمة الثقافية المرتبطة بالثقافة اللبرالية الغربية على الثقافات العالمية الأخرى.

ج- الانحياز الأيديولوجي للقانون الدولي: ترى العقيدة النظامية أن أيديولوجيا العولمة تتخذ موقفا سلبيا من القانون الدولي على اعتبار أن هذا القانون يمثل آليات بطيئة لا تتوافق مع التغيرات السريعة التي يعرفها العالم برغم كل التكييفات التي تم طرحها حتى يتماشى القانون الدولي مع واقع نظام العولمة وخاصة ما يتعلق بتوسيع الأبعاد الإنسانية لهذا القانون، فنظام العولمة يرى أن حل المشكلات العالمية في الوقت الراهن يجب أن يتم على أساس التضامن الدولي حول العقيدة الليبرالية السائدة وليس على أساس نصوص القانون الدولي، وهو ما يجعل تطبيق القانون الدولي مغلفا بالانحياز الأيديولوجي.

وفي هذا السياق يرى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن "عقدة المنتصر" التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الحرب الباردة ليست مجرد مشكلة نفسانية فهي تتجلى بشكل متزايد في الجوانب العملية للسياسة الدولية ولذا ترى العقيدة النظامية أن القانون الدولي لا يجب أن يخضع للتصور الأيديولوجي للدول الغربية، فإذا كانت إعادة السيطرة الروسية على شبه جزيرة القرم هي حالة عدوان بالنسبة للدول الغربية، فإن العقيدة النظامية تبرر ذلك بأنه حالة دفاع عن النفس لان التوسع الغربي استغلالا للقانون الدولي أصبح يلامس الحدود الروسية.

د- إعادة الاعتبار للنزعة الحمائية في الاقتصاد الدولي: ترى العقيدة النظامية أن العولمة الاقتصادية التي يشرحها الاعتماد الدولي المركب تجعل بعض الدول تتحمل أوضاع اقتصادية سيئة لدول أخرى هي في غنى عنها ويعتبر الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوربي هو أفضل مثال على ذلك, فقوة الاقتصاد البريطاني تغنيه عن الارتباط باقتصاديات دول أوربية تعاني من أزمات بنيوية مثل الاقتصاد اليوناني, وأن الانفتاح على استيعاب عمالة أجنبية تؤثر على الفرص الاقتصادية للمواطن البريطاني وهي الحجج الاقتصادية الرئيسية التي برر بها موقف المؤيدين للانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوربي.[1]

[1] **بلخيرات حوسين مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافي بنائية تاريخ النشر 6فبراير 2017 ، http://www.eipss-eg.org/، تاريخ الاطلاع 2017/04/20**

المطلب الثالث : المصالح الإستراتيجية الروسية في سوريا و تداعياتها على النظام الدولي

الفرع الأول : التدخل العسكري في سوريا :

سوريا هي الورقة التي تحرص من خلالها روسيا للعودة إلي نادي الكبار في السياسة الدولية فهي بمثابة فرصة ذهبية للعودة إلي عصر التحالفات الذي يؤدي الي حالة من الفوضى وليس الاستقرار خاصة بعد معاناة الاتحاد السوفييتي من حالة الاحتقار السياسي من قبل واشنطن . فأن التدخل الروسي حرك المياه الراكدة وغير حالة الجمود السياسي التي كانت سائدة ووصل إلى آفاق واقع جديد للتوصل إلي اتفاق سياسي إقليمي دولي حول الأوضاع السورية ،و منه تحولت روسيا من مجرد ضامن للنظام السوري من الخارج إلي شريك نشط في السعي لإيجاد حل للأزمة .

يعتبر التردد الأمريكي وعدم الرغبة في التدخل المباشر وتجنب الانخراط في حرب جديدة بالشرق الأوسط هو الثغرة الإستراتيجية التي نفذ منها الروس إلي اتخاذ القرار بالتدخل العسكري المباشر في سوريا ، فالتعامل الأمريكي إزاء الأزمة السورية لم يكن فعالا حيث تري الدول الأوروبية إن ثمة ارتباكا ملحوظا في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الملف السوري.

الأوروبيين يعترفون علنا بان التدخل الروسي غير من مجري الصراع في سوريا فوزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي صرحت بان التدخل الروسي بالتأكيد غير من قواعد اللعبة حيث قام الروس بفرض أنفسهم كلاعب رئيسي لا يجوز بأي شكل من الأشكال تجاوز مصالحه ،فالأوروبيين قد توصلوا إلي قناعة تامة بان محاربة تنظيم داعش الإرهابي يتطلب حضورا عسكريا علي الأراضي السورية علي عكس التوجهات الأمريكية التي ترفض أي حضور أو تدخل عسكري في سوريا, ونظرا لعدم قدرة الدول الأوروبية علي القيام بعمليات عسكرية برية خارج حدودها بدون غطاء أمريكي فقد وجدت التدخل السوري فرصة لا تعوض لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش الإرهابي وهذا ما أعلنته المستشارة[1]

[1] **محمود السمان اثر العلاقات الأمريكية – الروسية على السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية2009-2016 المركز الديمقراطي العربي http://democraticac.de/?p=348870**

الألمانية'' أنجيلا ميركل'' في **اكتوبر 2015** أن الحرب المستمرة في سوريا يمكن إنهاؤها فقط بمساعدة روسيا.

يمكن أن نشير إلي إستراتيجية أوباما والتي يطلق عليها ''الإستراتيجية الأوسطية'' فالتغاضي الأمريكي عن التوغل الروسي في سوريا لا يدل علي تراجع الولايات المتحدة الأمريكية أمام طموحات بوتين في المنطقة ،ولا دليل علي التردد الأمريكي أيضا وإنما هو دلالة جديدة علي تمسك أوباما بإستراتيجيته لتحقيق أهداف بلاده دون توريط جيشه بأي حروب جديدة أو أي انخراط مباشر في صراعات الشرق الأوسط وذلك بالاعتماد علي الوكلاء الإقليميين في إدارة الصراعات بالمنطقة العربية وضرب الأداء والخصوم ببعضهم البعض فيمكن أن نشير إلي ثلاثة أهداف التي يرغب أوباما في تحقيقها من وراء التدخل العسكري الروسي في سوريا كالتالي :

– محاربة التنظيمات التي صنفتها أمريكا بالجماعات الإرهابية ولكن محاربتها بأموال وطائرات روسية دون أن تتكلف واشنطن أية تكاليف اقتصادية أو بشرية

– تواجد دولة عاقلة إلي حدا ما تتفاوض مع الغرب وحلفاءه نيابة عن الأسد الذي فقد شرعيته كنظام سياسي يمكن التفاوض معه حيث بعد التدخل الروسي أصبح نظام الأسد رهينة لموسكو وخيارات الكرملين.

– التخفيف من نفوذ إيران في سوريا إذ يمثل تدخل روسيا إنها حليفا أول للنظام وفاعلا أساسيا للصراع إذ أصبح الدعم الروسي للنظام يتعدى الدعم الإيراني.[1]

الفرع الثاني :أهداف التدخل الروسي في سوريا:

رغم إعلان موسكو أن الهدف الرئيس لتدخلها العسكري في سوريا الذي بدأ في **30 أيلول 2015** هو مواجهة خطر تنظيم داعش بدلاً من انتظار شنه هجمات داخل روسيا، إلا أن تدخل فلاديمير بوتين في سوريا كان لأسباب عديدة لبعضها علاقة بالصراع الدائر على الأرض، وأكثرها مرتبط بمصالح روسيا الكبرى وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ويمكننا إجمال أهداف التدخل الروسي بالآتي:

[1] **نفس المرجع**

– وقف انهيار الجيش السوري واستعادة التوازن على الأرض من خلال تركيز ضربات سلاح الجو الروسي على قوات المعارضة السورية .

– الرد على الغرب والسعودية، فالغرب فرض عقوبات اقتصادية قاسية على موسكو واختطف منها أوكرانيا الجناح الأوربي لقلب روسيا الأوراسي، أما السعودية فتتهما موسكو بالوقوف وراء انهيار أسعار النفط مصدر الدخل الرئيس في روسيا.

– استعادة سمعة روسيا وهيبتها ومكانتها الدولية واثبات موقعها كدولة عظمى وذات وزن مهم على الساحة الدولية الحفاظ على وجود عسكري دائم في مناطق الشرق الأوسط وإنشاء قواعد عسكرية في سوريا كقاعدة للانطلاق .

– تدريب القوات الروسية واختبار كفاءة ودقة وقوة التدمير لبعض الأسلحة والمعدات الحديثة على الميدان السوري .

– معاقبة أوروبا على سلوكها غير اللائق في التعامل مع روسيا؛ وذلك بتهجير وتوجيه اكبر عدد من اللاجئين السوريين باتجاه تركيا ومنها لأوروبا حتى كادت أزمة اللاجئين أن تعصف بالاتحاد الأوربي الذي أوشك على التفكك تحت ضغط أزمة اللاجئين . وغيرها من الأهداف .[1]

الفرع الثالث :آثار التدخل الروسي في سوريا

1 تهديد الأمن الإقليمي: شكّل التدخل الروسي خطرًا كبيرا على المنظومة الأمنية في الشرق الأوسط وقد يؤدي هذا التدخل لتفجر الصراع هذا إذا تخلت الدول عن حساباتها العقلانية..

–**2** الرؤية الروسية لحل الأزمة السورية: فحل الأزمة بالنسبة لروسيا في الابقاء على بشار الأسد رئيسا وهذا يتناقض مع القوى المعارضة والقوى الداعمة لها. فهذه الرؤيتين المتناقضتين كفيلة في تعقيد فرص تسوية الأزمة السورية.

[1] **همام عبدالله السليم لتدخل الروسي في سوريا: الأهداف النتائج وأسباب الانسحاب نشرت بواسطة:المركز الديمقراطي العربي في الشرق الأوسط http://democraticac.de/?p=30332 اطلاع 2017/04/19**

–3 غياب التوافق الدولي: حيث تشير أغلب التحليلات السياسية بأن التدخل العسكري الروسي تم بدون توافق بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وهي تعد سابقة ثانية، فالأولى كانت في تدخل العسكري الروسي في الأزمة الأوكرانية بذريعة حماية أمنها القومي في الجوار المباشر على خلاف تدخلها في سوريا، بعيدة عن جوارها الجغرافي، وبذلك تكون قد وضعت روسيا نفسها في صراع مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الرابع : سيناريوهات مستقبلية

لذا فإن مرحلة جديدة من الصراع الدولي قد بدأت من سوريا، وربما قد تؤدي مآلات هذا الصراع إلى تغير موازين القوى العالمية، وإعادة ترتيب القوى الكبرى على قمة النظام الدولي. وتطرح تطورات التدخل الروسي في سوريا ومصالحه الإستراتيجية أعطاء تصورات لمستقبل النظام الدولي , و منه ستكون السيناريوهات المحتملة كالتالي :

وإذا كان دور موسكو الراهن في منطقة الشرق الأوسط قد اكتسب زخمًا جديدًا منذ نهاية عام **2015** مع إطلاق الرئيس ''فلاديمير بوتين'' إستراتيجية روسيا العسكرية الجديدة، كإطار تجميعي لإستراتيجية الأمن الروسي التي صِيغت خلال حقبة الرئيس السابق ''ديميتري ميدفيديف'' عام **2009** ووثيقة التخطيط الاستراتيجي التي صيغت في عام **2014** والتي حولت العقيدة العسكرية الروسية من الدفاع إلى الهجوم؛ فإن ثمة رغبة روسية لتعزيز مكتسباتها الحالية في المنطقة والبناء عليها للحصول على مكاسب جديدة في ظل إدارة ''ترامب.''

وبناءً على ذلك تُصبح الإدارة الأمريكية الجديدة عاملًا حاسمًا فيما يتعلق بتحقيق الطموحات الروسية من عدمه، وفقًا لسيناريوهات حركتها الخارجية، لا سيما على صعيد الشرق الأوسط، والتي ستلقي بظلالها سلبًا وإيجابًا على السيناريوهات المتوقعة للدور الروسي في المنطقة، وهي على النحو التالي:[1]

[1] **مصطفى شفيق علام سيناريوهات محتملة: حدود التمدد الروسي في الشرق الأوسط في عهد "ترامب 26 يناير 2017 اطلاع 2017/04/18 http//www.afriquenord.net**

السيناريو الأول: الانكماش/الجمود، تنكفئ به الإستراتيجية الروسية على مكاسبها السابقة في الشرق الأوسط، دون أدنى فرصة لتعظيمها، فتحاول تجميد ما تم اكتسابه والعمل على عدم تقلصه أو انكماشه حتى إشعار آخر. ويترجح هذا السيناريو حال تراجع الرئيس ''ترامب'' عن رؤيته بشأن روسيا وملفات الشرق الأوسط خلال حملته الانتخابية بشكل كامل، والنكوص على عقبيه بتوتير العلاقات مع روسيا، والعمل على تقليص الوجود الروسي المتمدد في المنطقة.

السيناريو الثاني: التنافس المحدود، وفيه ربما تستمر الإستراتيجية الروسية على وضعها الفاعل الذي اكتسبته في المنطقة خلال السنوات الأخيرة من ولاية ''أوباما''، وتنسيق الموقف مع الإدارة الأمريكية الجديدة حال أي مكتسبات أخرى تهدف إلى إنجازها. وهو سيناريو انعكاسي لانفتاح أمريكي محدود على روسيا تتبادل فيه الدولتان تقديم تنازلات محددة لتخفيف حدة التوتر، والوصول إلى صيغة من التعاون المثمر بينهما، بما يعظم من نفوذ روسيا دوليًّا لكنه لا يرقى لطموحاتها لاستعادة مكانتها كقوة عظمى في نظام دولي متعدد الأقطاب.

السيناريو الثالث: التنافس الإزاحي، وهو محور الإستراتيجية الروسية وبموجب هذا السيناريو تنجح موسكو في الوصول إلى تعاون كامل مع إدارة ''ترامب''.وتصفية كافة الخلافات الجوهرية، والتأكيد على نقاط التماس المشتركة بين البلدين، وهو ما يعني نفوذًا روسيًّا غير محدود، قد يقود في الأخير إلى إعادة تشكيل النظام الدولي على أسس جديدة تضمن لروسيا مكانة تليق بطموحات موسكو كوريث للقطب السوفيتي الآفل. وهذا السيناريو لا يتحقق بغير انحياز كامل من إدارة ''ترامب'' للتطابق مع مجمل السياسات الروسية، إقليميًّا ودوليًّا، وهو أمر قد يبدو بعيد المنال على الصعيد العملي [1]

[1] **نفس المرجع**

خلاصة الفصل :

بالرغم من أن تدفقات اللاجئين السوريين في القوى الدولية أثرت بشكل سلبي على الجانب الأمني فأنها أثرت و بشكل ايجابي دعم الجانب الاقتصادي على هذه الدول فقد استفادت بقدر كافي من ارتفاع في القدرة الإنتاجية و التنافسية في العالم .

كما أثرت وستؤثر في الجانب الاستراتيجي في تكوين البيئة المناسبة لكل من واشنطن وموسكو في إعادة صياغة علاقة طبيعية في حدها الأدنى. فكل من البلدين انطلق من مرتكزات ومبادئ غير قابلة للتفاوض وتبادل المغانم والمصالح، فالأزمة السورية شكلت وتشكل بيئة قابلة للتشدد في المواقف، وهي من النوع الاستراتيجي في حسابات الدولتين، وفي تلك الحالة من الصعب إيجاد ثغرات يمكن النفاذ إليها لبناء قواعد الثقة في التعاملات الدولية المفترضة و هذا ما يجرنا إلى العديد من التساؤلات و الغموض بشأن مستقبل النظام الدولي .

الخاتمة

الخاتمة :

تعد هذه الدراسة البحثية من أحدث القضايا الشائكة في الوقت الراهن في الشرق الأوسط ,فدراسة اللاجئين السوريين تركز على العديد من الاتجاهات كدراسة الجانب القانوني لمفهوم اللاجئ , و الجانب التاريخي لقضية اللاجئين السوريين و تداعياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي حيث تحولت قصية اللاجئين السوريين إلى قضية عالمية في عام 2013، إذ تحول لاجئون كثر للسفر عن طريق البحر إلى دول أوروبية عديدة ، بعد ازدياد أعدادهم في تركيا والأردن ولبنان فيما بلغ عدد اللاجئين السوريين في أوروبا حدود ال900 ألف توزعوا على حوالي 37 دولة أوروبية.

أثرت مشكلة اللجوء السوري في كل منطقة من مناطق العالم حيث أنها شهدت تدفقات كثيرة في مناطق الجوار الإقليمي مما شكلت عبئا اقتصاديا و مخاوف أمنية داخل دول عديدة من العالم في حين أنها عرفت العديد من مناطق التمركز تضخما في الاقتصاد و القدرة الإنتاجية مما أعطاها قوة من شباب اللجوء , هنا نستطيع بأن نحسم قضية اللجوء السوري بأنها قضية عكسية أو وجهين لعملة واحدة فبعض الدول يعمل على استيعابهم و الاستفادة منهم أما الآخر يتهرب و يلجا إلى الطرد القسري لأنه يشكل عبئا و مشكل أمني حسبهم ' ومن هذه الدراسة نستطيع أن نلمى بالعديد من النتائج :

1-دخلت الأزمة السورية عامها السادس مع مزيد من الخراب و التدمير , دون اتخاذ أية حلول حقيقية لتخطى هذه الأزمة التي تميزت بالانتهاكات الصارخة والجسيمة لحقوق الإنسان والأطفال , و التي خلفت ما يزيد عن ستة ملايين لاجئ سوري خارج حدود البلد و 10 ملايين نازح داخل سورية

2-من خلال دراستنا تبين لنا أن ظاهرة اللجوء السوري هي من ظواهر الخطيرة التي نتجت عن النزاعات المتواصلة في هذه المنطقة , ما نتج عنها من نزوح السوريين و تشردهم هروبا من الموت و الاضطهاد

3- محاولة لدوار الجوار الإقليمي استيعاب تدفق اللاجئين السوريين و اللاجئين المقيمين داخل أراضيها منذ التدفق الأول,بوضع إطار من الاستراتيجيات لمواجهة الأزمات التكيف من اجل تحسين المساعدات و الحكم على فعاليتها في تخفيف جوانب المعاناة التي يعرفها اللاجئ السوري

4- إن مسؤولية اللاجئين السوريين تقع على الأمم المتحدة و المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون من أجل التدخل لحماية اللاجئين في أي دولة من دول العالم التي يلجا إليها المهاجرون من سوريا و إن معاقبة اللاجئين بسبب دخولهم البلاد بصورة غير شرعية كما حصل في بعض الدول الأوروبية , يتعارض مع نص و روح القانون الدولي لا سيما المادة (31) من اتفاقية اللاجئين التي تنص على عدم معاقبة اللاجئ بسبب دخوله البلاد بصورة غير شرعية , إذا كان دخوله قد جاء مباشرة من مكان يتعرض فيه للخطر و التهديد كما هو الحال في سوريا

ملخص الدراسة :

تعالج هذه الدراسة إحدى قضايا أو أزمات الشرق الأوسط حيث باتت القضية السورية من أعقد الأزمات في هذه الآونة مما أفرزت العديد من المشكلات الجزئية التي عقدت الأمور أكثر مما كانت عليه . أفرزت الحرب السورية مشكلة لجوء كبرى لم تشهدها البشرية منذ الحرب العالمية الثانية حيث هجرت ما يزيد عن 16 مليون شخص 10 ملايين نازح داخل سورية , و 6 ملايين خارج حدود سوريا .

لو نظرنا إلى تعريف اللاجئ السوري لوجدنا انه يتفق في فهم المصطلح ألا أنه يختلف في العديد من الجوانب حسب نمط العيش , و مكان اللجوء ,و سياسة كل دولة تجاه اللاجئ فهناك من وجد حياة سهلة تنتظره ليستفيد منه الغرب لرفع الاقتصاد و الفئة الشبابية , و هناك من صعب عليه بأن يصل إلى منطقة عربية فوجد نفسه عبئا على غيره لما يجره معه من مخاوف أمنية و تكلفة اقتصادية .

لم يؤثر اللاجئ السوري في اقتصاد و امن الدول فحسب بل امتدت تداعياته إلى ابعد من هذا فقد يلعب هذا الأخير على أوراق العلاقات الدولية مما يعقد الامور في مستقبل النظام الدولي كظهور روسيا بالوجه الجديد و الرجوع إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب في وجه عالم أحادي القطبية أو بالأحرى أمريكا .

Study Summary:

This study deals with one of the issues or crises of the Middle East. The Syrian issue has become one of the most complex crises in this period, which resulted in many partial problems makes the case more complex. The Syrian war resulted in a major refugee the humanity didn't witness since the World War two, where more than 16 million people have left, 10 million internal refugee persons in Syria and 6 million outside the borders of Syria.

If we look at the definition of a Syrian refugee, we find that he agrees to understand the term but it differs in many aspects according to the way of life, the place of asylum, and the policy of each country towards the refugee. There are those who found an easy life for the West to benefit the economy and the youth. It is difficult for him to reach an Arab region and found himself a burden on others because of the security concerns and economic cost.

The Syrian refugee has not only affected the economy and security of countries, but has extended its ramifications further. The latter may play on the cards of international relations, complicating things in the future of the international system, such as the emergence of Russia in the new face and the return to a multipolar world system in the face of a unipolar world I.e. The United states of America.

الملاحـق

الملاحق

الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين

اعتمدها يوم 28 تموز/يوليه 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي الانعقاد بمقتضى قرارها رقم 429 (د-5)

المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1950

تاريخ بدء النفاذ: 22 نيسان/أبريل 1954، وفقا لأحكام المادة 43

الديباجة

إن الأطراف السامين المتعاقدين،

إذ يضعون في اعتبارهم أن ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، قد أكدا مبدأ تمتع جميع البشر دون تمييز بالحقوق والحريات الأساسية.

وإذ يرون أن الأمم المتحدة قد برهنت، في مناسبات عديدة، عن عمق اهتمامها باللاجئين وعملت جاهدة علي أن تكفل لهم أوسع تمتع ممكن بهذه الحقوق والحريات الأساسية،

وإذ يعتبرون أن من المرغوب فيه إعادة النظر في الاتفاقات الدولية السابقة حول وضع اللاجئين، ودمج هذه الاتفاقات وتوسيع نطاق انطباقها والحماية التي توفرها من خلال اتفاق جديد،

وإذ يعتبرون أن منح الحق في الملجأ قد يلقي أعباء باهظة علي عاتق بلدان معينة، وأن ذلك يجعل من غير الممكن، دون تعاون دولي، إيجاد حل مرض لهذه المشكلة التي اعترفت الأمم المتحدة بدولية أبعادها وطبيعتها،

وإذ يعربون عن الأمل في أن تبذل جميع الدول، إدراكا منها للطابع الاجتماعي والإنساني لمشكلة اللاجئين، كل ما في وسعها للحؤول دون أن تصبح هذه المشكلة سببا للتوتر بين الدول، وإذ يلحظون أن مهمة المفوض السامي لشؤون اللاجئين هي الإشراف علي تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تكفل حماية اللاجئين، ويدركون أن فعالية تنسيق التدابير التي تتخذ لمعالجة هذه المشكلة ستكون مرهونة بمؤازرة الدول للمفوض السامي، قد اتفقوا علي ما يلي:

الفصل الأول:أحكام عامة

المادة 1

تعريف لفظة "لاجئ"

ألف- لأغراض هذه الاتفاقية، تنطبق لفظة لاجئ علي:

1. كل شخص اعتبر لاجئا بمقتضى ترتيبات 12 أيار/مايو 1926 و 30 حزيران/يونيه 1928، أو بمقتضى اتفاقيتي 28 تشرين الأول/أكتوبر 1933، و 10 شباط/فبراير 1938 وبروتوكول 14 أيلول/سبتمبر 1939، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين.

ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بعدم الأهلية لصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذا الفرع،

2. كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلي ذلك البلد.

فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، تعني عبارة "بلد جنسيته" كلا من البلدان التي يحمل جنسيتها. ولا يعتبر محروما من حماية بلد جنسيته إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلي خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستظلال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها.

باء- 1. لأغراض هذه الاتفاقية، يجب أن تفهم عبارة "أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951"، الواردة في الفرع "ألف" من المادة 1، علي أنها تعني: (أ) إما "أحداثا وقعت في أوروبا قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951"، أو (ب) "أحداثا وقعت في أوروبا أو غيرها قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951"، وعلي كل دولة متعاقدة أن تعلن، وهي توقع هذه الاتفاقية أو تصدقها أو تنضم إليها، بأي من هذين المعنيين ستأخذ علي صعيد الالتزامات التي تلقيها عليها هذه الاتفاقية.

2. لأي دولة متعاقدة اختارت الصيغة (أ)، في أي وقت، أن توسع التزاماتها باختيار الصيغة (ب)، وذلك بإشعار توجهه إلي الأمين العام للأمم المتحدة.

جيم- ينقضي انطباق هذه الاتفاقية علي أي شخص ينطبق عليه الفرع "ألف" من هذه المادة:

1. إذا استأنف باختياره الاستظلال بحماية بلد جنسيته،

2. إذا استعاد باختياره جنسيته بعد فقدانه لها، أو

3. إذا اكتسب جنسية جديدة وأصبح يتمتع بحماية هذه الجنسية الجديدة، أو

4. إذا عاد باختياره إلي الإقامة في البلد الذي غادره أو الذي ظل مقيما خارجه خوفا من الاضطهاد، أو

5. إذا أصبح، بسبب زوال الأسباب التي أدت إلي الاعتراف له بصفة اللاجئ، غير قادر علي مواصلة رفض الاستظلال بحماية بلد جنسيته،

وذلك علما بأن أحكام هذه الفقرة لا تنطبق علي أي لاجئ ينطبق عليه الفرع ألف (1) من هذه المادة ويستطيع أن يحتج، في رفض طلب الاستظلال بحماية بلد جنسيته، بأسباب قاهرة ناجمة عن اضطهاد سابق.

6. إذا كان شخص لا يملك جنسية وأصبح، بسبب زوال الأسباب التي أدت إلي الاعتراف له بصفة اللاجئ، قادرا علي أن يعود إلي بلد إقامته المعتادة السابق،

وذلك علما بأن أحكام هذه الفقرة لا تنطبق علي أي لاجئ ينطبق عليه الفرع ألف (1) من هذه المادة ويستطيع أن يحتج، في رفض العودة إلي بلد إقامته المعتادة السابق، بأسباب قاهرة ناجمة عن اضطهاد سابق.

دال- لا تنطبق هذه الاتفاقية علي الأشخاص الذين يتمتعون حاليا بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

فإذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب دون أن يكون مصير هؤلاء الأشخاص قد سوي نهائيا طبقا لما يتصل بالأمر من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة يصبح هؤلاء الأشخاص، بجراء ذلك، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية.

هاء- لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية علي أي شخص اعتبرته السلطات المختصة في البلد الذي اتخذ فيه مقاما له مالكا للحقوق وعليه الالتزامات المرتبطة بجنسية هذا البلد.

واو- لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية علي أي شخص تتوفر أسباب جدية للاعتقاد بأنه:

(أ) ارتكب جريمة ضد السلام أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، بالمعني المستخدم لهذه الجرائم في الصكوك الدولية الموضوعة للنص علي أحكامها بشأنها،

(ب) ارتكب جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله في هذا البلد بصفة لاجئ،

(ج) ارتكب أفعالا مضادة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة 2

التزامات عامة

علي كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه، خصوصا، أن ينصاع لقوانينه وأنظمته، وأن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة علي النظام العام.

المادة 3

عدم التمييز

تطبق الدول المتعاقدة أحكام هذه الاتفاقية علي اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ.

المادة 4

الدين

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين داخل أراضيها معاملة توفر لهم علي الأقل ذات الرعاية الممنوحة لمواطنيها علي صعيد حرية ممارسة شعائرهم الدينية وحرية توفير التربية الدينية لأولادهم.

المادة 5

الحقوق الممنوحة بمعزل عن هذه الاتفاقية

لا يعتبر أي حكم في هذه الاتفاقية مخلا بأية حقوق أو مزايا تمنحها دولة متعاقدة للاجئين بمعزل عن هذه الاتفاقية.

المادة 6

عبارة "في نفس الظروف"

لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة "في نفس الظروف"، ضمنا، أن علي اللاجئ، من أجل التمتع بحق ما، أن يستوفي كافة المتطلبات التي تقتضي من الفرد العادي للتمتع بهذا الحق (ولا سيما تلك المتعلقة بمدة أو شروط المكوث والإقامة) لو لم يكن لاجئا، باستثناء تلك التي تحول طبيعتها دون استيفاء اللاجئ لها.

المادة 7

الإعفاء من المعاملة بالمثل

1. حيثما لا تنص هذه الاتفاقية علي منح اللاجئين معاملة أفضل، تعاملهم الدولة المتعاقدة معاملتها للأجانب عامة.

2. يتمتع جميع اللاجئين، بعد مرور ثلاث سنوات علي إقامتهم، بالإعفاء، علي أرض الدول المتعاقدة، من شرط المعاملة التشريعية بالمثل.

3. تواصل كل دولة متعاقدة منح اللاجئين الحقوق والمزايا التي كانوا مؤهلين لها فعلا، مع عدم توفر معاملة بالمثل، بتاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية إزاء الدولة المذكورة.

4. تنظر الدول المتعاقدة بعين العطف في إمكانية منح اللاجئين، مع عدم توفر معاملة بالمثل، حقوقا ومزايا بالإضافة إلي تلك التي تؤهلهم لها الفقرتان 2 و 3، وكذلك في إمكانية جعل الإعفاء من المعاملة بالمثل يشمل لاجئين لا يستوفون الشروط المنصوص عليها في الفقرتين 2 و3.

5. تنطبق أحكام الفقرتين 2 و 3 علي الحقوق والمزايا المذكورة في المواد 13 و 18 و 19 و 21 و 22 من هذه الاتفاقية كما تنطبق علي الحقوق والمزايا التي لا تنص عليها هذه الاتفاقية.

المادة 8

الإعفاء من التدابير الاستثنائية

حين يتعلق الأمر بالتدابير الاستثنائية التي يمكن أن تتخذ ضد أشخاص أو ممتلكات أو مصالح مواطني دولة أجنبية معينة، تمتنع الدول المتعاقدة عن تطبيق هذه التدابير علي أي لاجئ يحمل رسميا جنسية تلك الدولة لمجرد كونه يحمل هذه الجنسية. وعلي الدول المتعاقدة التي لا تستطيع بمقتضى تشريعها تطبيق المبدأ العام المنصوص عليه في هذه المادة أن تقوم، في الحالات المناسبة، بمنح إعفاءات لمثل هؤلاء اللاجئين.

المادة 9

التدابير المؤقتة

ليس في أي من أحكام هذه الاتفاقية ما يمنع دولة متعاقدة، في زمن الحرب أو في غيره من الظروف الخطيرة والاستثنائية، من أن تتخذ مؤقتا من التدابير، بحق شخص معين، ما تعتبره أساسيا لأمنها القومي، ريثما يثبت لتلك الدولة المتعاقدة أن هذا الشخص لاجئ بالفعل وأن الإبقاء علي تلك التدابير ضروري في حالته لصالح أمنها القومي.

المادة 10

تواصل الإقامة

1. حين يكون اللاجئ قد أبعد قسرا خلال الحرب العالمية الثانية ونقل إلي ارض دولة متعاقدة، ويكون مقيما فيها، تعتبر فترة مكوثه القسري هذه بمثابة إقامة شرعية في أرض هذه الدولة.

2. حين يكون اللاجئ قد أبعد قسرا أثناء الحرب العالمية الثانية عن أرض دولة متعاقدة، ثم عاد إليها قبل بدء نفاذ هذه الاتفاقية ليتخذ مقاما فيها، تعتبر فترتا إقامته السابقة واللاحقة لهذا الإبعاد القسري، من أجل أية أغراض تتطلب إقامة غير منقطعة، بمثابة فترة واحدة غير منقطعة.

المادة 11

البحارة اللاجئون

في حالة اللاجئين الذين يعملون بصورة منتظمة كأعضاء في طاقم سفينة ترفع علم دولة متعاقدة، تنظر هذه الدولة بعين العطف في إمكانية السماح لهؤلاء اللاجئين بالاستقرار علي أرضها وتزويدهم بوثائق سفر، أو في قبولهم مؤقتا علي أرضها تسهيلا، علي الخصوص، لاستقرارهم في بلد آخر.

الفصل الثاني: الوضع القانوني

المادة 12

الأحوال الشخصية

1. تخضع أحوال اللاجئ الشخصية لقانون بلد موطنه، أو لقانون بلد إقامته إذا لم يكن له موطن.

2. تحترم الدولة المتعاقدة حقوق اللاجئ المكتسبة والناجمة عن أحواله الشخصية، ولا سيما الحقوق المرتبطة بالزواج، علي أن يخضع ذلك عند الاقتضاء لاستكمال الشكليات المنصوص عليها في قوانين تلك الدولة، ولكن شريطة أن يكون الحق المعني واحد من الحقوق التي كان سيعترف بها تشريع الدولة المذكورة لو لم يصبح صاحبه لاجئا.

المادة 13

ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة

تمنح الدول المتعاقدة كل لاجئ أفضل معاملة ممكنة، لا تكون في أي حال أدني رعاية من تلك الممنوحة، في نفس الظروف، للأجانب عامة، في ما يتعلق باحتياز الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق الأخرى المرتبطة بها، وبالإيجار وغيره من العقود المتصلة بملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة.

المادة 14

الحقوق الفنية والملكية الصناعية

في مجال حماية الملكية الصناعية، كالاختراعات والتصاميم أو النماذج والعلامات المسجلة والأسماء التجارية، وفي مجال حماية الحقوق علي الأعمال الأدبية والفنية والعلمية، يمنح اللاجئ في بلد إقامته المعتادة نفس الحماية الممنوحة لمواطني ذلك البلد، ويمنح في إقليم أي من الدول المتعاقدة الأخرى نفس الحماية الممنوحة في ذلك الإقليم لمواطني بلد إقامته المعتادة.

المادة 15

حق الانتماء للجمعيات

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها، بصدد الجمعيات غير السياسية وغير المستهدفة للربح والنقابات المهنية، أفضل معاملة ممكنة تمنح، في نفس الظروف لمواطني بلد أجنبي.

المادة 16

حق التقاضي أمام المحاكم

1. يكون لكل لاجئ، علي أراضي جميع الدول المتعاقدة، حق التقاضي الحر أمام المحاكم.

2. يتمتع كل لاجئ، في الدولة المتعاقدة محل إقامته المعتادة، بنفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن من حيث حق التقاضي أمام المحاكم، بما في ذلك المساعدة القضائية، والإعفاء من ضمان أداء المحكوم به.

3. في ما يتعلق بالأمور التي تتناولها الفقرة 2، يمنح كل لاجئ، في غير بلد إقامته المعتادة من بلدان الدول المتعاقدة، نفس المعاملة الممنوحة فيها لمواطني بلد إقامته المعتادة.

الفصل الثالث: أعمال الكسب

المادة 17

العمل المأجور

1. تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة تمنح، في نفس الظروف، لمواطني بلد أجنبي في ما يتعلق بحق ممارسة عمل مأجور.

2. وفي أي حال، لا تطبق علي اللاجئ التدابير التقييدية المفروضة علي الأجانب أو علي استخدام الأجانب من أجل حماية سوق العمل الوطنية إذا كان قد أعفي منها قبل تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية إزاء الدولة المتعاقدة المعنية، أو إذا كان مستوفيا أحد الشروط التالية:

(أ) أن يكون قد استكمل ثلاث سنوات من الإقامة في البلد،

(ب) أن يكون له زوج يحمل جنسية بلد إقامته. علي أن اللاجئ لا يستطيع أن يتذرع بانطباق هذا الحكم عليه إذا كان قد هجر زوجه،

(ج) أن يكون له ولد أو أكثر يحمل جنسية بلد إقامته.

3. تنظر الدول المتعاقدة بعين العطف في أمر اتخاذ تدابير لمساواة حقوق جميع اللاجئين بحقوق مواطنيها من حيث العمل المأجور، وعلي وجه الخصوص حقوق أولئك اللاجئين الذي دخلوا أراضيها بمقتضى برامج لجلب اليد العاملة أو خطط لاستقدام مهاجرين.

المادة 18

العمل الحر

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة، وعلي ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف، في ما يتعلق بممارستهم عملا لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والتجارة، وكذلك في إنشاء شركات تجارية وصناعية.

المادة 19

المهن الحرة

1. تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها، إذا كانوا يحملون شهادات معترفا بها من قبل السلطات المختصة في الدولة ويرغبون في ممارسة مهنة حرة، أفضل معاملة ممكنة، علي ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف.

2. تبذل الدول المتعاقدة قصارى جهدها، وفقا لقوانينها ودساتيرها، لتأمين استيطان مثل هؤلاء اللاجئين في غير إقليمها المتروبولي من الأقاليم التي تتولى هذه الدول المسؤولية عن علاقاتها الدولية.

الفصل الرابع: الرعاية

المادة 20

التوزيع المقنن

حيثما وجد نظام تقنين ينطبق علي عموم السكان ويخضع له التوزيع العمومي للمنتجات غير المتوفرة بالقدر الكافي، يعامل اللاجؤون معاملة المواطنين.

المادة 21

الإسكان

فيما يخص الإسكان، وبقدر ما يكون هذا الموضوع خاضعا للقوانين أو الأنظمة أو خاضعا لإشراف السلطات العامة، تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة، علي ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف.

المادة 22

التعليم الرسمي

1. تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها في ما يخص التعليم الأولي.

2. تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين أفضل معاملة ممكنة، علي ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف، في ما يخص فروع التعليم غير الأولي، وخاصة علي صعيد متابعة الدراسة، والاعتراف بالمصدقات والشهادات المدرسية والدرجات العلمية الممنوحة في الخارج، والإعفاء من الرسوم والتكاليف، وتقديم المنح الدراسية.

المادة 23

الإغاثة العامة

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها في مجال الإغاثة والمساعدة العامة.

المادة 24

تشريع العمل والضمان الاجتماعي

1. تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها نفس المعاملة الممنوحة للمواطنين فيما يخص الأمور التالية:

(أ) في حدود كون هذه الشؤون خاضعة للقوانين والأنظمة أو لإشراف السلطات الإدارية: الأجر بما فيه الإعانات العائلية إذا كانت تشكل جزءا من الأجر، وساعات العمل، والترتيبات الخاصة بساعات العمل

الإضافية، والأجازات المدفوعة الأجر، والقيود علي العمل في المنزل، والحد الأدنى لسن العمل، والتلمذة والتدريب المهني، وعمل النساء والأحداث، والاستفادة من المزايا التي توفرها عقود العمل الجماعية،

(ب) الضمان الاجتماعي (الأحكام القانونية الخاصة بإصابات العمل والأمراض المهنية والأمومة والمرض والعجز والشيخوخة والوفاة والبطالة والأعباء العائلية، وأية طوارئ أخري تنص القوانين والأنظمة علي جعلها مشمولة بنظام الضمان الاجتماعي)، رهنا بالقيود التي قد تفرضها:

"1" ترتيبات ملائمة تهدف للحفاظ علي الحقوق المكتسبة أو التي هي قيد الاكتساب،

"2" قوانين أو أنظمة خاصة ببلد الإقامة قد تفرض أحكاما خاصة بشأن الإعانة الحكومية الكلية أو الجزئية المدفوعة بكاملها من الأموال العامة، وبشأن الإعانات المدفوعة للأشخاص الذين لا يستوفون شروط المساهمة المفروضة لمنح راتب تقاعدي عادي.

2. إن حق التعويض عن وفاة لاجئ بنتيجة إصابة عمل أو مرض مهني لا يتأثر بوقوع مكان إقامة المستحق خارج إقليم الدولة المتعاقدة.

3. تجعل الدول المتعاقدة المزايا الناجمة عن الاتفاقات التي عقدتها أو التي يمكن أن تعقدها، والخاصة بالحفاظ علي الحقوق المكتسبة أو التي هي قيد الاكتساب علي صعيد الضمان الاجتماعي، شاملة للاجئين، دون أن يرتهن ذلك إلا باستيفاء اللاجئ للشروط المطلوبة من مواطني الدول الموقعة علي الاتفاقات المعنية.

4. تنظر الدول المتعاقدة بعين العطف في إمكانية جعل الاتفاقات المماثلة، النافذة المفعول أو التي قد تصبح نافذة المفعول بين هذه الدول المتعاقدة ودول غير متعاقدة، بقدر الإمكان، شاملة للاجئين.

الفصل الخامس: التدابير الإدارية

المادة 25

المساعدة الإدارية

1. عندما يكون من شأن ممارسة اللاجئ حقا له أن تتطلب عادة مساعدة سلطات بلد أجنبي يتعذر عليه الرجوع إليها، تعمل الدول المتعاقدة التي يقيم اللاجئ علي أراضيها علي تأمين هذه المساعدة إما بواسطة سلطاتها أو بواسطة سلطة دولية.

2. تصدر السلطة أو السلطات المذكورة في الفقرة الأولي للاجئين، أو تستصدر لهم بإشرافها، الوثائق أو الشهادات التي يجري إصدارها للأجنبي، عادة، من قبل سلطاته الوطنية أو بواسطتها.

3. تقوم الوثائق أو الشهادات الصادرة علي هذا النحو مقام الصكوك الرسمية التي تسلم للأجانب من قبل سلطاتهم الوطنية أو بواسطتها، وتظل معتمدة إلي أن يثبت عدم صحتها.

4. رهنا بالحالات التي يمكن أن يستثني فيها المعوزون، يجوز استيفاء رسوم لقاء الخدمات المذكورة في هذه المادة، ولكن ينبغي أن تكون هذه الرسوم معتدلة ومتكافئة مع ما يفرض علي المواطنين من رسوم لقاء الخدمات المماثلة.

5. لا تمس أحكام هذه المادة بالمادتين 27 و 28.

المادة 26

حرية التنقل

تمنح كل من الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها حق اختيار محل إقامتهم والتنقل الحر ضمن أراضيها، علي أن يكون ذلك رهنا بأية أنظمة تنطبق علي الأجانب عامة في نفس الظروف.

المادة 27

بطاقات الهوية

تصدر الدول المتعاقدة بطاقة هوية شخصية لكل لاجئ موجود في إقليمها لا يملك وثيقة سفر صالحة.

المادة 28

وثائق السفر

1. تصدر الدول المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها وثائق سفر لتمكينهم من السفر إلي خارج هذا الإقليم، ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني أو النظام العام. وتنطبق أحكام ملحق هذه الاتفاقية بصدد الوثائق المذكورة. وللدول المتعاقدة إصدار وثيقة سفر من هذا النوع لكل لاجئ آخر فيها. وعليها خصوصا أن تنظر بعين العطف إلي إصدار وثيقة سفر من هذا النوع لمن يتعذر عليهم الحصول علي وثيقة سفر من بلد إقامتهم النظامية من اللاجئين الموجودين في إقليمها.

2. تعترف الدول المتعاقدة بوثائق السفر التي أصدرها أطراف الاتفاقات الدولية السابقة في ظل هذه الاتفاقات، وتعاملها كما لو كانت قد صدرت بمقتضى أحكام هذه المادة.

المادة 29

الأعباء الضريبية

1. تمتنع الدول المتعاقدة عن تحميل اللاجئين أية أعباء أو رسوم أو ضرائب، أيا كانت تسميتها، تغاير أو تفوق تلك المستوفاة أو التي قد يصار إلي استيفائها في أحوال مماثلة.

2. ليس في أحكام الفقرة السابقة ما يحول دون أن تطبق علي اللاجئين القوانين والأنظمة المتعلقة بالرسوم المتصلة بإصدار الوثائق الإدارية، بما فيها بطاقات الهوية.

المادة 30

نقل الموجودات

1. تسمح الدول المتعاقدة للاجئين، وفقا لقوانينها وأنظمتها، بنقل ما حملوه إلي أرضها من موجودات إلي بلد آخر سمح لهم بالانتقال إليه بقصد الاستقرار فيه.

2. تنظر الدول المتعاقدة بعين العطف إلي الطلبات التي يقدمها اللاجؤون للسماح لهم بنقل أي موجودات أخري لهم، أينما وجدت، يحتاجون إليها للاستقرار في بلد آخر سمح لهم بالانتقال إليه.

المادة 31

اللاجؤون الموجودون بصورة غير مشروعة في بلد الملجأ

1. تمتنع الدول المتعاقدة عن فرض عقوبات جزائية، بسبب دخولهم أو وجودهم غير القانوني، علي اللاجئين الذين يدخلون إقليمها أو يوجدون فيه دون إذن، قادمين مباشرة من إقليم كانت فيه حياتهم أو حريتهم مهددة بالمعني المقصود في المادة 1، شريطة أن يقدموا أنفسهم إلي السلطات دون إبطاء وأن يبرهنوا علي وجاهة أسباب دخولهم أو وجودهم غير القانوني.

2. تمتنع الدول المتعاقدة عن فرض غير الضروري من القيود علي تنقلات هؤلاء اللاجئين، ولا تطبق هذه القيود إلا ريثما يسوي وضعهم في بلد الملاذ أو ريثما يقبلون في بلد آخر. وعلي الدول المتعاقدة أن تمنح اللاجئين المذكورين مهلة معقولة، وكذلك كل التسهيلات الضرورية ليحصلوا علي قبول بلد آخر بدخولهم إليه.

المادة 32

الطرد

1. لا تطرد الدولة المتعاقدة لاجئا موجودا في إقليمها بصورة نظامية، إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام.

2. لا ينفذ طرد مثل هذا اللاجئ إلا تطبيقا لقرار متخذ وفقا للأصول الإجرائية التي ينص عليها القانون. ويجب أن يسمح للاجئ ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني، بأن يقدم بينات لإثبات براءته، وبأن يمارس حق الاستئناف ويكون له وكيل يمثله لهذا الغرض أمام سلطة مختصة أو أمام شخص أو أكثر معينين خصيصا من قبل السلطة المختصة.

3. تمنح الدولة المتعاقدة مثل هذا اللاجئ مهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر. وتحتفظ الدولة المتعاقدة بحقها في أن تطبق، خلال هذه المهلة، ما تراه ضروريا من التدابير الداخلية.

المادة 33

حظر الطرد أو الرد

1. لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئا أو ترده بأية صورة من الصور إلي حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

2. علي أنه لا يسمح بالاحتجاج بهذا الحق لأي لاجئ تتوفر دواع معقولة لاعتباره خطرا علي أمن البلد الذي يوجد فيه أو لاعتباره يمثل، نظرا لسبق صدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرما استثنائي الخطورة، خطرا علي مجتمع ذلك البلد.

المادة 34

التجنس

تسهل الدول المتعاقدة بقدر الامكان استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها، وتبذل علي الخصوص كل ما في وسعها لتعجيل إجراءات التجنس وتخفيض أعباء ورسوم هذه الإجراءات إلي أدني حد ممكن.

الفصل السادس: أحكام تنفيذية وانتقالية

المادة 35

تعاون السلطات الوطنية مع الأمم المتحدة

1. تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو أية مؤسسة أخري تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، في ممارسة وظائفها، وتتعهد علي وجه الخصوص بتسهيل مهمتها في الإشراف علي تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

2. من أجل جعل المفوضية، أو أية مؤسسة أخري تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، قادرة علي تقديم تقارير إلي الهيئات المختصة في الأمم المتحدة، تتعهد الدول المتعاقدة بتزويدها علي الشكل المناسب بالمعلومات والبيانات الإحصائية المطلوبة بشأن:

(أ) وضع اللاجئين،

(ب) وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ،

(ج) القوانين والأنظمة والمراسيم النافذة أو التي قد تصبح بعد الآن نافذة بشأن اللاجئين،

المادة 36

تبليغ المعلومات عن التشريع الوطني

توافي الدول المتعاقدة الأمين العام للأمم المتحدة بنصوص ما قد تعتمده من قوانين وأنظمة لتأمين تطبيق هذه الاتفاقية.

المادة 37

علاقة الاتفاقية بالاتفاقيات السابقة

مع عدم المساس بأحكام الفقرة 2 من المادة 28 من هذه الاتفاقية، تحل هذه الاتفاقية بين الأطراف فيها محل ترتيبات 5 تموز/يوليه 1922 و 31 أيار/مايو 1924 و 12 أيار/مايو 1926 و 30 حزيران/يونيه 1928 و 30 تموز/يوليه 1935، واتفاقيتي 28 تشرين الأول/أكتوبر 1933 و 10 شباط/فبراير 1938، وبروتوكول 14 أيلول/سبتمبر 1939، واتفاق 15 تشرين الأول/أكتوبر 1946.

الفصل السابع: أحكام ختامية

المادة 38

تسوية المنازعات

كل نزاع ينشأ بين أطراف في هذه الاتفاقية حول تفسيرها أو تطبيقها، ويتعذر حله بطريقة أخري، يحال إلي محكمة العدل الدولية بناء علي طلب أي من الأطراف في النزاع.

المادة 39

التوقيع والتصديق والانضمام

1. تعرض هذه الاتفاقية للتوقيع في جنيف في 28 تموز/يوليه 1951 وتودع بعد ذلك لدي الأمين العام للأمم المتحدة. وهي تعرض للتوقيع في المكتب الأوربي للأمم المتحدة بين 28 تموز/يوليه و 31 آب/أغسطس 1951 ثم تعرض مجددا للتوقيع في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بين 17 أيلول/سبتمبر 1951 و 31 كانون الأول/ديسمبر 1952.

2. يتاح توقيع هذه الاتفاقية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك لأية دولة أخري دعيت إلي مؤتمر المفوضين حول وضع اللاجئين وعديمي الجنسية أو وجهت إليها الجمعية العامة دعوة لتوقيعها. وتخضع هذه الاتفاقية للتصديق، وتودع صكوك التصديق لدي الأمين العام للأمم المتحدة.

3. تكون هذه الاتفاقية متاحة لانضمام الدول المشار إليها في الفقرة 2 من هذه المادة ابتداء من 28 تموز/يوليه 1951. ويقع الانضمام بإيداع صك انضمام لدي الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة 40

بند الانطباق الإقليمي

1. لأية دولة، عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام، أن تعلن أن هذه الاتفاقية ستشمل جميع الأقاليم التي تمثلها علي الصعيد الدولي أو واحد أو أكثر منها. ويبدأ سريان مفعول هذا الإعلان في تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية إزاء الدولة المعنية.

2. وفي أي وقت آخر بعد ذلك يتم توسيع نطاق شمول هذه الاتفاقية بإشعار يوجه إلي الأمين العام للأمم المتحدة ويصبح ساري المفعول ابتداء من اليوم التسعين الذي يلي استلام الأمين العام للأمم المتحدة هذا الإشعار، أو من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية إزاء الدولة المعنية أيهما جاء لاحقا.

3. وفي ما يتعلق بالأقاليم التي لا يوسع نطاق الاتفاقية، لجعله شاملا لها، عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام، تنظر كل دولة معنية في إمكانية اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل انطباق هذه الاتفاقية شاملا لها بعد الحصول، عند اقتضاء ذلك لأسباب دستورية، علي موافقة حكوماتها.

المادة 41

بند الدولة الاتحادية

حين تكون الدولة اتحادية وغير مركزية، تطبق الأحكام التالية:

(أ) في ما يتعلق بمواد هذه الاتفاقية التي تقع ضمن الولاية التشريعية للسلطة التشريعية الاتحادية، تكون التزامات الحكومة الاتحادية ضمن هذا النطاق نفس التزامات الدول الأطراف التي ليست دولا اتحادية،

(ب) وفي ما يتعلق بمواد هذه الاتفاقية التي تقع ضمن الولاية التشريعية لمختلف الدول أو الولايات أو المقاطعات المكونة للاتحاد وغير الملزمة، وفقا للنظام الدستوري لهذا الاتحاد، باتخاذ إجراءات تشريعية، تقوم الحكومة الاتحادية في اقرب وقت ممكن بإحالة هذه المواد، مع توصية إيجابية إلي السلطات المختصة في هذه الدول أو الولايات أو المقاطعات،

(ج) تزود الدولة الاتحادية الطرف في هذه الاتفاقية أية دولة متعاقدة أخري تطلب ذلك عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة ببيان عن الأحكام القانونية والممارسات المعمول بها في الاتحاد والوحدات المكونة له بشأن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية مبينة مدي المفعول الذي أعطي له بإجراء تشريعي أو بإجراء آخر.

المادة 42

التحفظات

1. لأية دولة، عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام، حق إبداء تحفظات بشأن أية مواد في الاتفاقية غير المواد 1 و 3 و 4 و 16 (1) و 33 والمواد 36 إلي 46 شاملة المادة الأخيرة المذكورة.

2. لأي دولة أبدت تحفظا وفقا للفقرة 1 من هذه المادة أن تسحب تحفظها في أي حين برسالة موجهة إلي الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة 43

بدء النفاذ

1. يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام السادس.

2. أما الدولة التي تصدق الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام السادس فيبدأ نفاذ الاتفاقية إزاءها في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ إيداع هذه الدولة صك تصديقها أو انضمامها.

المادة 44

الانسحاب

1. لأي دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية في أي حين بإشعار موجه إلي الأمين العام للأمم المتحدة.

2. يبدأ سريان مفعول هذا الانسحاب إزاء الدولة المتعاقدة بعد مرور عام علي تاريخ استلام الأمين العام الإشعار الذي يرد فيه قرار الانسحاب.

3. لأية دولة أصدرت إعلانا أو إشعارا وفقا للمادة 40 أن تعلن في أي حين، بإشعار موجه إلي الأمين العام، أن هذه الاتفاقية ستتوقف عن شمول إقليم ما بعد سنة من تاريخ استلام الأمين العام لهذا الإشعار.

المادة 45

إعادة النظر

1. لكل دولة متعاقدة، في أي حين، أن تطلب إعادة النظر في هذه الاتفاقية، بإشعار موجه إلي الأمين العام للأمم المتحدة.

2. توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بالخطوات الواجب اتخاذها، عند الاقتضاء، إزاء هذا الطلب.

المادة 46

الإشعارات التي يصدرها الأمين العام للأمم المتحدة

يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعلام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء المذكورة في المادة 39:

(أ) بالإعلانات والإشعارات المذكورة في الفرع "باء" من المادة 1،

(ب) بالتوقيعات وصكوك التصديق والانضمام المذكورة في المادة 39،

(ج) بالإعلانات والإشعارات المذكورة في المادة 40،

(د) بالتحفظات ورسائل سحب التحفظات المذكورة في المادة 42،

(هـ) بالتاريخ الذي سيبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية وفقا للمادة 43،

(و) بالانسحابات والإشعارات المذكورة في المادة 44،

(ز) بطلبات إعادة النظر المذكورة في المادة 45.

وإثباتا لما تقدم، ذيله الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول بالتوقيع باسم حكوماتهم بتواقيعهم.

حرر في جنيف، في هذا اليوم الثامن والعشرين من تموز/يوليه عام ألف وتسعمائة وواحد وخمسين، علي نسخة وحيدة يتساوى في الحجية نصها الإنكليزي والفرنسي، تودع في محفوظات الأمم المتحدة وتعطي صور مصدقة عنها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وللدول غير الأعضاء المذكورة في المادة 39.

المصدر : مكتبة حقوق الأنسان **جامعة مانيسوتا http://hrlibrary.umn.edu/arab/b082.html**

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولا بالعربية :

1 قائمة المصادر :

1/القرآن الكريم

2/ عبد الوهاب الكيالي **الموسوعة السياسية ج 5**, بيروت المؤسسة العربية للدراسات و النشر

2 قائمة المراجع :

أ/ الكتب

1/أمر الله برهان , **حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي** , (القاهرة : دار النهضة العربية ,2008)

2/صالح العلي صالح , أمينة الشيخ سليمان الأحمد ,**المعجم الصافي في اللغة العربية** , الرياض , 1981،

3/نحوى مصطفى حسناوي , **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية و المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية** , بيروت ط 1 2008

4/ليندة عكروم , **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** , بسكرة ب ط دار ابن بطوطة

5/ منظمة العفو الدولية (**وحدهم في البرد و العراء اللاجئون السوريون و قد تخلى عنهم المجتمع الدولي**) الطبعة الأولى الناشر , مطبوعات منظمة العفو الدولية – المملكة المتحدة 2014.

الدوريات و المجلات :

المجلات :

1/ جريدة العرب الدولية **إقليم كردستان يفتح أبواب أكبر مخيم للاجئين السوريين في العراق الشرق الأوسط**

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12733#.WOtJrPlTLIU&article=746034 02 ذو الحجة 1434 هـ 8 اكتوبر 2013 العدد 12733

/**2**بهون محمد , **تطور ظاهرة اللجوء على المستوى الدولي**,محور حقوق الإنسان العدد 5412

3/فارس علي مصطفى ,**أنواع اللجوء في القانون الدولي العام و الشريعة الإسلامية** مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية , العدد 2 مجلد 1 , كردستان , يوليو 2015

4/صلاح الدين طلب فرج , **حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي** , مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) مجلد 17 العدد 1 فلسطين ' يناير 2009

5/نزار عبد القادر ، **ارتدادات التحولات الإقليمية على لبنان وتفعيل قطاع الأمن اللبناني** العدد 94 – تشرين الأول 2015

6/ ناتاليا بيندو بيركوفيتر ، **الحقيق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للاجئين** ، دائرة الحقيق ، العدد7

7/ يحيا علي حسن الصرابي , **حق الهجرة و اللجوء في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي** ,العدد 1496(المغتربون)

- لايزا تومن اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني ، 16-4-2016
- صافيناز محمد أحمد ، تأثيرات أزمة اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط،دورية متخصصة في الشئون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، السبت 26 نوفمبر 2016 عن الرابط : http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3613.aspx
- محمود سمايلي الحراك الديمغرافي للاجئين السورين خيار أم إجبار جامعة سطيف ص 148 (مؤتمر العلمي الأول اللاجئون السوريون بين الواقع و المأمول).

❖ المذكرات و الرسائل :

- **1**- أمينة ديب **اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا دراسة حالة – دول القرن الأفريقي** , مقدمة لنيل شهادة الماجستير , جامعة محمد خيضر , كلية الحقوق و العلوم السياسية بسكرة 2014
- **2–** إنعام عبد الكريم أبو مور ((**مفهم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية**)) مذكرة لنيل شهادة الماجستير ' غزة كلية الاقتصاد و العلوم الأدارية 2013
- **3**- بلال حميد بدوي حسن، **دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجا)**، دراسة مقدمه لنيل شهادة الماجستير ، الأردن. جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق 2016، ص

❖ **4**- بوكرش فاطمة الزهراء **– الموقف الأوروبي من الحراك الثوري العربي و أثره على السياسة الأمنية الأوروبية (إشكالية الهجرة أنموذجا)** مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر , الجزائر كلية الخقوق و العلوم السياسية 2015-2016 ص155

❖ **5**- حمود بن محمد حمد **العنزي خصوصية الإجراءات الأمنية في مخيمات إيزاء اللاجئين . رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير .** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . 2003 . ص46

❖ **6**- خديجة بتقة، السياسية **الأمني الأوروبية فيي مواجهة الهجرة الغير شرعية ,** مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة خيضر بسكرة كلية الحوق و العلوم السياسية 2013

❖ **7**- رنا سلام , **مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين في القانون الدولي ,** جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه , جامعة النهرين , كلية الحقوق و العلوم السياسية , العراق 2015

❖ **8**- عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي **,حقوق اللاجئين بين الشريعة و القانون** , رسالة لنيل شهادة الماجستير ' جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , كلية الدراسات العليا ,الرياض 2007 ص

❖ **9**- -فريجة لدمية , **استيراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية (الهجرة غير شرعية أنموذجا)** مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة , كلية الحقوق و العلوم السياسية 2010,

❖ **10**- مظهر حريز حمود **بالقانوني الدولي و القانون العراقي و علاقتهما باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق .** دراسة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة سانت كليم . العراق قسم القانون الدولي ص 79 و 82

❖ **11**- وليد خالد الربيع ، **حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي و القانون الدولي**، جامعة الكويت ، كلية التشريعان و الدراسات الإسلامية ' 2002' ص 10

المقالات الالكترونية :

❖ مجد خضر الفرق بين الهجرة و اللجوء **عن الرابط** : mawdoo3.com

❖ لمجلس القومي لحقوق الإنسان **عن الرابط** :www. ncchr 0org

❖ أنواع اللجوء و الهجرة تاريخ **عن الرابط** :htttp: -www..immig. us.com

❖ محمد طيفوري , اللجوء في العالم ...<< تاريخ >> يعيد تشكيل الجغرافيا **عن الرابط** :

❖ http//Mgiirec.com/show-article-main.cfms id=29482

❖ سامي عباس , اللاجئ ...إنسان قبل كل شيء **عن الرابط** : www.dhikar.net

❖ سعاد طنطاوي(لاجئون في الشرق الأوسط) **عن الرابط** : www.ahram.org.eg/noyprint/43255.aspx.

❖ أحمد فريجة / لدمية فريجة , الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة **عن الرابط** :

❖ http//revmes.univouargla.dz/indcx.phphnumelo-14/- 2015

❖ علي محمد حسين (اللاجئون و الأمن الإنساني في الشريعة و المواثيق الدولية) **عن الرابط** : http//repository.nauss.edu.sa/handlr/123456789/55943

❖ آثار اللجوء 30/4 /2009 **عن الرابط** :http/rebhilawyer.ahlamontada.com/t3-topic**9**/

❖ facebook dalal mahmoud studies/ posts/464536827085019

❖ حصاص لبنى , المتغير الأمني و آثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة , مركز الدراسات و الأبحاث العلمانية في العالم الغربي **عن الرابط** : www.sarcaw.org//:/http,

❖ ناصري سميرة الأمن الإنساني **عن الرابط** :

❖ samira nasri.blog spot.com/2008/9/blog-post 27html

❖ أقلام القراء لورنس الأردني الأمن الشامل **عن الرابط** :
www.israelinarbabiq.com

❖ ماهو اللجوء العادي و اللجوء السياسي 2015/11 1/02/2017. **عن الرابط** :
https://immigration-us.&.blogspot.com

❖ http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=133187

❖ الإطار القانوني لحق اللجوء في الوطن العربي :الاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين **عن الرابط** :
/http://www.blog.saeeed.com/2010/10/lega–16
frameworkrefugeesarab/16-world-arab-convention-refugees

❖ معاذ واهنة ، مفهوم اللجوء و حقوق اللاجئين **عن الرابط** :

❖ / http://www.cqraa.com/2012/11/26

❖ /https://www.google.dz/search?q=data.unhc.org/syrianrefugees/egiona**l19**/.php&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwiEq_3OvovTAhVMXRQKHQ7wDDAQ_AUICCgD&biw=1366&bih=598#imgrc=MU6yHeG6PAJf6M:

❖ اللاجئون السوريون في دول الجوار **عن الرابط** :

❖ /https://www.google.dz/search?q=syrianeseu&source=iu&pf=m/20/refugeeseu&source=iu&pf=m&fir=C_C7v8f

0z0W5_M%253A%252CilZI3iSGQISniM%252C_&us
g=__V3Js4X8yHHcvn5bYPRsxO9gM6wY%3D&biw
=1366&bih=634&ved=0ahUKEwiln46NkJfTAhVBWh
oKHeVYBssQyjcIeA&ei=iwfqWOWtK8G0aeWxmdg
M#imgrc=Gm_n3GjryJRcz

- عدد اللاجئين السوريين في تركيا2016 فيفري **عن الرابط** :
- 475152=www.alquds.co.uk/?
- تنشر إحصائية عن أعداد اللاجئين السوريين في تركيا روداو – أربيل **عن الرابط** :
- http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/turkey/
- refuge crisis echo factsheet january 2017 :turkey
- بول سالم ،لبنان والأزمة السورية تداعيات ومخاطر ، 11ديسمبر 2012. **عن الرابط** :
  http://carnegie-mec.org/2012/12/11/ar-pub-50324
- آوتيان أورخان ،وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار الوقائع النتائج المقترحات ، 22 يوليو 2014 **عن الرابط** : https://www.alsouria.net/content
- لماذا ترفض دول الخليج استقبال لاجئين من دول الجوار ؟ 22 تشرين الأول 2014 **عن الرابط** :
  /http://www.aksalser.com/?page=view_articles&id=28d
  e
- أشرف كمال **عن الرابط** :
  https://arabic.sputniknews.com/analysis/20150917101، 654310/45 17.09.2015
- بدر الراشد ،الخليج واللاجئون السوريون... دعمٌ ولا استقبال عن الرابط :
  https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/9/5/%

❖ عيسى الشاماني ، السعودية تستضيف 500 ألف لاجئ سوريين ومدارسها مفتوحة لـ 100ألف النسخة الورقية **عن الرابط** :
10http://www.alhayat.com/Articles/11082420/ / سبتمبر 2015

❖ عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار المسجلين لدى الهيئة العليا في 2015 12/10/ **عن الرابط** :
http://www.aljazeera.net/multimedia/infograph

❖ عصام الحسيني . اللجوء في القانون الدولي **عن الرابط** :.
http://www.albinaa.com/archives/article/71044
2017/01/20

❖ محمود جبار – الخليج أونلاين ،11-09-2015 **عن الرابط** :
http://alkhaleejonline.net/articles/1441876614836344900/

❖ خلف الحمود ، المملكة العربية السعودية.. رائدة دعم اللاجئين السوريين ، الرياض ، الثلاثاء 08 سبتمبر 2015 - **عن الرابط** :
http://www.ajel.sa/local/1636301

❖ محمد عبد القادر خليل ، الموجة الرابعة : التداعيات الإقليمية لأزمة اللاجئين في سوريا ، تصدر عن مؤسسة الأهرام السياسة الدولي ،الجمعة 18 نوفمبر 2016 **عن الرابط** :م
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2672.aspx

❖ لبنان وتداعيات أزمة اللاجئين السوريين مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الإستراتيجية لندن **عن الرابط** :
http://www.asharqalarabi.org.ukA7-372014_ad-id!131782.ks#.WMWs5Pk97IU

❖ طارق إسماعيل لشعراوي تقرير الوضع العام للأردن في ظل أزمة اللجوء السوري مركز برق للأبحاث و الدراسات عن ا http://barq-rs.com/barq/1768- 2/2016**الرابط** :

❖ اللاجئون السوريون: ملف ثقيل وتعاطٍ دولي خجول اللجنة السورية لحقوق الإنسان **عن الرابط** :23/11/2013 http://www.shrc.org/?p=17583

❖ لماذا ترفض دول الخليج استقبال السوريين؟ حمادة عبد الوهاب 04-09-2015 19:**28عن الرابط** :

❖ http://www.tahrirnews.com/posts/295160/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

❖ مايكل ستيفنز، أزمة المهاجرين: لماذا لا تسمح دول الخليج باستقبال السوريين معهد الخدمات الملكية المتحدة- الدوحة 8 سبتمبر/ أيلول 2015 **عن الرابط** : http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150908_why_gulf_states_are_not_letting_syrians_in

❖ الكاتب: عبدا لله تركماني الكاتب: عبدا لله تركماني8 /2015/ نوفمبر**عن الرابط** :

❖ http://harmoon.org/archives/2771

❖ في قضايا و التحليلات التعليقات على بُعْدٌ سياسيٌّ: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين مغلقة المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية **عن الرابط** : http://rawabetcenter.com/archives/12475

❖ http://rawabetcenter.com/archives/12475

❖ أمريكا تفي بوعدها..وتستقبل 10 آلاف لاجئ سوري قبل الموعد المحدد 30/08/2016 **عن الرابط** : http://www.akhbaralaan.net/news/world/2016/8/30

❖ إبراهيم الغريب السبت، 16/ ديسمبر/ 2015 **عن الرابط** : http://www.alhayat.com/Articles/12715892

❖ كندا تريد استقبال 300 ألف مهاجر في 2017 تشرين الثاني 2016 **عن الرابط** :

- https://www.annahar.com/article/492314-
- مروان مرعب تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا وأبعادها عدد 98 – تشرين الأول 2016 تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا وأبعادها **عن الرابط** :
- https://www.lebarmy.gov.lb/ar/contentA7v;ghk hfhfù
- يا سمين أيمن محمد عبد الله السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين " دراسة حالة اللاجئين السوريين" الفترة الدراسية (2011 – 2016) نشرت بواسطة:المركز الديمقراطي العربي في قسم http://democraticac.de/?p=3380 الدراسات المتخصصة **عن الرابط** : http://democraticac.de/?p=33804
- كورتني سوبرامانيان من هم المشمولون بخطط ترامب حول حظر الهجرة ؟ بي بي سي
- **عن الرابط** : 16أغسطس/ آب 2016
- http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/08/160816_usa_trump_who_will_be_banned
- عبد الأمير رويح ملف الهجرة في أمريكا.. سلاح حقوقي لكسب الحرب الانتخابية تاريخ النشر 2051/04/11 **عن الرابط** :
- ://annabaa.org/arabic/rights/40734http
- عادل دلال الهواجس الامنية تدفع كندا لتأجيل استقبال اللاجئين السوريين **عن الرابط** :
- http://arabic.euronews.com/2015/11/25/canada-reduces-refugee-intake-to-10000-by-the-year-s-end
- كندا لا ترى مؤشرا على تهديد إرهابي **عن الرابط** : http://www.skynewsarabia.com/web/article/798328
- أريبيان بزنس كندا تبدأ بقبول اللاجئين السوريين ولن تقبل الذكور بسبب المخاوف الأمنية **عن الرابط** : http://arabic.arabianbusiness.com/society/culturesociety401244

❖ هاني سليمان السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية
❖ الاثنين 29/أوت/2016 -**عن الرابط** :
http://www.acrseg.org/40345
❖ ابراهيم حمامي الوجه الآخر للجوء السوري لأوربا **عن الرابط** :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/10
❖ اتجاهات الهجرة الواجب ترقبها في عام 2017 محررة شؤون الهجرة أكسفورد، 21 ديسمبر 2016 **عن الرابط** :
❖ https://www.irinnews.org/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84/2016/12/21D
❖ مرسوم ترامب حول الهجرة: العمال الأجانب عامل أساسي لنمو الاقتصاد الأمريكي **عن الرابط**:
❖ http://www.akhbaralaan.net/business/2017/2/5
❖ خفض الهجرة قد يبطئ نمو الاقتصاد الأمريكي **عن الرابط** :
http://www.elkhabar.com/press/article/118402%AF/#sthash.6KJfxh44.dpbs
❖ https://www.mubasher.info/news/3094518/%?currentUserCountryCode=DZ
❖ عضو الاحتياطي الفيدرالي: الهجرة مصدر مهم لنمو الاقتصاد الأمريكي **عن الرابط** :
❖ http://www.elkhabar.com/press/article/1184/#sthash.6KJfxh44.dpbs
❖ مرسوم ترامب حول الهجرة: العمال الأجانب عامل أساسي لنمو الاقتصاد الأمريكي **عن الرابط** : http://www.akhbaralaan.net/business/2017/2/5
❖ كندا و قضية اللاجئين السوريين (قرارات جديدة) 9 نوفمبر2015 **عن الرابط** :

- https://www.facebook.com/canadagates/posts/1073743892659693
- كندا تقرر استقبال 300 ألف مهاجر في 2017 **عن الرابط** :
- http://www.aljazeera.net/news/international/2016/11/1
- ابراهيم فريحات ما أسباب ظهور اليمين المتطرف بالغرب و هل الخطر القادم أخطر ؟ **عن الرابط** :
- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/1/19
- بلخيرات حوسين مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافي بنائية **عن الرابط** :
- http://www.eipss-eg.org/ AA9/2/0/1415
- بسنت السيد محمود السمان/ اثر العلاقات الأمريكية – الروسية علي السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية2009-/ 2016 المركز الديمقراطي العربي **عن الرابط**
- -همام عبدا لله السليم عن الرابط : http ://democraticac . de / p=30332
- مصطفى شفيق علام سيناريوهات محتملة: حدود التمدد الروسي في الشرق الأوسط في عهد ''ترامب **عن الرابط** : http://www.afriquenord.net/2017/**01**/**26**

*** الشبكة الإعلامية الالكترونية ***

*طارق مار ، كردستان.. تضاعف عدد مخيمات اللاجئين سكاي نيوز عربية عن الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=01dSI2Puq6c

*ملوك الشيخ العربية ،السعودية :استقبلنا 2.5مليون سوري منذ بداية الأزمة تاريخ الإصدار 2015/12/12 اطلاع 2017/4/7 عن الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=oSFF5fDpbkE

*ملوك الشيخ قناة العربية كم عدد اللاجئين السوريين في السعودية؟،اطلاع 2017/03/31 عن الرابط :https://www.youtube.com/watch?v=s6o_INqytJY

*إمارات تستقبل 15 ألف لاجئ سوري خلال 5 سنوات أخبار علوم الدار إطلاع يوم 2017/4/5 عن الرابط :

https://www.youtube.com/watch?v=uHnaOhomka4&t=42s

*داليا حجازي ،ماذا ترفض دول الخليج إستقبال اللاجئين السوريين ،تقرير فرانس 24 ،تاريخ الإصدار https://www.youtube.com/watch?v=FzbBLfT8pRc ،تاريخ الإطلاع 2017/4/5 ،2015/3/18

ثانيا بالغة الأجنبية :

1/http://takeaction.amnesty.ca/eaction/action?ea.client.id=177eaca.campaign.id=41835&gclid=Cj0KEQjw2bhrdeh6qk5b6ybkibeiqafyz29sfuz2-29sFU_4mUTuYKEw-Awfn1UIfN8geferbedrecvuyzw0aAv608p8ha-2017 Amnesty International Canada

2/ Victoria Rietig **Burden or Blessing? The Impact of Refugees on Germany Labor**; http://www.aicgs.org/publication/burden-or-blessing-the-impact-of-publi looking at;25/04/2017:

3/http://www.aljazeera.com/news/2016/05/imf-refugees-hold-key-**germany-economic-growth**-160510092826425.html ; 10 MAY 2016 Source: Al Jazeera and agencies

4/ **How Syrian refugees will help the Canadian economy**

http://tvo.org/article/current-affairs/shared-values/how-syrian-refugees-will-help-the-canadian-economyPublished,on May 25, 2016 by Rignam Wangkhang looking at 2017/04/27

5/ Daniel Tencer **Syrian Refugees Will Boost Economy In Canada's Have-Not Regions**, Experts Say .http://www.huffingtonpost.ca/2015/11/26/refugees-economy-canada_n_8658076.htm ترجمة11/30/2015

6/ By Guy S . Goodwin-Gil l . **Convention relating to the Status of Refugees Geneva**, **28 July 1951**

Protocol relating to the Status of Refugees New York, 31 January 1967 Senior Research Fellow, All Souls College, Oxford . http://legal.un.org/avl/ha/prsr/prsr.html

الفهرس

الفهرس :

الإهداء

شكر و عرفان

مقدمة .....أ

الفصل الأول الفصل الأول :الإطار المفاهيمي و القانوني لمشكلة اللاجئين 12

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي لمشكلة اللاجئين.....13

المطلب الأول :نشأة و تطور اللجوء 13

المطلب الثاني :ضبط مفهوم اللاجئ 14

المطلب الثالث : المفاهيم المتداخلة و مفهوم اللاجئ 16

المبحث الثاني : مشكلة اللاجئين في أطار الدراسات الأمنية.....19

المطلب الأول : المقاربات النظرية الجديدة لمفهوم الأمن.....19

المطلب الثاني: اللاجئ مهدد أمني جديد (تفسير و آثار).....26

المطلب الثالث :أسباب و أنواع اللجوء.....31

المبحث الثالث : مشكلة اللاجئين في إطار القانون الدولي:.....36

المطلب الأول: مفهوم اللاجئ قانونيا و شروط حق اللجوء:.....36

المطلب الثاني:الاتفاقيات الدولية و الإقليمية و الغير حكومية للاجئين.....38

.المطلب الثالث: حقوق و التزامات اللاجئين.....46

خلاصة الفصل الأول 56

الفصل الثاني : الفصل الثاني :التداعيات الاقتصادية و الأمنية لازمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الإقليمي 58

المبحث الأول : انتشار اللاجئين السوريين 58

المطلب الأول :بداية اللجوء السوري.....59

المطلب الثاني : اللاجئين في دول الإقليم (تركيا,لبنان ,الأردن , العراق و دول الخليج) انتشار و استقبال 62

المطلب الثالث انتشار اللاجئين في العراق و دول الخليج.....68

المبحث الثاني : التداعيات الاقتصادية على الدول الإقليمية 81

المطلب الأول :التداعيات الاقتصادية على كل من تركيا، لبنان و الأردن 81

المطلب الثاني :أبرز التداعيات الاقتصادية على العراق ودول الخليج.....89

المبحث الثالث : أبرز التداعيات الأمنية على الدول الإقليمية.....93

المطلب الأول: التداعيات الأمنية على كل من تركيا ،لبنان ،الأردن 93

المطلب الثاني :التداعيات الأمنية على كل من دول الخليج والعراق 96

خلاصة الفصل الثاني.....100

الفصل الثالث : تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على القوى الدولية 102

المبحث الأول :التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على القوى لدولية الاتحاد الأوربي , الولايات المتحدة الأمريكية و كندا

.....104

المطلب الأول : إحصائيات و استقبال اللاجئين في الدول الكبرى 104

المطلب الثاني : التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على الاتحاد الأوربي.... 108

المطلب الثالث : التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على الولايات المتحدة الأمريكية..... 110

المطلب الرابع : التداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على كندا 114

المبحث الثاني : التداعيات الامنية لأزمة اللاجئين السوريين على القوى الدولية (الاتحاد الأوربي , الولايات المتحدة الأمريكية و كندا)....116

المطلب الأول : التداعيات الامتية لأزمة اللاجئين السوريين على الاتحاد الأوربي 116

المطلب الثاني : التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين السوريين على الولايات المتحدة الأمريكية 117

المطلب الثالث : التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين السوريين على كندا 119

المبحث الثالث : التداعيات الإستراتيجية لأزمة اللاجئين السوريين على النظام الدولي.....122

المطلب الأول : التدخل الروسي في سوريا يفرض إشكالية الهجرة في العالم و ملامح عالم متعدد الأقطاب.....122

المطلب الثاني: رجوع الدور الروسي و تطوير عقيدتها الفكرية الجديدة 124

المطلب الثالث : المصالح الإستراتيجية الروسية في سوريا و مستقبل النظام الدولي.....126

خلاصة الفصل الثالث.....131

الخاتمة 133

ملخص الدراسة : 135

الملاحق..... 137

قائمة المصادر و المراجع 158